

وهران

لية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

تخصص : وإدارة أعمال

الموضوع:

تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2008)

حت إشراف :

أ.د. محمد بن بوزيان

من إعداد الطالب :

هداجي عبد الجليل

اللجنة المناقشة :

رئيسا

جامعة وهران

أستاذ التعليم العالي

أ.د. بن باير حبيب

مقررا

جامعة تلمسان

أستاذ التعليم العالي

أ.د. بن بوزيان محمد

جامعة وهران

أستاذ محاضر (أ)

د. معمر بلخير

جامعة تلمسان

أستاذ محاضر (أ)

د. بوثلجة عبد الناصر

السنة الجامعية

2012 - 2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى الجدة الغالية أطل الله في عمرها
إلى والديَّ الكريمين حفظهما الله وأمدَّ في عمرهما
إلى إخوتي وأخواتي
إلى جميع أفراد العائلة كبيرا وصغيرا كلا باسمه
إلى كل الأصدقاء والأحباب
أهدى هذا العمل

هداجي عبد الجليل

كلمة شكر

أتوجه بالشكر الجزيل بعد المولى تبارك وتعالى إلى
فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان على
توجيهاته وإرشاداته القيمة لي طيلة إعدادي لهذه
المذكرة.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة على
قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما لا يفوتني أن اشكر كذلك كل من مدَّ إلي يد
العون من قريب أو بعيد داعياً المولى عز وجل أن
يجزيهم عنا خير الجزاء.

هاجى عبد الجليل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	مقدمة عامة
	الفصل الأول: عموميات حول سعر وسوق الصرف
01	مقدمة الفصل
02	المبحث الأول : ماهية سعر الصرف
02	المطلب الأول : تعريف سعر الصرف
02	المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف
05	المطلب الثالث : نظريات سعر الصرف
15	المطلب الرابع : وظائف سعر الصرف
16	المبحث الثاني : أنظمة سعر الصرف
16	المطلب الأول : نظام سعر الصرف الثابت
18	المطلب الثاني : نظام سعر الصرف المتقلب
19	المطلب الثالث : نظام الرقابة على الصرف
20	المطلب الرابع : نظام استقرار أسعار الصرف
21	المطلب الخامس : نظام أسعار الصرف المعمومة
25	المبحث الثالث : سوق الصرف
25	المطلب الأول : تعريف سوق الصرف
26	المطلب الثاني : المتدخلون في السوق
27	المطلب الثالث : أنواع أسواق الصرف
30	المطلب الرابع : تحديد سعر الصرف في سوق الصرف
34	المطلب الخامس : كفاءة سوق الصرف و أهم العملات المتداولة فيه
37	المطلب السادس : وظائف سوق الصرف
39	المبحث الرابع : سعر الصرف كسياسة اقتصادية واهم العوامل المؤثرة فيه
39	المطلب الأول: سعر الصرف كسياسة اقتصادية
42	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف
45	الفصل
	الفصل الثاني: ميزان المدفوعات
46	مقدمة الفصل
47	المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات
47	المطلب الأول: مفهوم و أهمية ميزان المدفوعات
50	المطلب الثاني : هيكل ميزان المدفوعات
58	المطلب الثالث : كيفية القيد في ميزان المدفوعات والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه
62	المبحث الثاني : أوضاع ميزان المدفوعات.

62	المطلب الأول : الاختلال و التوازن في ميزان المدفوعات
69	المطلب الثاني : تقييم حجم الاختلال في ميزان المدفوعات
77	المبحث الثالث : علاج الاختلال في ميزان المدفوعات
77	المطلب الأول : الإطار النظري لدور سعر الصرف في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.
93	المطلب الثاني: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق.
100	المطلب الثالث : تدخل الدولة و علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.
102	الفصل
	الفصل الثالث: تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية)
103	مقدمة
104	المبحث الأول : تطور نظام الصرف الجزائري
104	المطلب الأول: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (69 73)
105	المطلب الثاني: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (74 - 87)
107	المطلب الثالث: بداية تخفيضات الدينار
108	المطلب الرابع: مرحلة مجالس العملة
110	المطلب الخامس: سوق الصرف البيئية
111	المبحث الثاني : الإطار النظري للاقتصاد القياسي
112	المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي
113	المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي
114	المطلب الثالث: منهاج الاقتصاد القياسي
115	المطلب الرابع: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى
124	المبحث الثالث : الدراسة القياسية
125	المطلب الأول : تكوين النموذج القياسي
126	المطلب الثاني : تقدير النموذج القياسي
129	المطلب الثالث : تقييم النموذج القياسي
140	المطلب الرابع : دراسة تأثير سعر الصرف وسعر البترول على ميزان المدفوعات
148	الفصل
149	
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الأشكال

24	رقم 01 : الخروج المنظم أو الذي يعود إلى وضعية الأزمة لأغلب الدول التي تخلت عن نظام الصرف الثابت نظام الصرف المرن.
24	رقم 02 : النتائج الحسنة للدول النامية التي تبنت نظام الصرف العائم.
31	شكل رقم 03 : منحى الطلب على الصرف الأجنبي.
32	شكل رقم 04 : منحى عرض الصرف الأجنبي.
32	شكل رقم 05 : تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي.
116	شكل رقم (6) : الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى.
125	رقم (7) : الانتشار الهندسي للنقاط التي إحداثياتها (x,y) .

فهرس الجداول

52	جدول رقم (1) : ميزان المدفوعات الدولية.
71	جدول رقم (2) : تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الصافي للسيولة.
73	جدول رقم (3) : مثال توضيحي تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الشامل للسيولة.
74	جدول رقم (4) : ميزان المدفوعات وفقا لمفهوم الميزان الأساسي.
76	جدول رقم (5) : ميزان المدفوعات وفقا لمفهوم التسويات الرسمية.
124	جدول رقم (6) : تطور سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من 2000-2008.
127	جدول رقم (7) : التجانس بين المتغيرات (توحيد وحدة القياس).
131	جدول رقم (8) : البيانات الإحصائية الخاصة بحساب الارتباط الذاتي لكل سلسلة.
134	جدول رقم (9) : البيانات الإحصائية الخاصة بطريقة الفروقات المتتالية.
140	جدول رقم (10) : تطور سعر البترول من 2000-2008.
142	الجدول رقم (11) : البيانات الخاصة باختبار الارتباط الذاتي لحدود السلسلة (g).
143	جدول (12) : إزالة الارتباط الذاتي لحدود السلسلة بالاعتماد على طريقة الفروقات.
144	جدول (13) : بيانات السلاسل : (y) و (Δx) و (Δg) .

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم ارتباطا كبيرا بين مختلف اقطاره، ذلك ان الواقع الاقتصادي يفرض مبادلات متزايدة في شتى الميادين، افرزت شبكة من العلاقات الدولية الاقتصادية. هذه العلاقات تتبلور من خلال تبادل مختلف عوامل الانتاج (الاشخاص، رؤس الاموال، السلع والخدمات)، كما ان تباين الامكانيات الانتاجية والاقتصادية وتطور وسائل المواصلات بين الدول زاد من كثافة هذه التبادلات.

جوهر هذه التبادلات يقتضي على كل دولة تحصيل مقبوضات جراء صادراتها ودفع مستحقات من اجل تامين وارداتها، ولاهمية هذه العملية تقوم الدول بتدوينها في ما يسمى بميزان المدفوعات. لكننا عادة نجد ان الدولة المعنية تصدر سلع او خدمات متوفرة داخل الدولة وتستورد التي لا تتوفر فيها، هذا الاختلاف في طبيعة المتبادلات قاد الى البحث عن سبل تقييمها وكيفية مقارنتها ببعضها البعض، فظهر ما يسمى بسعر الصرف، الذي شكل حجر الزاوية في مختلف المعاملات الاقتصادية الدولية، وحظي باهتمام كبير من طرف الباحثين الاقتصاديين، نظرا للاهمية القصوى التي يلعبها في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية.

والجزائر تولي على غرار باقي دول العالم اهتمامها البالغ في سياق دراسة هذه العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات لتحديد قيمة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، وتفسير انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الاجنبية، و قياس مدى تأثير هذا الانخفاض على ميزان المدفوعات وانعكاساته عليه.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق عرضه يمكنني صياغة الاشكالية التالية :

ما هو تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ؟

إن معالجة موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات يفتح المجال لطرح التساؤلات التالية:

-
- ما المقصود بسعر الصرف؟ وما هي أهم النظريات المحددة له؟
 - ما المقصود بميزان المدفوعات؟ وما هي الحلول المقترحة لعلاج اختلاله؟
 - ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

- إن التساؤلات السابقة تقودني إلى وضع الفرضيات التالية:
- سعر الصرف هو ذلك السعر الذي من خلاله يتم تحويل عملة دولة ما إلى عملات دول أخرى.
- ميزان المدفوعات يعتبر سجل حسابي سنوي يتولى تسجيل وتقييد مختلف العمليات الدولية.
- يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى إجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وعلاج مختلف إختلالاته.
- تهدف الجزائر إلى تحسين وضعية المدفوعات الذي يتوقف بدرجة كبيرة على تحسين العمليات التجارية الخارجية، من خلال إنتهاجها سياسة الرقابة على الصرف.

أسباب اختيار الموضوع:

لعل من أبرز الأسباب التي قادتني الى اختيار هذا الموضوع هو اعتبار موضوع "سعر الصرف و تأثيره على ميزان المدفوعات" من أهم المواضيع الحساسة والمؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تحرص على دراسة و معرفة مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، خصوصاً مع تركيز الهيئات الدولية النقدية على سياسة تخفيض العملة كآلية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و منها الجزائر خلال التسعينات، اضافة الى ان انخفاض قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الاجنبية الاخرى شكل لي حافز اضافي للبحث في الموضوع ومعرفة الاسباب التي تقف وراء ذلك.

أهمية دراسة الموضوع:

تكمن أهمية دراسة موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ، هما أهم العناصر في الاقتصاد والتجارة الدولية، حيث أن ميزان المدفوعات هو تلك المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري، واداة من ادوات التحليل الاقتصادي، يكون ميزان المدفوعات متوازنا او مختلا وهذا كله له دلالاته وتفسيراته وفي كل الاحوال فهو يوجه لى السياسيات اللازمة لتحديد سعر الصرف خاصة بعد ظهور العملة الأوروبية اليورو التي أصبحت تنافس الدولار و تؤثر على اقتصاديات البلدان المرتبطة بالمنطقة من ثم على توازاناتها الخارجية خاصة الدول المصدرة للنفط .

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية اختر الوصفي والتحليلي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة، كسعر الصرف وميزان المدفوعات، القياسي ه في استعراض حالة الجزائر وقياس مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات .

تقسيمات الموضوع:

في انجاز هذا الموضوع على ثلاث فصول اساسية مقسمة كالا :
: فيه إلى تعريف عام لكل من سعر الصرف، سوق الصرف وأهم النظريات المحددة له ومن ثم محدداته.
: فيه إلى ميزان المدفوعات تعريفا، وأركانه والتفسير الاقتصادي لميزان المدفوعات ضف إلى ذلك الاختلال وتصحيحه.
: رضت فيه الى بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وهذا عن طريق قياس التغيرات في سعر الصرف، ومن ثم دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات وهذا

الفصل الأول

عموميات حول سعر وسوق الصرف

مقدمة الفصل :

تختلف المعاملات الاقتصادية باختلاف حجمها وطبيعتها، فهناك معاملات داخلية وأخرى خارجية، ويقصد بالمعاملات الداخلية التبادلات التي تحدث داخل الدولة الواحدة ويقوم بها السكان فيما بينهم وتتم تسويتها بالعملة المحلية، أما المعاملات الخارجية فهي التي يكون احد أطرافها خارج الدولة وتسويتها تتطلب دفع كمية معينة من العملة المحلية للحصول على العملة الأجنبية، هذه الكمية تحدد وفق معدلات تبادل تدعى بسعر الصرف. ومن خلال هذا الفصل سنستعرض أهم المفاهيم الخاصة بسعر الصرف، وهذا وفق المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف.

المبحث الثاني : أنظمة سعر الصرف.

المبحث الثالث : سوق الصرف.

المبحث الرابع : سعر الصرف كسياسة اقتصادية وأهم العوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

سنتناول في هذا المبحث، تعريف سعر الصرف، وأنواعه، إضافة إلى أهم النظريات المحددة له.

المطلب الأول : تعريف سعر الصرف.

لقد تطرق العديد من الباحثين والمختصين إلى تعريف سعر الصرف بمختلف المفردات والألفاظ، لكن المعنى والمفهوم كان يصب في قالب واحد، ومن جملة هذه التعريفات ما يلي:

«هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.»¹

«سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها.»²

« ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما، مقوماً بوحدات من عملة أجنبية أخرى.»³

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن سعر الصرف هو سعر العملات الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف :

1- سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية، دون إبراز القوة الشرائية للعملة.

¹ - شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994، ص139.

² - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص244.

³ - مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص125.

فهو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.¹

ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.²

2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات م أ، فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجائر.³

¹ - مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم القد والمال)، ج: 1، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1993، ص7.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص103.

³ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص103.

3- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى . يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات لبلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة.¹ وبصورة عامة فإنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، وكثيرا ما تجري المحاولة في الدراسات التجريبية لحساب سعر صرف فعلي للواردات وأخر للصادرات:²

3-1 سعر الصرف الفعلي للصادرات : هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار مثلا)، على أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات.

3-2 سعر الصرف الفعلي للواردات : هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات، على أن تؤخذ في عين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفائدة على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 104.
² - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 75.

المطلب الثالث : نظريات سعر الصرف.

تحاول كثيرا من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات سعر الصرف بين الدول، واهم هذه النظريات هي :

01/ نظرية تعادل القدرة الشرائية :

قدم هذه النظرية الاقتصادية السويدي "جوستاف كاسل" **Gesttan Cassel** في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وملخص هذه النظرية هو إن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة إنما يتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لقدرتها في الأسواق الخارجية، أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى¹.

تنتطق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة **D** تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة **E** فإن الدولة **D** تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة **E**، لأن الأسعار هناك تكون أقل إرتفاعا، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة **D** لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر إرتفاعا، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة **D** وهذا ما يؤدي إلى إتجاه الدولة **D** نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة **E** وتحقيق قيمة تعادل جديدة².

$$\frac{\text{سعر الصرف الانبي للعملة في الزمن 0}}{\text{مؤشر السعر في الخارج}} = \frac{\text{سعر الصرف الانبي المتوقع للعملة في الزمن 1}}{\text{مؤشر السعر في الداخل}}$$

وعليه فان :

¹- فرانسيس جبرونيلا، الاقتصاد الدولي، ترجمة د.محمد عزيز و د.محمود سعيد الفاخري، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1991، ص203.
²- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 118.

ولقد تم اختبار هذه النظرية فنتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير. كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة : أسعار استهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات ...إلخ.

- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.

- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.

- إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

- تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.

- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة إعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها.

- هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة ...إلخ.

- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل، ذلك أن النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وان سعر الصرف هو المتغير التابع. إلا انه يمكن أن

نلاحظ بان التغييرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغييرات في مستوى الأسعار.

يمكن القول إذن أن نجاح نظرية تعادل القدرة الشرائية يتوقف على :

- سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار.
- سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.

02/ نظرية تعادل أسعار الفائدة :

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:¹

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_D)$ (حيث i_D معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_E وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية. ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا :

$$(1) \quad M(1 + i_D) = \frac{M}{CC} (1 + i_E) \times CT$$

حيث أن :

CC : سعر الصرف الآني(نقدا).

CT : سعر الصرف الآجل.

i_E : معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

i_D : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن :

¹- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 120.

(2)

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1 + i_D}{1 + i_E}$$

وبطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على :

(3)

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1 + i_D}{1 + i_E} - 1$$

أو :

(4)

$$\frac{CT - CC}{CC} = \frac{i_D - i_E}{1 + i_E}$$

وإذا كانت i_E صغيرة جداً، يمكننا كتابة المعادلة (4) كالتالي :

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_D - i_E$$

ومما سبق يمكن القول أن هذه النظرية تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.

03 / نظرية كفاءة السوق :

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة. وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم.....إلخ.

في السوق الكفاء :

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
 - تكاليف المعاملات ضعيفة.
 - تغيرات أسعار الصرف عشوائية.
- وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.
- التسعيرة الآجلة يمكن إعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبية، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة إعتبرات لإثبات ذلك، أظهر بعضها [إختبارات جيدي (GIDDY) و ديفي (DUFEY) على التوالي في 1975، 1976] كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر [دراسات هانت (HUNT) 1986، ودراسات كيرني وماك دولاند 1989] يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.¹

04/ نظرية ميزان المدفوعات (الأرصدة) :²

تعرف نظرية ميزان المدفوعات أيضا، بنظرية العرض والطلب وكذلك بنظرية التوازن العام لأسعار الصرف، وهي تشير إلى أن سعر الصرف الأجنبي في حالات السوق يتحدد بقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. وعليه ووفقا لهذه النظرية فإن سعر أي عملة (سعر الصرف) يتحدد كسعر أية سلعة أخرى، يتحدد بواسطة الحركة الحرة لقوى العرض والطلب في السوق. فقيمة أي عملة يعاد تقييمها عندما يزداد الطلب عليها، وتتنج هذه القيمة إلى الانخفاض عندما يقل الطلب عليها بالنسبة إلى العرض في سوق الصرف الأجنبي. ويعتمد مدى الطلب أو العرض من عملة البلد في سوق الصرف الأجنبي على وضع ميزان مدفوعات ذلك البلد. فعندما

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 122.

² - فرانسيس جيرونيلام ، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 207.

يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن، يتساوى الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض الأجنبي. أما عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن الكمية المعروضة من عملة ذلك البلد تفوق الكمية المطلوبة منها، وهذا يتسبب في انخفاض القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد. أما إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات، فإن الكمية المطلوبة من عملة ذلك البلد تفوق الكمية المعروضة منها مما يتسبب في زيادة القيمة الخارجية للعملة المحلية.

05/ نظرية مستوى الإنتاجية :

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية.

فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع، وبالتالي تحسن سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماماً في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.¹

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية، بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج، وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى

¹ - مدحت محمد العقاد، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية "، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص342.

جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924.¹ أما في حالة تحسن المستوى الإنتاجي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه الأخيرة، وهي الوضعية التي عرفتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر صرف الروبية على أساس الجنيه الإسترليني.²

6/ نظرية الركن :

يعود أصل نظرية الركن ل B. Eichengreen سنة 1994 حيث دفعته إلى التفكير وصياغة هذه النظرية أزمة 1992 التي مست أنظمة صرف دول الاتحاد الأوروبي على إثر إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي وتوحيد العملة.

وستعرض إلى أهم محطات هذه النظرية من خلال العرض التالي :³

تنامي الاهتمام بهذه النظرية من قبل عدة اقتصاديين آخرين نذكر منهم K.Rogoff و Obstfeld سنة 1995 اللذان أكدا أن هجمات المضاربة تكون شرسة في ظل الأنظمة الوسيطة مدعمين رأيهما هذا بحالات أزمات العملة لدول شرق آسيا ما بين 1997 و 1998. كما أكدا أن هذه الأزمات تكون أكثر تواترا بالنسبة لدول الأسواق البارزة وأنها نتيجة حتمية للخارطة المالية الدولية الجديدة.

وتقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية هي انه لا يمكن لأي دولة أن تستمر في إتباع نظام سعر صرف يقع في مجال الأنظمة الوسيطة و البديل العملي الوحيد المتاح لمواجهة هذا الوضع المعقد هو الالتزام بأحد أنظمة الركن أي أما نظام الربط المحكم أو

¹- بن قدور علي، "دراسة اثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة، 2005/2004، ص 81.

²- مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص 342.

³- الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 125.

نظام التعويم الحر. و أن الاستمرار في إتباع الأنظمة الوسيطة يجعل البلد معرضا لأزمات مالية متتالية.

اختبار الفرضية :

في ظل ظروف عدم التأكد من فكرة نظرية الركن حاول عدة اقتصاديون اختبار مدى صحة هذه الفكرة من خلال إسقاطها على واقع أنظمة صرف دول العالم خاصة التي تعرضت اقتصادياتها إلى أزمات مالية ودرسوا حدة هذه الأزمات وعلاقتها مع نظام سعر الصرف السائد في البلاد أثناء فترة حدوث الأزمة ، وكذا تواترها أي عدد مرات تكرار حدوث الأزمات المالية ومن بين هذه الدراسات تلك التي قام بها خبراء صندوق النقد الدولي نذكر Inci Otker Robe و Andreo Bubula سنة 2003. وقد أخذوا عينة ل 150 بلد يضم البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو والمتخلفة. وقد تم حساب الأزمات في ظل كل نظام بعدد وقائع الأزمات من مجموع عدد الملاحظات أثناء سريان هذا النظام في فترة معينة والتي امتدت إلى 12 عاما وذلك من 1990 إلى 2001.

ومن النتائج التي تحصلا عليها ما يلي :

- مكان تواتر الأزمات المرتبطة بنظام الربط أعلى منه في ظل أنظمة التعويم.
 - احتمال نشوب الأزمة في ظل الأنظمة الوسيطة يزيد بحوالي ثلاثة أمثال عنه في ظل الربط المحكم بالنسبة للدول النامية ويزيد بما يقرب من خمسة أمثال بالنسبة للدول المتقدمة.
 - كانت الأنظمة الوسيطة أكثر تعرضا للأزمات عن الأنظمة القائمة في مجمل اقتصاديات دول العينة.
- و بالنظر لنتائج هذه الدراسة التي تدعم بدرجة كبيرة نظرية القطبية الثنائية والتي توحى أيضا بان الأنظمة الوسيطة يجب أن تختفي فانه لا يزال هناك مجال لإعادة النظر في نتائج هذه الدراسة.

إلى جانب هذه الدراسة قام كل من **S.Fisher** سنة 2001 و **K.Rogoff** سنة 2002 بأخذ عينات جديدة من مختلف الدول التي تعرضت أنظمتها النقدية لأزمات مالية وأكدوا مجددا على أن الأنظمة الوسيطة هي الأنظمة الأكثر تعرضا للأزمات المالية، و أن أغلب بلدان العالم التي كانت تتبع نظم وسيطة اتجهت نحو الأخذ بالنظم المرنة في خلال العقد الماضي ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه.

انتقادات وحدود الفرضية عند Masson :

رغم تعدد الدراسات الحديثة حول أزمات العملة والتي كانت معظم نتائجها تدعم نظرية الركن إلا أن هذه النظرية لا زالت تتعرض لجملة من الانتقادات من قبل بعض الاقتصاديين المعاصرين الذي يعترضون على فحوى النظرية أو يعارضون المنهجية التي اتبعها أنصار النظرية في إثبات صحتها.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية الركن تلك التي وجهها **P.Masson** سنة 2001 في دراسة لأنظمة الصرف والتي استعمل فيها سلاسل **Markov** لاختبار فعالية نظم الصرف الوسيطة. و أكد في نتائج دراسته أن أنظمة الربط والتعويم هي الأخرى عرضة لخطر حدوث الأزمة على حد سواء مع الأنظمة الوسيطة ، و انه لا توجد أدلة تطبيقية راسخة تؤيد وجهة النظر التي ترى أن الأنظمة الوسيطة ستختفي في نهاية الأمر ، وانه لا يوجد نظام واحد يصلح لكل البلدان في جميع الأوقات.

17/ نموذج ماندل فلمنح في تحديد أسعار الصرف :

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل و يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها **ماركوس فلمنح** عام 1962 و **روبرت ماندل** عام 1963، ومن أهم واصفات هذا النموذج ما يلي:¹

يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح إلا أنه يستعمل كنموذج و أحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 124.

يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في سعر الصرف و يركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم. و من ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة و الذي يعتبر متغيرا خارجيا.

يتميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية و أن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية و الخارجية.

كما يعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازنا مؤقتا و ظاهريا. و هو شبه توازن و حتى يتحقق التوازن الكامل لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع و توازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

ففي حالة تبني نظام سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من احتياطي صرف أجنبي لامتناس الزيادة في عرض العملات الأجنبية. و يمكن لهذه الزيادة في الاحتياط أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود المحلية مما يؤدي إلى اضطراب عملية توازن سوق النقود. و يحدث التوازن الكامل فقط تتدخل لمقابلة زيادة عرض النقود و استخدام آليات لزيادة الطلب على النقود و تعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري و حساب رأس المال، هذا الخليط من التدهور المقصود (المخطط) بنسبة معينة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات ويعيد التوازن لسوق السلع و سوق النقود عند مستوى أعلى من الناتج. و في حالة تعويم أسعار الصرف يكون لمستوى الناتج و سعر الفائدة الذي يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات أثر على تحسن قيمة العملة المحلية التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الرابع : وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة، سنوجزها بالاتي:¹

1/ وظيفة قياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2/ وظيفة تطويرية : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة. وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار. وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، فقد احدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تحتويه من تقنيات، مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بعامة والى الولايات المتحدة بخاصة.

3/ وظيفة توزيعية : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم. ولتوضيح ذلك نعود إلى مثالنا السابق، ففي حالة ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي وباقتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة فهنا ستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيراداتها توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين سترتفع

¹- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص149.

الاحتياطات الأمريكية من الدولارات. وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني... وهكذا.

المبحث الثاني : أنظمة سعر الصرف

يمكن أساسا تقسيم نظم الصرف في العالم إلى نظم الأسعار الثابتة، ونظم الأسعار المعومة. وأسعار الصرف الثابتة عادة ما توجد في أربع صور مختلفة هي : أسعار صرف ثابتة بصفة دائمة. وأسعار يتم تعديلها بصفة دورية، ذات أساس قابل للتعديل. وأسعار يتم الحفاظ عليها عن طريق تحديد حصص من النقد الأجنبي (الرقابة على النقد). وأسعار ثابتة مع السماح بقدر ملموس من التذبذب حول هذه الأسعار. أما أسعار الصرف المعومة فتوجد عادة في ثلاث صور مختلفة كما يلي : تعويم تام، وهنا لا يوجد أي تدخل من السلطات النقدية. وتعويم مختلط، وفيه تتدخل السلطات النقدية بغرض التخفيف من حدة التقلبات في سعر الصرف. وأسعار صرف متدرجة التغير، والتي يسمح لها بالتحرك إلى أعلى وإلى أسفل بدون رابط باستثناء انه يوجد قيد على مقدار التحرك المسموح به.

وتاريخيا يمكن إجمال نظم الصرف التي تأخذ بها الدول في عدة نظم أساسية يرتبط كل نظام منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية.¹

المطلب الأول : نظام سعر الصرف الثابت :

يعني هذا النظام وكما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابت، ويتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة، سواء كان هذا الأساس ذهبيا أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو مادة أولية رئيسية.

¹ - زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص47.

ويستطيع الأفراد في ظل هذا النظام أن يباشروا المعاملات بحرية كما يرغبون عند الأسعار المقررة والمعمول بها، وكذلك تقوم الدولة في ظل هذا النظام بشراء وبيع النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف.¹

ويجد نظام الصرف الثابت تطبيقه المثالي في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب، وحيث تربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب. ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع وتشترى به أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض. ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل إلا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتاً، لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم يبيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل.²

ومع ذلك فإن هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائماً وتقوم في الواقع حدود يتغير داخلها سعر الصرف، وهذه الحدود هي ما يعرف بنقطة خروج ونقطة دخول الذهب. وبيان ذلك أن بيع وشراء الذهب بثمن التعادل يضمن ثبات سعر الصرف و إلا قام الأفراد بشراء الذهب وتصديره إلى الدولة التي يرتفع فيها سعر صرف عملتها أو استيراده من الدولة التي ينخفض فيها سعر صرف عملتها. ومع ذلك فإنه يرد على ذلك قيد هام وهو أن تصدير الذهب من دولة إلى أخرى يستدعي القيام ببعض النفقات ممثلة في نفقات النقل والتأمين. وإذا أخذنا هذه النفقات في الاعتبار أمكننا أن نتصور إمكان اختلاف سعر الصرف عن سعر التعادل بحدود صغيرة دون أن تؤدي حركات الذهب إلى العودة إلى هذا السعر.

وعلى ذلك فإنه في قاعدة الذهب تتقلب قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية بين حدين، حد أعلى يتحدد بنقطة خروج الذهب، وحد أدنى يتحدد بنقطة دخول الذهب، ويتحدد سعر الصرف بين هذين الحدين وفقاً لظروف الطلب والعرض.

1- محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 8.

2- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة-الإسكندرية، 2000، ص124.

يمكن القول إذا أن نظام سعر الصرف الثابت يتم وفق الشروط التالية:¹

- أن تكون للعملة الوطنية قيمة ثابتة بالذهب.
 - أن تكون العملة الوطنية قابلة للصرف بالذهب والعكس بدون قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
 - أن تكون هناك حرية لتصدير واستيراد الذهب.
- ونلاحظ بصفة عامة أن قاعدة الذهب كانت سائدة بصورة أو بأخرى في أوروبا طوال القرن 19 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى. وقد ارتبط ذلك بأفكار الاقتصاديين التقليديين حول كيفية تحقيق التوازن في ظل هذا النظام.

المطلب الثاني : نظام سعر الصرف المتقلب :

إذا هجرت الدولة قاعدة الذهب ولم تلجأ إلى التدخل المباشر لتنظيم سوق الصرف فإنها تعتمد على تقلبات أسعار الصرف لتحقيق التوازن فيه شأنه شأن غيره من الأسواق. فهنا تتغير أسعار الصرف طبقا لظروف الطلب والعرض بما يؤدي إلى تحقيق المساواة بين طلب وعرض الصرف الأجنبي.²

وهنا أيضا تؤدي هذه التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة. كما يتحقق التوازن في العلاقات الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغيير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية. فزيادة سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة الوطنية) يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظرا لانخفاض قيمتها والى الحد من الواردات نظرا لارتفاع قيمتها، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي.

وهكذا نرى أن سعر الصرف في ظل هذا النظام قابل للتغيير والتقلبات حتى نصل إلى السعر الذي يحقق التوازن في المدة القصيرة وفي المدة الطويلة. وقد ثارت هذه المشكلة بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد حاول الاقتصادي

¹- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، ص240.

²- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 127.

السويدي **Gustav Gassel** أن يجيب عن هذا التساؤل في نظرية تعادل القوى الشرائية التي تطرقنا إليها سابقا (المبحث الأول).

المطلب الثالث : نظام الرقابة على الصرف :

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية. حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشدد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية في داخل البلاد إلا لمن له ترخيص بذلك من البنك المركزي.¹

وبمقتضى هذا النظام تحتكر الدول شراء وبيع العملات الأجنبية، وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح، بكميات قليلة نسبيا وتوزيعه على وجوه الطلب الممكنة بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتا وذلك على الرغم من المغالاة فيه. ولا يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي يتوازن عنده عرض الصرف وطلبه، بل أن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي إنما يحصر بواسطة الدولة في حدود الكمية المعروضة من هذا الصرف وذلك على أساس سعر معين للصرف تحدده الدولة نفسها إداريا. كذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي، سواء كان التمييز بين الدول أو بين السلع. أيضا من صور الرقابة على الصرف استخدام سعر صرف متعدد، ويمكن أن يكون التعدد بالنسبة للسلع أو بالنسبة للدول. وتعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض التي تخدمها مثل هذه السياسة. ويأتي في مقدمة هذه الأغراض المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية.

ولقد استمر العمل بهذا النظام في أغلب دول العالم الرأسمالي حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي كاد يجعل من هذا النظام هو القاعدة، بعد أن كان قبل

¹ - شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، الجزائر، ص132.

الحرب الاستثناء. ولم تتخل دول أوروبا الغربية عن هذا النظام إلا في أواخر عام 1958، عندما شعرت بالاستقرار الاقتصادي فجنحت إلى تحرير معاملاتها الخارجية وفتحت الباب لدخول رؤوس الأموال إليها وخروجها منها، وغدا مرة أخرى نظام الرقابة على الصرف هو الاستثناء المناسب لظروف استثنائية لا الوضع العادي للعلاقات الاقتصادية الدولية. ولم تعد رقابة الصرف في صورتها المعتادة إلا مميزاً لدول رأسمالية ضعيفة تحتاج إليها لمركزها في السوق الدولية، دول أغلبها من العالم المتخلف. وعلى الرغم من ذلك فإن بعض وسائل الرقابة ما زالت متبعة، حيث لا يمكن استبعاد الرقابة على الصرف كلية من جعبة الوسائل المتوفرة للحكومات في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ذلك أن قوى السوق الحر لا تحقق دائماً النتائج المرجوة. وعموماً فإن فرض الرقابة على الصرف يتضمن عدداً من الصعوبات لذلك لا يمكن الدفاع عن هذا النظام إلا في الحالات التي لا يتوافر فيها بديل.¹

المطلب الرابع : نظام استقرار أسعار الصرف :

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى اتفاق بريتون وودز بنظام نقدي دولي جديد، أطلق عليه نظام استقرار أسعار الصرف. وقد حاول ذلك الاتفاق عن طريق هذا النظام التوفيق بين أمرين متناقضين : ثبات أسعار الصرف، وحرية الصرف. وفحوى هذا النظام تكمن في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات، خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن، مع إمكانية تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت إلى هذا ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف. وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها. ولها مطلق الحرية في إتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق التطبيق الفعلي لسعر التعادل فوق أراضيها بشرط أن تكون متفقة مع أحكام الصندوق. وقد راعى اتفاق الصندوق استحالة تطبيق سعر صرف للعملة ثابت عند سعر التعادل، وذلك لأسباب عملية بحتة، لهذا فقد أباح هذا

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 52.

الاتفاق جواز أن تتم المعاملات الجارية على أساس سعر للصرف يزيد أو يقل بمقدار 1% عن سعر التعادل. وفي جوان 1959 سمح الصندوق بان يزيد مقدار ابتعاد سعر الصرف عن سعر التعادل إلى 2% وصل إلى 2.25% في ديسمبر 1971 طبقا لاتفاقية السيموثونيان.

وكنتيجة لنظام سعر التعادل، الذي يعتبر حجر الزاوية في نظام استقرار سعر الصرف، فإنه لا يسمح للدولة العضو في الصندوق بان تترك سعر صرف عملتها عائما، أي يتحدد وفقا لقوى عرضها والطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي. لكن هذا لم يمنع الصندوق بعد وقوع الأزمة النقدية الدولية في أوائل السبعينات من مراعاة انه قد تمر الدولة بظروف خاصة واستثنائية ترى فيها أنها غير قادرة على إتباع نظام سعر التعادل وذلك لفترة محدودة من الزمن. ولا يعني نظام استقرار سعر الصرف جمود هذا السعر وعدم قابليته للتغير، إذ اقر اتفاق بريتون وودز مبدأ تغيير سعر التبادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق ولكن وفقا لقواعد محددة بكل دقة. ومن الممكن تغيير سعر التعادل للعملة أما في اتجاه الارتفاع، مما يعني رفع سعر الصرف للعملة، وأما في اتجاه الانخفاض، مما يعني تخفيض هذا السعر. وللدولة العضو في الصندوق وحدها الحق في اقتراح تغيير سعر التعادل لعملتها.¹

المطلب الخامس : نظام أسعار الصرف المعمومة :

مرت بالعالم فترات استفحلت فيها الأزمة في أسواق النقد الأجنبي و غيرت الوضع بطريقة ملحوظة. وتضمنت الأزمة فشل المحاولات البريطانية عام 1966 في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني، وتلا ذلك فشل فرنسي مماثل مع الفرنك في عام 1969. وتضمنت الأزمة أيضا ضعف الدولار الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وأزمة البترول الكبرى في عام 1973. وقد أدت كل هذه العوامل إلى ظهور نظام تعويم أسعار الصرف وكان ذلك منذ بداية سبعينات القرن الماضي، بعد أن فقد نظام أسعار الصرف الثابتة قاعدته المادية التشريعية عند توقف الولايات المتحدة رسميا عن

¹- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 55.

تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1971. ويقوم نظام أسعار الصرف المعمومة على ترك أسعار الصرف الأجنبي لقوى العرض والطلب السائدة، وذلك باعتبار العملة كأى بضاعة في السوق. وهي تعكس أيضا ظروف أسواق السلع والخدمات والأصول، حيث أن عرض العملة الوطنية يعكس جانب الطلب في هذه الأسواق والطلب على العملة المذكورة يعكس جانب العرض في الأسواق المعنية، هذا بالإضافة إلى دور المضاربة على أسعار العملات في نشوء الاختلالات في أسواق الصرف الأجنبي، غير أن من الضروري الانتباه إلى أن المضاربة العقلانية تصقل حركات أسعار الصرف وتدفعها نحو الاستقرار بدلا من خلق الاضطرابات كما هو متصور بشكل عام وذلك لأن المضارب يتابع حركات الأسعار من خلال الإسهام بطلب جديد كاف على العملات المعروضة أو بتغيير بسيط في الأسعار يكفل استعادة السوق للتوازن.¹

وقد سمح اتفاق واشنطن أو السيموثونيان في 18 ديسمبر 1971 بزيادة نسبة تقلب أسعار العملات إلى 2.25% ارتفاعا وانخفاضا عن أسعار التعادل الجديدة بالدولار التي تم التوصل إليها بمقتضى هذا الاتفاق. ومعنى هذا انه يمكن أن يبلغ الفارق في لحظة معينة ما بين سعري صرف عملتين 4.5% ، وان يبلغ هامش التقلب ما بين لحظتين معينتين ما بين سعر صرف عملتين 9%. وقد رأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية أن مثل هذه الحدود لتقلب أسعار صرف عملاتها فيما بينها اكبر مما يمكنها أن تسمح به، لأنها تسبب في عرقلة التبادل بين دولها، ولهذا اتفقت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مارس 1972 في بروكسل من حيث المبدأ على تقليل هامش تقلب أسعار صرف عملاتها على مراحل بحيث لا يتجاوز الفارق الموجود في لحظة معينة بين سعري صرف أقوى عملة وأضعف عملة 2.25% وذلك بعد أول يوليو التالي على الأقل. وفي ابريل 1972 عقد محافظو البنوك المركزية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقا في مدينة بال السويسرية، عرف باسم "اتفاق بال"، يقضي بان يتم تنفيذ هامش التقلب الجديد 2.25% من 24 ابريل 1972، وبهذا أصبحت نسبة التقلب المسموح بها بين سعري صرف أية عملتين من عملات دول الجماعة مساويا لنسبة التقلب المسموح

¹ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص297.

بها بمقتضى اتفاق واشنطن في ديسمبر 1971 ما بين سعر صرف أي عملة من هذه العملات وسعر تعادلها بالدولار أي 2.25%. كذلك أصبح هامش التقلب المسموح به ما بين سعر صرف أي عملة من العملات وسعر التعادل المركزي (ويقصد به سعر الصرف المحدد لهذه العملة بأية عملة أخرى من العملات المذكورة وفقا لسعر تعادل كل منهما) هو 1.125% ارتفاعا أو انخفاضاً عن السعر المذكور.¹

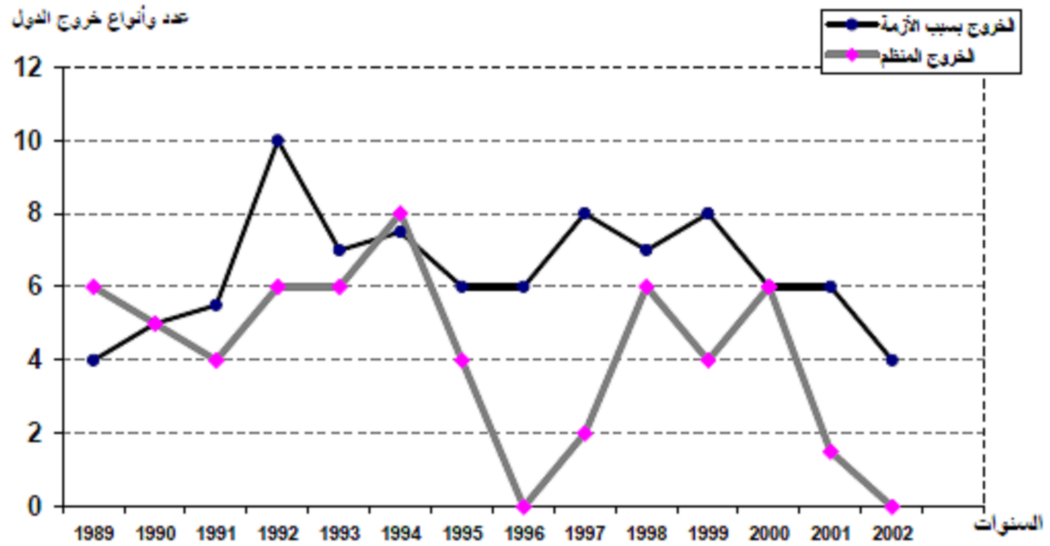
وهكذا يمكن القول أن تعويم العملات قد أصبح هو القاعدة في تحديد أسعار صرف مختلف العملات، سواء كان تعويماً مستقلاً أو مشتركاً، وذلك على النقيض تماماً مما يحتمه اتفاق صندوق النقد الدولي. أما أسعار التعادل التي أسس عليها نظام استقرار سعر الصرف فلم تعد سوى نقاط أو علامات للتعرف على المستوى النظري لا أكثر. ذلك أن سعر الصرف الواقعي للعملة قد أصبح يتحدد وفقاً لقوى عرضها والطلب عليها، أما استقلالاً عن غيرها من العملات أو في حالة التعويم المشترك.

و الآن وبعد بضعة سنوات من التجربة العملية لنظام تعويم العملات، فإنه يلاحظ أنه لم يحدث إبطاء لحركة التبادل الاقتصادي الدولي ولا تشجيع نشاط المضاربيين على العملات، على النحو الذي كان يخشاه خصوم نظام حرية سعر الصرف. لكنه يلاحظ من الناحية المقابلة، أنه لم يتحقق أيضاً ما كان يؤكد أنصار هذا النظام من قدرته على تحقيق التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات لمختلف الدول، وضمان استقلال الدولة في رسم سياستها الاقتصادية والنقدية ووضع حد للمضاربة. ويبدو كما يرى هابرتلر، أنه لا مفر في الأجل الطويل من السماح بقدر كبير من مرونة سعر الصرف، طالما ظل من العسير تحقيق قدر كاف من التناسق ما بين السياسات الاقتصادية والنقدية لمختلف الدول.

ويمكن توضيح ما سبق ذكره من خلال الشكلين التاليين :

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 58.

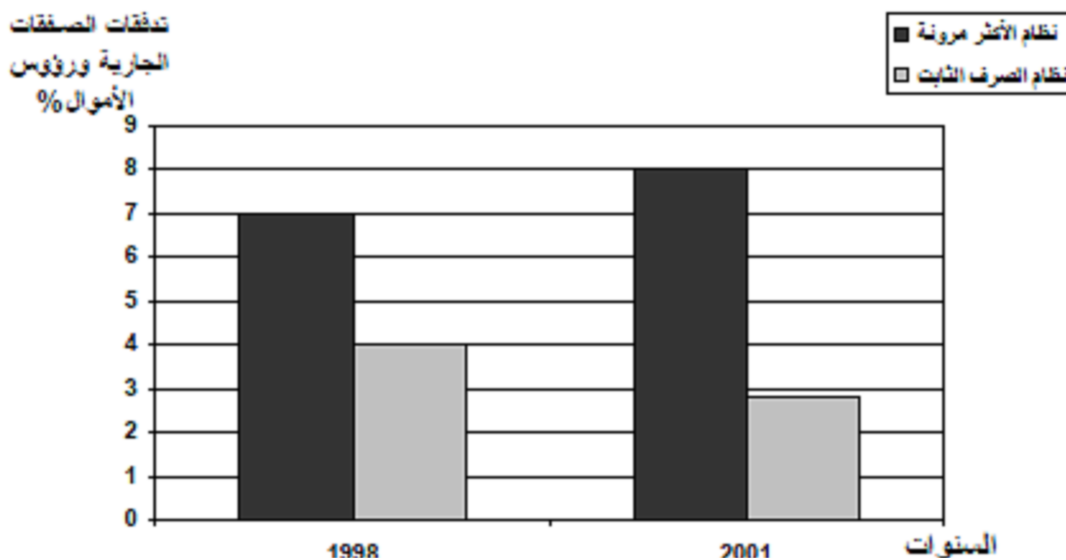
شكل 01 : يوضح الخروج المنظم أو الذي يعود إلى وضعية الأزمة لأغلب الدول التي تخلت عن نظام الصرف الثابت لصالح نظام الصرف المرن.



Source : CEM KARACADAG, Rupaduhagupta, Gilda Fernandez et shogoishi, « Des taux fixes aux taux flottants une aventure a tenter ».

Revue, finances et développement, publication trimestrielle, di fonds monétaire international, vol 41, N° 04, décembre 2004, p 20.

شكل 02 : يوضح النتائج الحسنة للدول النامية التي تبنت نظام الصرف العائم.



Source : Banque des règlements internationaux et FMI.

- (1) Afrique du sud, Brésil, Chilie, Philippines, Pologne, R-Tchèque, Russe, Thailand.
- (2) Hongrie, Inde, Malaisie et Mexique.

المبحث الثالث : سوق الصرف

يعد سوق الصرف من أهم الأطراف الراحية للتبادلات الاقتصادية، فبقدر ما هنالك من دول ذات سيادة بقدر ما هنالك من عملات دولية مختلفة، هذا الاختلاف يعطي بعدا هاما للمبادلات الاقتصادية بين هذه الدول. فكل مبادلة من هذا النوع تتطلب مبادلة للصرف الأجنبي أي تحويل عملة إلى عملة أخرى، والقاعدة المثالية لمثل هذا التحويل هي سوق الصرف الأجنبي.

المطلب الأول : تعريف سوق الصرف

تعدد المفاهيم التي تعرضت إلى تعريف سوق الصرف، لكن المعنى كله كان يصب في قالب واحد، ومن جملة هذه التعاريف ما يلي :

« يقصد بسوق الصرف الأجنبي عموما السوق الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالأخرى، ويعد سوق الصرف الأجنبي اكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مئة مليار دولار.¹»

« سوق الصرف يعبر عن السوق الذي تتم فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة بما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية تمّ إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية ، وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة²»

«سوق الصرف الأجنبي هي الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي.³»

¹ - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص212.

² - عبد المحيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص107.

³ - دومينيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة الأستاذ الدكتور محمد رضا، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط4، 1998، ص146.

المطلب الثاني : المتدخلون في السوق

هناك أطراف عديدة تتدخل في سوق الصرف وهي :

1/ المستخدمين التقليديين : كالمستوردين والمصدرين والسياح والمستثمرين الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، إضافة إلى التجار والمضاربيين (الأفراد ومدراء الاستثمار) الذين يتاجرون بالعملات بحثا عن أرباح قصيرة الأجل.¹

2/ البنوك المركزية : يتمثل الدور أو التدخل الأساسي للبنوك المركزية بالنسبة لسوق الصرف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تعديل وتقليص تقلبات أسعار صرف العملات بالاعتماد على بعض المعلومات كالتى تتعلق بمعطيات الاقتصاد الكلي والسياسة العامة للدولة وذلك بالاستناد على آلية معدل الفائدة وعلى سعر الصرف.²

3/ البنوك التجارية والمؤسسات المالية : حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون أجهزة إعلام ألي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية. ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.³

4/ سمسرة الصرف : هي منشآت تتولى مهمة ترتيب صفقات عملة تصل قيمتها 100 مليون دولار أو أكثر بين البنوك التجارية. البنوك عادة لا تتاجر مباشرة أحداها مع الآخر، بالأحرى هي تعرض أن تشتري وتبيع عملات عن طريق سمسرة الصرف الأجنبي. العمل من خلال هؤلاء تكون له ميزة لأنهم يجمعون عروض أسعار بيع وشراء بالنسبة لمعظم العملات من عدة بنوك، حتى انه بالعمل عن طريق سمسار فانه

¹ - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ص 178.

² - السعيد عناني، "أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006/2005، ص7.

³ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 108.

يمكن الحصول على أكثر عروض الأسعار موافقة بسرعة وبتكلفة منخفضة جدا. كل مركز مالي يكون له عادة بضع سماسرة مرخصين الذين عن طريقهم تسوي البنوك التجارية تدفقاتها الداخلة والخارجة من الصرف الأجنبي بين أنفسها.¹

المطلب الثالث : أنواع أسواق الصرف

تختلف أسواق الصرف باختلاف طبيعة المعاملات التي تتم فيها ومن خلال هذه الأخيرة يمكن تصنيفها إلى :

1 - سوق الصرف العاجل : وهي السوق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة،² ومعنى ذلك أن مبادلة العملات فيما بينها تتم بسعر يتحدد عند التعاقد، والتسليم فورا، أو على الأكثر بعد يومين، ويطلق على السعر المتعامل به الصراف العاجل وتشكل العمليات الفورية الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي، ويراعي ألا يصادف تاريخ تسوية صفقته يوم إجازة البنوك في أي من بلدي العملتين، أي أنه لا يجب أن تتم التسوية خلال يوم عمل البنوك في كلتا الدولتين وإلا تأجلت التسوية إلى العمل التالي.

كما تعد هذه السوق الأكثر شيوعا في سوق الصرف وهي غير محددة المكان وتعمل باستمرار، وتعكس أسعار الصرف المطبقة فيها بصفة دائمة، أثار مختلف القوى الاقتصادية في العالم من ناحية ومحاولات السلطات النقدية حصر تذبذباتها داخل المجال المناسب، وفقا للاتفاقات الدولية، كما هو الحال بالنسبة للنظام النقدي الأوربي، وتتابع هذه الأسعار بعناية شديدة من قبل المحللين والمراقبين، ومن ناحية أخرى، فهي التي من خلالها يتتبع الجمهور عموما، تطورات العملات الصعبة، كما أن المبادلات العاجلة سهلة، لأنها تعبر على مجرد إجراء بيع أو شراء عملة صعبة مقابل أخرى إلا أنها كبيرة الحجم. ويتعلق هذا النوع من عمليات الصرف بفترة قصيرة جدا، لا تتجاوز يومين دون انقطاع، وتشمل الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي حيث أثار ت دراسة لبنك التسويات الدولية سنة 1992 ، أخذت بياناتها من 26 بنكا مركزيا أن متوسط

¹- كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001، ص277.

²- سامي عفيفي حاتم، دراسة في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص175.

حجم التعامل اليومي للمعاملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي، يبلغ حوالي 930 بليون دولار، مما يدل على أن هذه السوق تعد الأكثر سيولة.¹ وتؤدي قراءة الأسعار في السوق الفورية أحيانا نوع من البلبلة، نظرا لوجود أسلوب تسعير:²

الأسلوب الأول : التسعير بشكل مبهم، يؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن عدد الوحدات النقدية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية، مثلا في الجزائر يتم الحديث عن عدد الوحدات النقدية (الدينارات) الضرورية للحصول على دولار واحد أو جنيه إسترليني واحد.

الأسلوب الثاني : التسعير بشكل واضح، ويؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية، ونجد بريطانيا وأستراليا ونيوزلندا تعتمد هذا الأسلوب حيث تعرض السلطات البريطانية عدد الوحدات من العملات الأخرى اللازمة للحصول على جنيه بريطاني واحد مع الإشارة إلى أن هناك اتجاه متزايد اليوم لعرض التسعيرة بالأسلوبين معا.

يتم عرض التسعيرة بالأسلوبين على أساس أسعار الشراء وأسعار البيع، وعادة ما يتم التعبير عن سعر العملة برقم متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة، والرقم الأخير من الفاصلة يعبر عنه بنقطة أي أن النقطة تساوي 1 / 10000 من سعر صرف العملة، فمثلا ارتفاع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار ما بين سنتي 1997 و 1998 بالانتقال من 0.6098 إلى 0.6022 يعبر عن تحسن في قيمة الجنيه ب (0.6098-0.6022) = 76 نقطة.

2 - سوق الصرف الآجل: هو عبارة عن سوق لبيع وشراء العملات الأجنبية على أن يتم التسليم في موعد لاحق في المستقبل، على أن يتم الدفع على أساس معدل للصرف يتحدد في الحاضر. ويتخذ التجار وضع التسليم الآجل، عند شراء عملة لا يتصف

¹ - بن قدور علي، مرجع سابق، ص 26.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 112.

سعرها بالثبات، وذلك لتقليل الربية والمخاطرة التي تحيط بأعمالهم التجارية على المدى الطويل إلى الحد الأدنى، ومن أكثر المعاملات شيوعاً تلك التي تتم بين البنوك وتكون مدتها شهر، ثلاثة أو ستة أشهر.¹

إذن يمكننا القول أن سعر الصرف الآجل يختلف عن سعر الصرف العاجل بدلالة معدلات الفائدة، فارتفاع أو انخفاض السعر الآجل لعملة ما يتناسب عكسياً مع معدل فائدتها، وكلما زاد الفرق بين أسعار فائدة العملتين وزادت مدة العقد الآجل كلما زاد الفرق بين السعر الآني والآجل للعملة.

3 - سوق مقايضة العملات : يعتبر سوق مقايضة العملات امتداداً للسوق الآجل، ومقايضة العملات هي عملية بيع أي للعملة مرتبط مع شراء أجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة، فمثلاً نفرض أن بنك تسلم مبلغ مليون دولار اليوم و ذلك لحاجته إليه خلال ثلاث أشهر، و لكنه في نفس الوقت بحاجة إلى استثمار نفس المبلغ بأصول أخرى كالأسهم الأجنبية، فهنا بمقدور البنك أن يقايض المبلغ المذكور بالأسهم الأجنبية من خلال بنك أجنبي معين ضمن عملية واحدة بدلاً من بيع العملة لغرض شراء الأسهم في السوق الآجلة و استلامه في ثلاثة أشهر ضمن عمليتين منفصلتين، و هكذا يمثل سعر المقايضة الذي يحدد عادة على أساس سنوي، الفرق بين السعر الفوري و الآجل من خلال مقايضة العملة. إضافة إلى ذلك، توجد مقايضات آجلة و تختلف عن النوع السائد المذكور في كونها تشمل مقايضة أصل المبلغ و ليس مجرد مقايضة العوائد المكتسبة منه.²

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 2003، ص127.

² - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 185.

المطلب الرابع : تحديد سعر الصرف في سوق الصرف.

يتحدد سعر الصرف بإحدى الحالتين وهما :

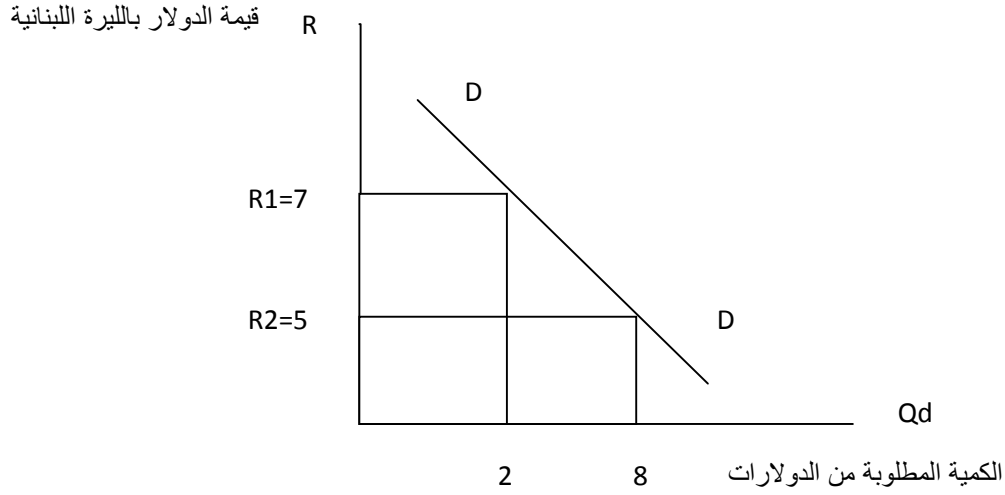
1- التحديد المركزي لسعر الصرف : تتدخل السلطة النقدية للقطر بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية وفقا لتعليمات محلية أو دولية، كان يتدخل صندوق النقد الدولي مثلا. وقد استخدم هذا النمط من أسعار الصرف بصورة خاصة من قبل الاتحاد السوفيتي والأقطار الاشتراكية المتحولة حينما كان سعر الصرف جزءا من الخطة الاقتصادية المركزية لكل من هذه الأقطار. كذلك فقد اعتمدته بعض الأقطار النامية كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية.

2- التحديد السوقي لسعر الصرف : وهنا يتحدد سعر الصرف كأى سعر آخر من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض على العملة بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيها مثل المضاربة، ومستوى أسعار الفائدة، وسعر الخصم... الخ ويتلخص الإطار النظري لذلك بالصورة التالية :¹

1-2 بالنسبة لجانب الطلب : الذي يأتي من جانب البلد المستورد (ويندرج ضمن الجانب المدين في ميزان المدفوعات). وفقا لقانون الطلب، هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية، والكمية المطلوبة منها وسيكون منحني الطلب على العملة الأجنبية سالب الميل، أي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل نحو اليمين، وكما هو موضح في الشكل أدناه (DD).

¹- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 120.

شكل رقم 03 : منحني الطلب على الصرف الأجنبي

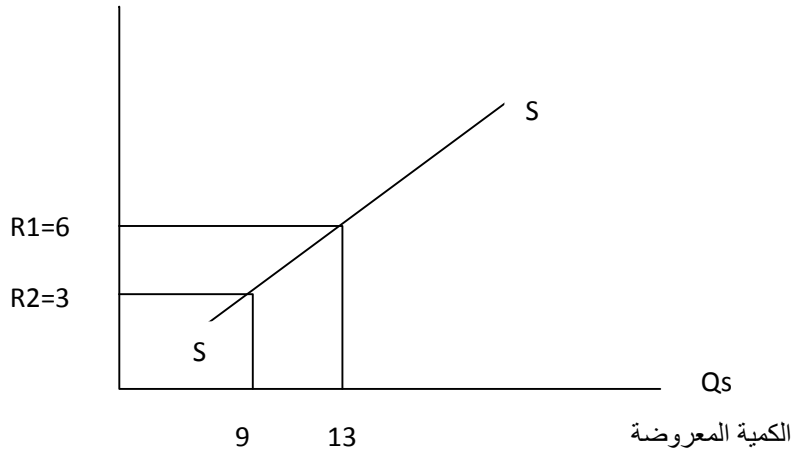


المصدر : عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، ص121.

ويلاحظ، انه إذا كانت قيمة الدولار تساوي 7 ليرة لبنانية -مثلا- ستكون الكمية المطلوبة من الدولارات هي 2، أما إذا انخفضت قيمت الدولار إلى 5 ليرة، فسوف تزداد الكمية المطلوبة منها إلى 8.

2-2 بالنسبة لجانب العرض : وهو يأتي من جانب البلد المصدر (ويندرج ضمن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات) الذي ستتوفر لديه عملات أجنبية، وبالتالي فهو يعرض هذه العملات في سوق الصرف الأجنبي. وطبقا لقانون العرض، هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المعروضة منها، حيث كلما ارتفعت قيمة تلك العملة الأجنبية في السوق المذكور كلما أدى ذلك إلى زيادة الكمية المعروضة منها، وبالتالي سيكون منحني العرض موجب الميل وينحدر من الأسفل إلى الأعلى نحو اليمين، وكما هو واضح في الرسم أدناه (SS).

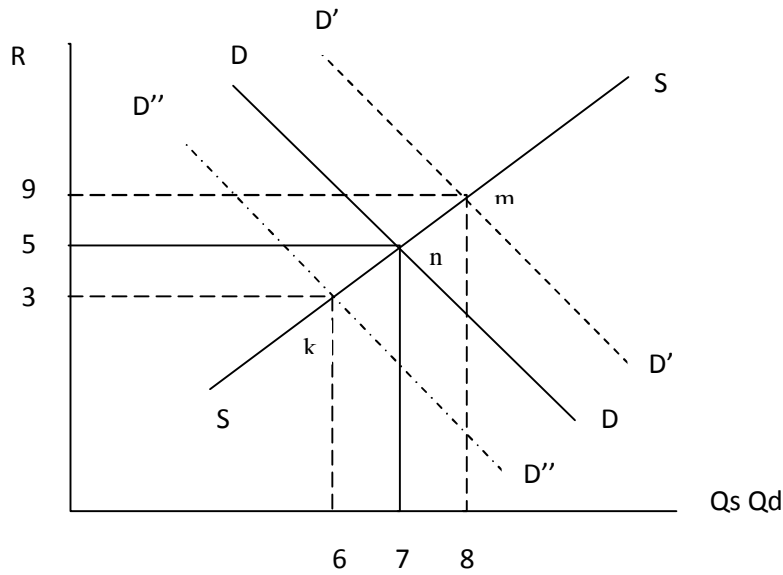
شكل رقم 04 : منحني عرض الصرف الأجنبي



المصدر : عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، ص122.

ويلاحظ انه إذا كانت قيمة الدولار تعادل 3 ليرات لبنانية مثلا، ستكون الكمية المعروضة منه 9، أما إذا ارتفعت قيمة الدولار إلى 6 ليرة، فسوف تزداد الكمية المعروضة منه من قبل الأميركيان مثلا- إلى 13. والمهم هنا، أن سعر صرف الدولار إزاء الليرة اللبنانية سيتحدد بتقاطع منحني العرض والطلب للدولار الأمريكي. وكما يلاحظ من الشكل التالي:

شكل رقم 05 : تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي



المصدر : عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، ص122.

حيث : المحور العمودي R : يمثل محور قيمة الدولار.
 المحور الأفقي Qs Qd : يمثل محور الكميات المعروضة والمطلوبة من
 الدولارات.

وبتلاقي هذان المنحنيان عند النقطة n وهي نقطة التوازن سيتحدد سعر الصرف على
 المحور العمودي والذي يساوي 5، وستحدد الكمية التوازنية (وفيها تتعادل الكمية
 المطلوبة والمعروضة) وتساوي 7.

ولكنه لو حدث أن ازداد الطلب على الدولارات في سوق الصرف الأجنبي من
 جانب المستوردين اللبنانيين نتيجة لزيادة إقبالهم على شراء السلع الأجنبية، ولكن في
 ظل عرض الدولارات في هذا السوق على ما هو عليه (ثابت)، فهنا سينتقل منحنى
 الطلب بأكمله إلى اليمين متخذاً الوضع الجديد 'D'D'، ويتقاطع مع منحنى العرض
 SS في نقطة توازنية جديدة لتكن m، سيتحدد سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة
 للدولار وهو 9 ليرة لكل دولار (وهو أعلى من سعر الصرف السابق: 5)، وهذا يعني
 أن قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي قد انخفضت، وأصبح المستورد اللبناني
 يدفع عدداً أكبر من الليرات مقابل كل دولار يحصل عليه في سوق الصرف الأجنبي.

أما لو حدث أن انخفض الطلب على الدولارات من جانب المستوردين اللبنانيين
 أنفسهم نتيجة لعزوفهم عن شراء السلع الأجنبية لأي سبب كان، وظل عرض الدولارات
 ثابتاً فإن منحنى الطلب في هذه الحالة سينتقل بأكمله إلى اليسار، متخذاً الوضع الجديد
 'D''D''، ويتقاطع مع منحنى العرض ستحدد نقطة توازن جديدة لتكن k، وستحدد
 سعر صرف الليرة بالنسبة للدولار وهو 3 ليرة لكل دولار (والذي هو أقل من سعر
 الصرف التوازني السابق 5) وبالتالي سيصبح المستورد اللبناني يدفع عدداً أقل من
 الليرات اللبنانية مقابل كل دولار حصل عليه في سوق الصرف الأجنبي.

وعلى نحو مشابه، يمكن أن نتصور ما يمكن أن يطرأ على سعر صرف الليرة
 اللبنانية بالنسبة للدولار الأمريكي من تغييرات ارتفاعاً و انخفاضاً عند حدوث تغييرات
 زيادة أو نقصان في ظروف العرض من الدولارات الأمريكية في سوق الصرف
 الأجنبي (بافتراض ثبات ظروف الطلب).

تلك هي الآلية التي تحدد سعر صرف عملة ما في غياب تدخل محلي أو دولي لذلك، لكنه باستثناء حالة التعويم المطلق فإنه يقل سرعان مفعول آلية السوق حالياً بالشكل الذي عرضناه آنفا نظراً لتدخل السلطات العامة من وقت لآخر بأسعار صرف عملتها وكما هو في حالة الاحتكار التام للعلاقات الاقتصادية الخارجية للقطر من قبل السلطات العامة حيث سينتفي هنا دور قاعدة العرض والطلب في تحديد أسعار الصرف، أو في ظل إطار التدخل الدولي مثلًا التعليمات الخاصة بصندوق النقد الدولي حيث تمارس آلية السوق دوراً محدوداً لا يتجاوز 1% - 2.25% وفقاً لتطوراً تاجراًها الصندوق سابقاً.

المطلب الخامس : كفاءة سوق الصرف و أهم العملات المتداولة فيه.

1/. كفاءة سوق الصرف :

يعد السوق كفاء متى كانت الأسعار السائدة تعكس جميع المعلومات المتوفرة. أما كفاءة أسواق الصرف فتكمن فيما إذا كانت الأسعار الآجلة قادرة على التنبؤ الدقيق للأسعار الفورية المستقبلية، بمعنى أنها تعكس جميع المعلومات المتوفرة بحيث يمكن تعديلها بسرعة إلى معلومات جديدة دون أن يتمكن المستثمرون من تحقيق أرباح غير اعتيادية وبصورة مستمرة جراء الاستفادة من تلك المعلومات.¹

والواقع أن عالم الحقيقة يتصف بعدم التأكد، وليس باليقين الكامل. ولذا فإن السعر العاجل المستقبلي لا يمكن التنبؤ به بصورة قاطعة. وفي وجود عدم التأكد، فإن فعالية السوق تنطوي على أن السعر الآجل يختلف عن السعر العاجل المتوقع في المستقبل بمقدار علاوة الخطر فقط (Risk premium). وفي سوق فعال للصرف الأجنبي، فلن يكون هناك فرص للربح الاستغلالي، ومع ذلك فيجدر ملاحظة أن فعالية السوق لا تعني أن المستثمرين لن يحققوا أية أرباح، إنها تعني فقط أنهم لا يستطيعون تحقيق الأرباح بطريقة تلقائية، ومن ثم فهم أحياناً يكسبون و أحياناً يخسرون.²

¹ - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 187.

² - محمود يونس، اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 240.

2/. أهم العملات المتداولة في سوق الصرف :

من ابرز العملات المتداولة في سوق الصرف ما يلي :¹

أ. **الدولار الأمريكي:** ويستمد هذه الأهمية من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20,7% من الناتج المحلي العالمي ، 15,2% من الصادرات العالمية ، ويستخدم الدولار في تسوية 51% من التجارة العالمية ، وكذلك بـ 45% في إصدار السندات الدولية ، ويسيطر على 50% من هيكل ديون الدول النامية ، و 60% من احتياط الدول من العملات الصعبة.

ب. **اليورو الأوروبي :** ويأتي هذا إحلالاً للعملات الأوروبية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 12% من احتياطات الدول من العملة الصعبة سنة 1983 ، وللموقع الجديد في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض اليورو EUROLAND حيث تمثل 20% من الناتج المحلي العالمي، و 7% من التجارة العالمية.

ج. **الين الياباني :** حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و 8% من التجارة العالمية وثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

د. **الجنيه الإسترليني :** لكونه لا يزال خارج العملات المنظمة لليورو وتظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار ، 1 جنيه إسترليني = 1,58 دولار أمريكي(2001/9/06).

هـ. **الفرنك السويسري :** وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دولياً، فضلاً عن كون سويسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص109.

1 دولار = 1,7 فرنك سويسري (2001/9/06).

وهناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي كون كندا إحدى الدول الصناعية الكبرى ، كذلك الدولار الأسترالي والريال السعودي. كما يمكن أيضا عرض تسعيرة عملة مقابل عملة أخرى، ويمكن عرض التسعيرة بشكل متقاطع والتي يتم حسابها بمقارنة تسعيرة عملتين بالنسبة لعملة أخرى تؤخذ كأساس، وتكون في العادة الدولار الأمريكي.

فمثلا :

1 دولار أمريكي = 1.307 فرنك سويسري.

1 دولار أمريكي = 75 دينار جزائري.

إذن يحسب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك السويسري على النحو

التالي :

75 دينار جزائري = 1.307 فرنك سويسري

1 دينار جزائري = x

بالاعتماد على العلاقة الثلاثية نجد أن :

$$75/1.307 * 1 = x$$

$$0.0174 = x$$

إذن : 1 دينار جزائري = 0.0174 فرنك سويسري.

المطلب السادس : وظائف سوق الصرف

تكمن الوظائف الأساسية لسوق الصرف في¹ :

1/ تسوية المدفوعات الدولية : حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية (من سلع وخدمات)، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها (قروض واستثمارات ...)، كذلك يحتاج السواح إلى استبدال عملتهم المحلية بعملات أجنبية تعود للأقطار التي يزورونها أو بعملات قيادية تقبل في جميع أقطار العالم.

2/ التحكيم أو الموازنة : ويقصد به شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، فإذا كان سعر الين الياباني في نيويورك أدنى منه في لندن مثلا فيمكن أن تتحقق الأرباح من خلال شراء الين من نيويورك وبيعه في لندن، وتسمى هذه المعاملات بالتحكيم بالصرف الأجنبي، بيد أن هذه العملية سرعان ما تؤدي إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق المالية العالمية فيظل الحرية التامة في تحويل العملات المختلفة داخل تلك الأسواق والتطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات فيما بين هذه المراكز المالية عالميا.

3/ تزويد التسهيلات للتغطية والمضاربة : إن هذه الوظيفة تساهم إلى حد كبير بالجزء الأكبر من تجارة الصرف الأجنبي.

1/3 التغطية : ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف، أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال وإنما هو مجرد اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي

¹ - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 180.

عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناءا على ثمن يتفق عليه في الحال، ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.

2/3 المضاربة : المضاربة هي عكس التغطية. ففي حين أن المغطى يسعى إلى تغطية مخاطر صرف أجنبي، فإن المضارب يقبل وأيضا يسعى إلى تعريض نفسه لمخاطر صرف أجنبي، على أمل أن يحقق ربحا. فإذا توقع المضارب بصدق التغيرات المستقبلية في أسعار الصرف العاجل فإنه يحقق ربح، وخلاف ذلك فإنه يتحمل خسارة.¹

4/ توفير الائتمان : تلعب الوظيفة الائتمانية التي يقوم بها سوق الصرف الأجنبي دورا أساسيا في نمو التجارة، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد لدرجة كبيرة على التسهيلات الائتمانية، فالمصدرون يمكنهم الحصول على تسهيلات ائتمانية قبل أو بعد الشحن، وكذلك بالنسبة للمستوردين. وقد برز سوق الدولار الأوربي كأحد أهم أسواق الائتمان الدولية.²

¹- كامل بكري، الاقتصاد الدولي الجارة الخارجية والتمويل، مرجع سابق، ص 299.

²- فرانسيس جيرونيلام، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 196.

المبحث الرابع : سعر الصرف كسياسة اقتصادية واهم العوامل المؤثرة فيه

المطلب الأول: سعر الصرف كسياسة اقتصادية

أولاً: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف كمختلف السياسات الأخرى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني، و من ابرز هذه الأهداف¹ :

أ. **مقاومة التضخم** : يؤدي التحسين في سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد اثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم و تضاف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط و هكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية و تتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسياتها. و تسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، و تم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983.

ب. **تخصيص الموارد**: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير، و هذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير و بالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

و يزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال الواردات) و السلع التي يمكن تصديرها. كما ينعكس اثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل و رأس المال في قطاع التصدير و في الصناعات المنافسة للاستيراد.

ج. **توزيع الدخل**: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية،

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 131.

زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فان ذلك يجعله أكثر ربحية، و يعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، و عند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي وارتفاع سعر الصرف الحقيقي فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثماراتها. و يهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية... الخ.

د. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للسلطات النقدية تخفيض أسعار الصرف من اجل رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية و تشجيع التصدير و نجحت هذه السياسة في ألمانيا عام 1948 حيث قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر الصرف العملة المحلية مما شجع التصدير، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية و إعطاء قدرة تنافسية للمنتجات اليابانية في الأسواق العالمية ما بين 1970 - 1990 و تحت الضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية، غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد و ساهم هذا التحسين للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج كما حاولت سابقا السلطات الفرنسية إبقاء العملة الفرنسية منخفضة نسبيا لتشجيع المنتجات الوطنية و رفع الصادرات الفرنسية نحو الخارج.

ثانيا : أدوات سياسة سعر الصرف

انه ومن اجل تنفيذ أي سياسة كانت يستدعي ذلك الاعتماد على مجموعة من الأدوات والوسائل، ولعل أهم الأدوات التي تعتمد عليها السلطات لتنفيذ سياسة سعر الصرف ما يلي:¹

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 134.

أ. **تعديل سعر صرف العملة :** لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، وهذا في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

ب. **استخدام احتياطات الصرف :** في ظل نظام أسعار صرف ثابتة وشبه مدارة تلجا السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية. وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية. وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، أما في ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

ج. **استخدام سعر الفائدة :** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة. في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك الفرنسي اضعف من المارك الألماني سابقا، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

د. **مراقبة الصرف :** تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي. ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية :

- منع التسوية القبلية للواردات.
- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.

- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

هـ. إقامة سعر الصرف متعدد : يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق المالية وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إدارياً، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلاً عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن التقلبات المستمرة لسعر الصرف ترجع عادة إلى عدة عوامل تؤثر على سعر الصرف، خاصة في ظل أنظمة الصرف العائمة، ولعل أهم هذه العوامل هي :¹

1 - التغيرات في قيمة الصادرات والواردات : فارتفاع قيمة الصادرات أحياناً مقارنة بالواردات سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية، وهذا راجع إلى الطلب المتزايد عليها في الخارج، لكن هذا سيعمل وبصفة تلقائية على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن لسعر الصرف.

¹- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 158.

2 - تغير معدلات التضخم : بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة هذه العملة في سوق الصرف، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة. فمثلاً، حينما ترتفع قيمة عملة قطر ما بنسبة 10% في وقت يكون المستوى العام للأسعار لدى الأقطار الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في القطر سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبهذا ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل استيرادات الأجانب من سلعة ذلك القطر، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة، مما يعني أن حالة التضخم اثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

3 - التغير في معدلات الفائدة المحلية : تعد معدلات الفائدة السائدة أهم محددات الأقطار التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة، إذن فان الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية (وهي المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع) سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

4 - التغير في معدلات الفائدة الأجنبية : وبالارتباط مع النقطة أعلاه، فان ارتفاع معدلات الفائدة لدى الأقطار الأخرى ستحفز المستثمرين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك الأقطار وذلك لجني المكاسب في سوق الأجانب. وهكذا فان ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وبالعكس.

5 - التدخلات الحكومية : وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرفها حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية و الاقتصادية. فمثلاً، في نهاية عام 1994 تدخلت الحكومة المكسيكية لوضع حد لتدهور البيزو المكسيكية، وفي هذه الحالة استفادت المكسيك من عقود تبديل العملات (swap) مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بأخذ (swap) لمدة لا تتجاوز ثمانية أشهر. ونجم عن ذلك زيادة

احتياطي المكسيك من العملات الصعبة، الأمر الذي حد من التدهور في سعر صرف البيزو، وتأثر الدولار الأمريكي والكندي سلبيًا في أسعار صرفها.

6 - العوامل السياسية والعسكرية : وترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتؤثر على المتعاملين بأسواق العملات والأسهم الذين غالبًا ما يتخذون قراراتهم المالية بناءً على هذه الأخبار. كذلك فإن للأحداث العسكرية أهمية خاصة في التأثير على سعر الصرف في الأقطار التي تجري فيها والتي تؤدي إلى ارتفاع في سعر صرف العملات القيادية وخاصة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية لمثل هذه الأقطار.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، وذلك لما يوفره من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة، ولقد عرف الاقتصاد العالمي عدة أنظمة صرف مختلفة تهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر و تحدد على أساسها أسعار صرف العملات، وهذا وفق الظروف التي أحاطت وتحيط بكل نظام. وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، إلا أن هذا المكان ليس محدود بحيز جغرافي وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف. وهناك عدة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف الملائم، وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة والتدخلات الحكومية وغيرها.

الفصل الثاني ميزان المدفوعات

مقدمة الفصل :

ينشأ عن التعامل التجاري بين دولة وأخرى مجموعة من العمليات الاقتصادية تتمثل في انتقال سلع وخدمات وانتقال رؤوس الأموال وكذلك الهبات الممنوحة أو المتلقاة من بقية العالم، وجميع هذه المعاملات التي تعبر حدود الدولة يتم التقاطها وتلخيصها في ميزان المدفوعات.

و لهذا يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملحوظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية إضافة إلى التطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته و انطلاقاً من هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

(1) ماهية ميزان المدفوعات.

(2) الاختلال و التوازن في ميزان المدفوعات.

(3) علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات، خاصة في ظل الارتفاع الكبير للمبادلات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم واهمية ميزان المدفوعات

أولاً : تعريف ميزان المدفوعات :

تعددت المفاهيم التي تطرقت إلى مفهوم ميزان المدفوعات، ومن بينها التعريفات التالية :

« هو كشف يشمل ويضم قيم كل السلع، والهبات، والمساعدات الخارجية، وقروض الرساميل، في المدى القصير أو الطويل، والذهب والعملات الرئيسية للتغطية الداخلة إلى البلد أو الخارجة منه.»¹

«وفقا للتعريف الشائع يقصد بميزان المدفوعات بانه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية (الصادرات والواردات) التي تمت بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الاخرى وذلك خلال مدة معينة غالبا ما تكون سنة.»²

«يمكن تعريف ميزان المدفوعات بانه البيان الذي يدل على مجمل المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين دولة والعالم الخارجي والتي تقضي الى طلب العملات الاجنبية او عرض العملات الاجنبية في فترة زمنية معينة.»³

¹- بول أ. سامويلسون، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ترجمة د. مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1993، ص32.

²- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص145.

³- حسين عمر، المدخل الى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1998، ص33.

«يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه، سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.»¹

وينبغي أن يكون واضحاً من هذا التعريف ما يلي :

1. ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقاً لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، وسواء تم اقتضاء قيمة هذه المعاملات عاجلاً أو أجلاً (أو حتى كانت بدون مقابل). أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

2. يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة. وذلك يعني أن الأشخاص الذين يقيمون عرضاً على أرض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين، مثل السائحين من الأجانب. وعلى العكس فإن الإقامة العارضة للوطنيين في خارج الدولة لا ترفع عنهم صفة الوطنية ولذلك، فلا يعتبر أعضاء البعثات الدراسية أو الدبلوماسية، رغم وجودهم في الخارج، مقيمون في الدولة التي يتواجدون فيها إذ أنهم يخضعون لتوجيه ورقابة الدولة التي أوفدتهم.

3. يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (بنوك، شركات، مؤسسات... الخ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياها الإقليمية ومجالها الجوي. يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها، والعبرة في ذلك هو خضوع هؤلاء الأفراد والشركات لتوجيهات وقوانين الدولة التي تمنحهم حمايتها عند الضرورة، ولذلك فنشاطهم وثيق الصلة باقتصاديات هذه الدولة عن غيرها من الدول.

4. الإقامة وليست الجنسية هي التي يعول عليها للفرقة بين ما يعتبر دولياً فيدرج في ميزان المدفوعات وما لا يعتبر كذلك فلا يدرج فيه. فالمعاملات تكون دولية إذا ما تمت

¹ - محمود يونس، إسماعيل أحمد الشناوي، أحمد أبو الفتوح الناقية، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1995، ص 472.

بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى ولو كانت جنسيتهم واحدة. و على العكس فلا تعد المعاملات دولية إذا عقدت بين أشخاص يقيمون في دولة واحدة رغم انتمائهم إلى جنسيات مختلفة.

5. لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان. فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول يناير وتنتهيها في نهاية ديسمبر، فان دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر ابريل من كل عام لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي. بالإضافة إلى ذلك، فان بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة شهور مثلاً)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم الدول المتقدمة اقتصادياً، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلاً من الانتظار حتى نهاية العام.

ثانياً : أهمية ميزان المدفوعات :

يعد ميزان المدفوعات وسيلة مهمة في التحليل الاقتصادي، لأنه يوضح المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة او ضعف هذه الدولة وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز من خلال مقارنة البيانات الاحصائية لسنوات معينة.¹

كما يعد ميزان المدفوعات ذو اهمية بالغة وحساسية بالنسبة لأي دولة، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:²

- ✓ إن تطور حجم وقيمة وهيكل هذه المعاملات إنما تعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية.
- ✓ إن هذه المعاملات هي الوليد الطبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي وبالتالي فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

¹- نوزاد عبد الرحمان الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الاردن، ط1، 2007، ص40.

²- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص115.

✓ إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته التنافسية و درجة استجابته للمتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الانتاج والتصدير، بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات، و درجة التوظيف، و مستوى الأسعار و التكاليف، والمستوى العلمي و التكنولوجي.... إلخ.

✓ يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب تركيبه الجامع، مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية و الجغرافية أو عند تصميم السياسات المالية و النقدية، كذلك فان المعلومات المدونة في الميزان تعد ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الدولية.

وعلى صعيد آخر فانه عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع اعضاءه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من اهم المؤشرات قاطبة للحكم على المركز الخارجي للعضو.

المطلب الثاني : هيكل ميزان المدفوعات.

يمكن أن نقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين وهما : قسم أفقي و قسم عمودي.

يتكون القسم الأفقي من جانبين أساسيين وهما الجانب المدين والجانب الدائن. فالجانب المدين يحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه، فمثلا الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية للبلد ومن ثم تقيد في الجانب الدائن، بينما الواردات تقيد في الجانب المدين حيث أنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات البلد إلى الخارج.¹

¹ - عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص203.

أما بالنسبة للقسم العمودي فلا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تسير عليها جميع الدول، ووفقا للنموذج الذي أعده صندوق النقد الدولي يمكن عرض ميزان المدفوعات على النحو التالي :

جدول رقم 01 : ميزان المدفوعات الدولية

الحساب	دائن (+)	مدين (-) (الصافي
<p>اولا : السلع والخدمات</p> <ul style="list-style-type: none"> - السلع - خدمات النقل - التأمين - الرحلات الى الخارج - دخل الاستثمار - العمليات الحكومية - الخدمات الاخرى <p>ثانيا : التحويلات من جانب واحد</p> <ul style="list-style-type: none"> - خاصة - عامة <p>ثالثا : راس المال والذهب النقدي</p> <p>أ) القطاع غير النقدي</p> <ul style="list-style-type: none"> - التزامات طويلة الاجل - التزامات قصيرة الاجل - اصول طويلة الاجل - اصول قصيرة الاجل <p>ب) القطاع النقدي</p> <ul style="list-style-type: none"> - التزامات طويلة الاجل - التزامات قصيرة الاجل - اصول طويلة الاجل - اصول قصيرة الاجل - الذهب النقدي <p>رابعا : السهو والخطأ</p>			

المصدر : د. محمود يونس، د. إسماعيل احمد الشناوي، د. احمد أبو الفتوح الناقه، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص 479.

أولاً : الحساب الجاري (حساب السلع والخدمات) :

تدرج في ميزان المعاملات الجارية كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيراً على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة التي حصلت فيها، وليس في السنوات أو المراحل الآتية، وهو يتكون من :

(أ) الميزان التجاري (المعاملات المنظورة) : وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات، ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود.¹

(ب) ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة) : يسجل في ميزان الخدمات قيمة المشتريات والمبيعات مثل دخول السلع غير المنظورة بالإضافة إلى أرباح الاستثمارات وفوائد القروض أو المدفوعات عن السياحة والتعليم والبعثات الدبلوماسية²، ويمكننا استعراض بعض هذه الخدمات كما يلي:³

1. النقل : يتضمن بند النقل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري، البحري، النهري، الجوي) التي تؤديها سفن أجنبية إلى مقيمين (مدين)، ويشمل ذلك أجور شحن البضائع كما يشمل ثمن تذاكر السفر وعددًا من البنود الملحقة الأخرى مثل رسوم الموانئ وقيمة أعمال الصيانة العادية للسفن وقيمة ما تحصل عليه السفن من وقود وتمويل.

2. التأمين : قد يكون التأمين خاص بنقل السلع كما قد يكون على غير نقل السلع مثل عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين، كذلك قد تكون المدفوعات المتعلقة

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2003، ص55.

² - ناصف إيمان عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص294.

³ - عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص94.

بعمليات التأمين أقساطًا دورية أو مبالغ مستحقة لتحقق الحادث المؤمن عليه، أما الأقساط فيقيد منها بالدائن ما تستحقه مشروعات غير مقيمة من قبل مقيمين، و أما مبالغ التأمين، فالمدفع منها إلى الداخل يقيد بالدائن و المدفوع منها إلى الخارج يقيد بالمدين.

3. السفر إلى الخارج : يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة (دائن) ومصروفات المسافرين من المقيمين في الخارج (مدين)، ويقصد بالمسافر في هذا الشأن السائح أو الطالب أو المريض أو الموظف في مهمة رسمية أو المسافر لقضاء أعمال، وتقدر قيمة هذا البند عادة اعتمادًا على متوسط يومي يقدر مصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادًا على ما قد تقدمه رقابة الصرف من بيانات.

4. دخول الاستثمارات : ويشمل هذا البند العائد من الأصول الدولية، من أصول الدولة في الخارج (دائن)، ومن أصول الخارج في الدولة (مدين)، وذلك بعد خصم الضرائب والرسوم التي يفرضها البلد الذي يوجد فيه الأصل.

5. العمليات الحكومية : يتضمن هذا البند عددًا من العمليات التي تباشرها الحكومة الوطنية أو الحكومة الأجنبية لا تدخل في بنود أخرى من ميزان المدفوعات ويميز صندوق النقد في هذا الصدد بين :

أ. إيرادات ومدفوعات الحكومة الوطنية : ويشمل عمليات مختلفة منها نفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية ومساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية والمعاشات التي تدفعها الدولة للخارج والخدمات المتبادلة بين الدولة و مستعمراتها والعمليات الخاصة بالقوات المسلحة في الخارج (إيجار قواعد، تموين..) و مخلفات الجيوش و الرسوم الخاصة بالنشاط القنصلي (تأشيرات، دمغة ...) والضرائب التي يدفعها مواطن من الخارج ..الخ.

ب. **العمليات الخاصة بالحكومات الأجنبية** : وتشمل الإيرادات الناشئة عن مصروفات البعثات الأجنبية والمنظمات الدولية في الدولة ، كذلك المعاشات التي يحصلها مقيمون في الخارج والمصروفات العسكرية التي تقوم بها حكومات أجنبية (غير الدولة) ورسوم العمليات القنصلية ..الخ.

6. **خدمات أخرى** : يشمل هذا البند عمليات مختلفة أهمها أجور المواطنين المشتغلين في الخارج والأجانب المشتغلين في الداخل، ثمن الخدمات المهنية، المعاشات الخاصة، العمولات التجارية، الأرباح والخسائر على عمليات تجارية تمت في الخارج على يد مقيمين، مدفوعات البريد والتليفون، التلغراف، الدعاية، إيجار الأفلام، عوائد من الحقوق الأدبية ..الخ.

ثانيا : حساب التحويلات من جانب واحد : ويشتمل هذا الحساب على التحويلات الخاصة، والمنح الحكومية، والتعويضات والمساعدات التي تقدم في فترات الكوارث والأزمات، وغيرها من المدفوعات التي تعطى بدون مقابل مادي في شكل هدايا. وتسجل المدفوعات من جانب واحد التي يقدمها البلد للخارج في الجانب المدين، بينما تسجل المدفوعات من جانب واحد التي يحصل عليها البلد من الخارج في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.¹

ثالثا : حساب حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي :

قسم صندوق النقد الدولي المعاملات المدونة في هذا الحساب الى مجموعتين هما:²

1/ معاملات راس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي :

ويقصد بها المعاملات التي يقوم بها افراد او مؤسسات غير مصرفية وتشتمل على ما يلي :

¹ - فرانسيس جيرونيلام، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص166.

² - محمود يونس، اساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص135.

1/1 الاستثمارات الخاصة المباشرة : ويقصد بها الاستثمار في مشروعات تقع في دولة معينة، ولكنها من الناحية الفعلية تقع تحت اشراف اشخاص يقيمون في دولة اخرى. بمعنى اخر، فان هذه المشروعات ليست الا فروعاً لمؤسسات اجنبية. وهذه الاستثمارات بطبيعتها طويلة الاجل.

2/1 حركات رؤوس الاموال الخاصة طويلة الاجل : وتشمل القروض التي تزيد مدتها عن سنة وكذا العمليات المتعلقة بالاستثمار في الاوراق المالية.

3/1 حركات رؤوس الاموال الخاصة قصيرة الاجل : وتشمل القروض او السلفيات التي تقل مدتها عن سنة مثل القروض التجارية قصيرة الاجل والمديونية للبنوك (في جانب الخصوم)، والایداعات في البنوك الاجنبية وتداول الاسهم والسندات الاجنبية (في جانب الخصوم).

4/1 المعاملات الرأسمالية للقطاع العام : ويقصد بها المعاملات التي تباشرها هيئات رسمية مثل المصالح الحكومية والبنك المركزي، والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية وجميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في الصرف الاجنبي في الدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف.

2/ معاملات راس المال المتعلقة بالقطاع النقدي :

وهذه المعاملات ينبغي ان تكون واضحة تماما، إذ أن التغير في اصول وخصوم المؤسسات التي يضمها هذا القطاع تلعب دورا اساسيا في تسوية المعاملات الدولية ويمكن التمييز بين مجموعتين من المؤسسات :

- **المؤسسات النقدية الخاصة :** مثل بنوك الايداع والمؤسسات المماثلة.
- **المؤسسات النقدية المركزية :** مثل البنك المركزي وصناديق موازنة اسعار الصرف، وهذه المؤسسات تمثل السلطات النقدية للدولة ويكون لديها الاحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية.

ويمكن تحديد أصول وخصوم هاتين المجموعتين من المؤسسات تجاه الخارج من الآتي:

1. رأس المال طويل الأجل : يتضمن التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل، الاستثمارات المباشرة، والقروض طويلة الأجل سواء تمت من خلال مصادر خاصة أو رسمية أو مصادر متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.¹

2. حساب رأس المال قصير الأجل : يخص المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية، وذلك تمييزاً عن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات. وتتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عدة منها : الظروف الأمنية، ظروف التضخم، لغرض المضاربة... وغيرها.²

3. الذهب النقدي : وهو الذهب الموجود في حوزة المؤسسات النقدية، الهيئات الرسمية والبنوك، والمخصص لأغراض نقدية.³

رابعاً : حساب السهو والخطأ :

قد يحدث الا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماماً للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين. في هذه الحالة تعادل قيمة السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. وبالطبع فان مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الاقل في ميزان المدفوعات سواء كان الدائن ام المدين، وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم.⁴

¹ - ناصف إيمان عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص296.

² - عبد الرحمن يسري احمد، د. ايمان محب زكي، ايمان عطية ناصف، محمد جابر محسن، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص329.

³ - محمود يونس، د. إسماعيل احمد الشناوي، د. احمد أبو الفتوح الناقة، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص487.

⁴ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص68.

المطلب الثالث : كيفية القيد في ميزان المدفوعات والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه.

أولاً : كيفية القيد في ميزان المدفوعات :

لتسجيل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات نستخدم القيد المزدوج، فكل معاملة اقتصادية قيد مزدوج دائن ومدين، فإذا روعيت هذه القاعدة بدقة فإن المديونية ستتساوى مع الدائنية، وهذا التساوي هو نتيجة للطريقة الحسابية المستخدمة.

والأمثلة الموالية توضح لنا طرق التقييد في ميزان المدفوعات :¹

مثال 01 : تصدير سلع قيمتها 1000ون² دفعت بنقد أجنبي.

مدين	دائن	
	(1000)	سلع
(1000)		رأسمال قصير الأجل

تقيد هذه العملية مرة في حساب لسلع بالدائن باعتبارها خروجاً لقيمة (صادرات من سلعة معينة)، ومرة في حساب الرأسمال قصير الأجل بالمدين باعتبارها دخولا لقيمة (تمن هذه السلعة نقداً أجنبياً).

مثال 02 : استيراد آلات بقيمة قدرها 2000ون دفعت نقداً أجنبياً.

مدين	دائن	
(2000)		سلع
	(2000)	رأسمال قصير الأجل

تقيد هذه العملية مرة بالمدين في حساب السلع (دخول قيمة) ومرة بالدائن في حساب رأس المال قصير الأجل (خروج قيمة).

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص60.

² - ون : هو اختصار لعبارة "وحدة نقدية".

مثال 03 : أداء خدمة للخارج (نقل، تأمين، سياحة، الخ) قيمتها 3000ون دفعت في حساب أجنبي في البنوك الوطنية.

مدين	دائن	
	(3000)	خدمات
(3000)		رأسمال قصير الأجل

تقيد هذه العملية مرة بالدائن في حساب الخدمات (خروج قيمة) ومرة بالمدين في حساب الرأسمال قصير الأجل (دخول قيمة تتمثل في نقصان الالتزامات قبل الخارج).

مثال 04 : حصول الدولة على هبة على صورة قمح قيمته 4000ون.

مدين	دائن	
(4000)		سلع
	(4000)	هبات

الهبات بطبيعتها عمليات تتم من جانب واحد، تسجل في ميزان المدفوعات حسابا خاصا تجمع فيه قيودا تقابل القيود الظاهرة في بنود أخرى تعبيرا عن الهبات المتصلة أو الممنوحة، وفي المثال الراهن تقيد قيمة القمح بالمدين في حساب السلع ثم يوازن ذلك بقيد مقابل في حساب الهبات.

مثال 05 : شراء مقيمين لأسهم في شركة أجنبية بقيمة قدرها 5000ون بسحب على حساب مصرفي في الداخل.

مدين	دائن	
(5000)		رأسمال طويل الأجل
	(5000)	رأسمال قصير الأجل

تفيد هذه العملية مرة بالمدين قيمة داخلية في بند الرأسمال طويل الأجل ومرة بالدائن قيمة خارجة من بند الرأسمال قصير الأجل (خروج قيمة تتمثل في زيادة الالتزامات قبل الخارج).

مثال 06 : تحقيق شركة أجنبية لأرباح في نشاطها في الداخل قدرها مليون ون أعادت استثمارها في مشروعها المحلي.

مدین	دائن	
(1000.000)		دخل استثمارات
	(1000.000)	رأسمال طويل الأجل

تفيد هذه العملية مرة بالمدين في بند دخل (العائد) على الاستثمار (دخول قيمة هي الخدمة التي تمثلها الأرباح)، ومرة بالدائن في حساب الرأسمال طويل الأجل (خروجاً لقيمة الاستثمار الإضافي).

وهكذا إن روعيت عملية القيد المزدوج بدقة، فلا بد أن تتساوى الدائنية والمديونية، وهذا ما يسمى بالتوازن في ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية.

ملاحظة : هناك عدة أنظمة يعتمد عليها لتقييم المتبادلات بصفة عامة وهي :

(F.O.B) : ويعني قيمة السلعة قبل أن يضاف إليها نفقات النقل، التامين، والشحن.

(C.I.F) : ويعني قيمة السلعة بعد اضافة نفقات النقل، التامين، والشحن.

(F.A.S) : ويعتبر هذا النظام نظاماً وسطاً بين نظام (F.O.B) ونظام (C.I.F) فهو

يستبعد نفقات الشحن عند احتساب قيمة السلع، لكنه يحتسب قيمة نفقات التامين والنقل.

غير انه من المتعارف عليه دولياً عند تقييم الصادرات فانه يتبع نظام (F.O.B) وعند

تقييم الواردات يتبع نظام (C.I.F).¹

¹ - سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص125.

وفي هذا الصدد يوصي صندوق النقد الدولي ان تكون كلا من الصادرات والواردات مقومة بالقيمة وذلك حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلا وتامينا.¹

ثانيا : العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.

يعد ميزان المدفوعات كغيره من الموازين حساس جدا، فهو يتأثر بمختلف العوامل الاقتصادية المحيطة به ومن ابرز هذه العوامل :²

1 - التضخم : يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.

2 - معدل نمو الناتج المحلي : تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

3 - الاختلاف في أسعار الفائدة : يبدي التغير في سعر الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعريين.

¹ - محمود يونس، إسماعيل احمد الشناوي، احمد أبو الفتوح الناقه، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص480.

² - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص64.

4 - سعر الصرف : تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرًا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليًا، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المبحث الثاني : أوضاع ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : الاختلال و التوازن في ميزان المدفوعات.

أولاً: حالات ميزان المدفوعات.

هناك وضعيتان رئيسيتان لابد لكل ميزان مدفوعات ان يتخذ احدهما وهما اما التوازن واما الاختلال، لكنه لكل من هاتان الوضعيتان مفهومها وانواعها سنتطرق اليها فيما يلي :

1/ مفهوم توازن ميزان المدفوعات :

في دراستنا لتوازن ميزان المدفوعات علينا اولاً ان نفصل بين نوعين من التوازنات التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي للميزان.

1/1 التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات :

ان منهج القيد في ميزان المدفوعات يتم وفقاً لقاعدة القيد المزدوج، وهذا يعني ان كل معاملة يكون فيها طرفان : احدهما دائن والآخر مدين، اي تنشأ حقوق لطرف (دائنية)، ومستحقات على الطرف الاخر (مديونية). وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات متساوياً من الناحية الحسابية بالضرورة.¹

الا ان هذا المنطق لا يعني توازن حساباته المختلفة، فقد يكون حساب العمليات الجارية او حساب راس المال غير متوازن، وهكذا اذا حدث عجز او فائض في احد

¹- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، ط1، عمان، 2001، ص257.

حسابات ميزان المدفوعات، فلا بد ان ينعكس ذلك على حساب اخر من حساباته. فعلى سبيل المثال اذا زادت واردات بلد ما عن صادراته وادى هذا الى عجز في الميزان التجاري، فانه لا بد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض اجنبية تعد فائضا في حساب العمليات الرأسمالية. واذا حدث وكان مجموع حسابات الجانب الدائن يختلف عن مجموع حسابات الجانب المدين، فان هذا يعني ان الدولة قد استلمت شيئا دون ان تحدث تسوية له، او ان تكون هناك عملية حدثت فعلا ولم تدرج في الحسابات، وهكذا عمليا يحدث هذا الاختلاف عادة ويوضع الفرق تحت حساب السهو والخطأ.¹

2/1 التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات :

الواقع ان تركيز النظر على مختلف المكونات الفردية او الحسابات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة هو وحده ما يفسر وصف الميزان بانه متوازن اقتصاديا، اي ان استخلاص بعض اجزاء او حسابات ميزان المدفوعات ومقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن بالقيمة الكلية للجانب المدين فيها هو وحده الذي يبرر وصف الميزان بأكمله بانه متوازن في حالة تعادل هاتين القيمتين. ولما كان ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية، فان التوازن الذي نحكم به على ميزان المدفوعات عندما نركز النظر على بعض الحسابات فيه فقط لا بد وان يكون له وصف اخر غير وصفه المحاسبي، وهكذا يوصف هذا التوازن بانه اقتصادي.² من هنا كان التساؤل الحقيقي بالنسبة لمضمون التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات متعلقا بطبيعة البنود التي يجب توازن مجموع اصولها وخصومها. وبتعبير متكافئ اي بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمييار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه. ولتحقيق هذا الغرض تنقسم بنود ميزان المدفوعات افقيا الى قسمين :

¹ - الجوزي جميلة، ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص14.

² - عادل احمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998، ص139.

- معاملات اقتصادية فوق الخط.
- معاملات اقتصادية تحت الخط.

وبناء عليه يمكن القول ان المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء اكان في صورة فائض او في صورة عجز. اما المعاملات الاقتصادية التي تقع تحت الخط فهي عبارة عن مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطة الاقتصادية حول مصير مجموع هذه المعاملات، وتعد في الوقت ذاته بمثابة رد فعل هذه السلطات في التصرف في المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط التي يوجد بها فائض او عجز.¹

اذن يمكننا القول هنا ان تصرف السلطات تجاه المعاملات الاقتصادية التي تقع تحت الخط يتوقف على الحالة التي تكون عليها المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط.

2/ مفهوم اختلال ميزان المدفوعات :

من خلال ما تقدم ذكره يمكننا القول ان التوازن الاقتصادي قلما يتحقق في ميزان المدفوعات لأي دولة كانت، وان الوضع المسيطر عليه في الغالب هو الاختلال.

والاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن المدين في الميزان، اي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الاخرى على مطلوباتها لتلك الدول، ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات. ويحدث العجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، اي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الاخرى حقوق الدولة اتجاه تلك الدول.²

1/2 حالة الفائض : وهنا يكون الرصيد بالموجب ، أي أن المتحصلات من العالم

الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي وفي هذه الحالة تكون بنود الموازنة سالبة أو مدينة ، والأهم أن حالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسة التجارية

¹- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص146.

²- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص257.

المتبعة والسياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي ، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظراً لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحبة الفائض باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفرادها.¹

2/2 حالة العجز : وهنا يكون الرصيد بالسالب ، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات ، وبمعنى آخر فإن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات ، أو هنا تكون بنود الموازنة موجبة أو دائنة ، والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي ، وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض ، وهي الحالة الأكثر حدوثاً في كثير من دول العالم فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستحق ، فهي تستورد سلعاً وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها ، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر ، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد و عرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية ، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة ، ناهيك عن أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني ، وزيادة البطالة.²

ثانياً: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

تتعدد الأسباب التي من خلالها يتعرض ميزان المدفوعات الى الاختلال، وهذا راجع الى حساسية الميزان بدرجة اولى، اضافة الى تغير الظروف التي تحيط بالمعاملات الاقتصادية من فترة لأخرى، ويمكن عرض هذه الاسباب كالتالي:³

¹- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003، ص 162.

²- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي ، مرجع سابق، ص 163.

³- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2006، ص116.

1 - عوامل لا يمكن توقعها او التنبؤ بها : ومن ثم لا يمكن تجنبها وهي العوامل التي تتعلق بالكوارث الطبيعية التي تؤدي الى نقص في محصول معين، او التغيرات المفاجئة في اذواق المستهلكين محليا وخارجيا، والاختراعات العلمية التي تؤثر في الكمية المطلوبة من سلعة معينة، او التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع اسعار الواردات، اضافة الى تغير الظروف والعوامل السياسية كقيام الحروب وغيرها من العوامل والاسباب.

2 - عوامل يمكن توقعها او التنبؤ بها : ومن ثم يمكن تجنبها، ومثال ذلك التضخم والانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستويات السعر والدخل فيها وبالتالي الصادرات منها والواردات اليها. وايضا التضخم والانكماش الذي يصيب دولة اخرى وتنتقل اثاره عن طريق التجارة الخارجية. وهنا تتدخل الدولة عن طريق السياسات النقدية والمالية للحد منها.

3 - تطور فنون الانتاج : تحاول الدول المختلفة ان تلاحق التطورات السريعة في فنون الانتاج مما يؤدي الى زيادة الواردات من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الانتاج وغيرها من السلع. وعادة ما يتم تمويل هذه الواردات بعقد قروض طويلة الاجل.

4- سعر الصرف الاجنبي : يقوم سعر الصرف الاجنبي بالربط بين مستويات الائتمان الوطنية في الدول المختلفة. فاذا كان سعر الصرف اعلى من المستوى الذي يتفق مع الائتمان في الداخل، ادى هذا الى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك اذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحد النقد الوطنية عند مستوى اقل مما يتفق مع مستويات الائتمان السائدة في الداخل في علاقتها بالائتمان في الخارج ادى هذا الى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

5 - الاسباب الهيكلية : ويقصد بها التغيير في ظروف العرض والطلب وانعكاس ذلك على هيكل الاقتصاد الوطني وتوزيع الموارد بين مختلف فروعها، مما يؤثر على الميزة

النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية. ومثال ذلك ظهور البترول في العديد من الدول العربية ادى الى تحقيق فائض في ميزانها الجاري (زيادة الصادرات البترولية بصورة كبيرة).

6 - الحركات المفاجئة لراس المال : قد يحدث ان يهرب راس المال بكميات كبيرة الى الخارج خوفا من الاضطرابات السياسية، او ل حمايته من الضرائب والمصادرة، او لبحثه عن معدلات اعلى لأسعار الفائدة. او مجالات اكثر فاعلية للاستثمار، او لفقدان الثقة في عملة دولية رئيسية.

ثالثا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.

على الرغم من الانواع التي لا حصر لها لحالات اختلال التوازن الدولي، قد يكون من المفيد حصر الانواع المختلفة وتبويبها، تمهيدا للبحث عن وسائل العلاج المناسبة لكل منها. ومع ذلك فمن النادر ان نجد حالات تنطوي على نوع واحد من الاختلال دون ظلال من انواع اخرى. وتصطدم اية محاولة لإظهار الاسباب الرئيسية المؤثرة بصعوبتين رئيسيتين، الاولى هي الفصل بين الاتجاهات الاصلية والتقلبات الطارئة او الدورية، اضافة الى انه من الضروري في كثير من الاحيان معرفة ما اذا كان مصدر الاختلال محليا او خارجيا، رغم ان القطع بذلك امر عسير.¹

وانطلاقا مما سبق يمكن التمييز بين عدة انواع من الاختلال الذي يتعرض له ميزان المدفوعات :

أ) الاختلال المؤقت :

إن العجز أو الفائض المؤقت في ميزان المدفوعات يمكن اعتباره عاديا ولا يثير مشكلات كبيرة، لأنه لا بد وان يختفي في المستقبل القريب، وبالتالي فان حدوث عجز

¹ - ريمون برتران، ترجمة : محمود بهير انسي، الاقتصاد المالي الدولي، دار المعرفة، القاهرة، 1975، ص136.

خفيف أو فائض مؤقت في ميزان المدفوعات هو أمر طبيعي لا يدعو إلى اتخاذ أي إجراء لمكافحته.¹ وينقسم هذا الاختلال بدوره إلى :

1. الاختلال الموسمي : يحصل في البلاد الزراعية التي تعتمد على محصول واحد تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات في الفترة الباقية من السنة وهو ليس اختلالاً بالمعنى الحقيقي لان الميزان يأخذ في اعتباره مقدار الإيرادات والمدفوعات خلال السنة بأكملها.²

2. الاختلال الدوري : وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر، ولا شك أن حالة النشاط والازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحدث فيها توسع اقتصادي، وزيادة إنتاج الدولة، وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير، ومن ثم حصولها على ميزان مدفوعات ملائم تتفوق فيه الصادرات على الواردات. في حين أن حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف من قدرتها على التصدير ارتباطاً بانخفاض الإنتاج بسبب هذه الحالة، وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري، ومن ثم عجز ميزان مدفوعاتها. ومن هنا فإن وجود مثل هذا الفائض أو العجز أي الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، ولذلك فإنه اختلال مؤقت.³

3. الاختلال الطبيعي أو العارض : وهو الاختلال في ميزان المدفوعات للبلاد الزراعية بسبب تعرض محاصيلها للكوارث في إحدى السنوات مما يقلل من حجم أو جودة المحصول. وهو اختلال مؤقت يزول بزوال المسبب.⁴

4. الاختلال المتصل بالأسعار : قد يرجع اختلال ميزان المدفوعات في إحدى الدول إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، وتتوقف تلك العلاقة على قيمة

¹- عادل احمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، 1998، ص142.

²- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، ص114.

³- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، 2001، ص263.

⁴- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، ص114.

عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة للعملات الأخرى، وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى.¹

5. الاختلال الاتجاهي : ويظهر عادة في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث تزداد قيمة وارداتها عن صادراتها في مراحلها الأولى للتنمية، والسبب في ذلك هو زيادة طلبها على السلع الاستثمارية دون زيادة مماثلة في الصادرات، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، وبالتالي في ميزان المدفوعات.²

(ب) الاختلال الدائم (الهيكلية) :

هذا الاختلال يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة لمواجهة حتى يمكن إزالته تماما. ويرجع السبب في ذلك إلى أن مثل هذا الاختلال يعني نقصا أو زيادة بصورة مستمرة في أصول الدولة قصيرة الأجل، وزيادة في خصومها من هذا النوع. ولا يمكن للدولة أن تسمح باستنزاف مواردها من العملات والذهب، وهي الموارد التي تحتاجها دائما لتغطية ما قد تتعرض له من عجز مؤقت أو عارض في ميزان مدفوعاتها.³

المطلب الثاني : تقييم حجم الاختلال في ميزان المدفوعات.

أولا : الميزان الصافي للسيولة

يعتبر الميزان الصافي للسيولة أقدم المعايير المستخدمة في قياس مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشمل كل من :

- الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، والواردات المنظورة وغير المنظورة.
- التحويلات من جانب واحد ، سواء كانت في صورة متحصلات أو مدفوعات.

¹ - بوغزالة محمد بشير، أثار برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي على تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1989-1998، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص22.

² - عمروش شريف، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص109.

³ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، ص114.

- المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان رأس المال بمعناه الضيق، أي كافة حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل (متضمنة حقوق والتزامات البنوك التجارية) وكافة حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي.

وطبقًا لهذا المعيار فإن ميزان المدفوعات يكون به فائض، أي متوازن إيجابيًا حتمًا عندما تزداد الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي، غير أن هذا لا يحدث إلا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة في كل من الميزان التجاري، ميزان التحويلات من جانب واحد، ميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة التي تلزم البلد القيام بمدفوعات إلى العالم الخارجي الواردة في كل من الميزان الجاري، ميزان التحويلات من جانب واحد، وميزان رأس المال بمعناه الضيق، أو بتعبير متكافئ يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة، مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة، وبطريقة مماثلة يمكن القول أن هناك عجزًا في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية المسجلة في كل من الميزان الجاري وميزان التحويلات من جانب واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية الدائنة والمقيدة في جانب الأصول من هذه الحسابات الثلاثة، ويتم معادلة ميزان المدفوعات حسابيًا عن طريق إحداث تغييرات مناظرة في الاحتياطي المركزي من الذهب و الصرف الأجنبي.¹

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص119.

جدول رقم (2): تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الصافي للسيولة.

140 +	1.رصيد الميزان التجاري.
20 -	2.رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد.
80 -	3.رصيد ميزان رأس المال بمعناه الضيق.
40 +	4.رصيد ميزان المدفوعات .
40 -	5.رصيد الميزان الصافي للسيولة (التغيرات في الاحتياطي المركزي من الذهب والصراف الأجنبي) .

المصدر: سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق ص120.

ويبين الرقم الواقع فوق الخط الفاصل (البند رقم 04) في الجدول رصيد ميزان المدفوعات +40، ويبين الرقم الواقع تحت الخط الفاصل الكيفية التي يتم بها إحداث توازن في ميزان المدفوعات من خلال التغييرات في الاحتياطي المركزي للدولة من الذهب والصراف الأجنبي.

ثانيا : الميزان الشامل للسيولة

طبقًا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط هي :

- الصادرات المنظورة وغير المنظورة والواردات المنظورة وغير المنظورة .
- التحويلات من جانب واحد.
- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك.
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط والتي يتكون منها الميزان الشامل للسيولة هي :

- الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي .
 - الاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي المتوافرة لدى البنوك التجارية .
- وبإلقاء الضوء على الجدول رقم (2) يتضح لنا كيف يتم تسوية الفائض في ميزان المدفوعات، فطبقاً لهذا المعيار يتطابق رصيد ميزان المدفوعات البالغ (+60) مع رصيد الميزان الشامل ولكن بإشارة معاكسة.
- وبصفة عامة فإن هذا المعيار يكتسب أهميته الخاصة طالما كانت احتياطات الذهب والنقد الأجنبي خاضعة لرقابة البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن هناك مشاكل نقدية كبيرة يمكن أن تنشأ عند محاولة دمج الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية واحتياطات البنك المركزي من الذهب والنقد الأجنبي في رقم واحد.¹

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص121.

جدول رقم (3) : مثال توضيحي تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الشامل للسيولة.

140 +	1.رصيد الميزان التجاري.
20 -	2.رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد.
40 -	3.رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل.
20 -	4.رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
60 +	5.رصيد ميزان المدفوعات .
20 -	6.التغيرات في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية .
40 -	7.التغيرات في احتياطات البنك المركزي.
60 -	8.رصيد الميزان الشامل للسيولة .

المصدر: سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص122.

ثالثا : الميزان الأساسي :

وفقا لمفهوم هذا الميزان فان المتحصلات والمدفوعات التي تعتبر مستقرة نسبيا في المدى القصي وتتغير في المدى الطويل (لأنها تعكس الاتجاه العام للاقتصاد والسياسة الخارجية الوطنية) تدون فوق الخط، ويكون رصيدها ما يعرف بالميزان الأساسي. أما البنود الأخرى لميزان المدفوعات فتدون تحت الخط، إذ أنها قابلة للتغير بسرعة بسبب حساسيتها للسياسة النقدية وبيدها فان رصيدها يجب أن يكون متعادلا مع رصيد الميزان الأساسي.¹ وذلك كما يتضح من الجدول الموالي:

¹- محمود يونس، إسماعيل احمد الشناوي، احمد أبو الفتوح الناقه، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص495.

جدول رقم (4) : ميزان المدفوعات وفقا لمفهوم الميزان الأساسي.

الرصيد		البنود
مدین	دائن	
	140 +	1- المعاملات الأساسية : * السلع والخدمات * التحويلات من جانب واحد * رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل * رؤوس الأموال العامة طويلة الأجل رصيد الميزان الأساسي (+ أو -)
20 -		
30 -		
25 -		
	65 +	2- تمويل المعاملات الأساسية : * رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل * رؤوس الأموال العامة قصيرة الأجل * الذهب النقدي والعملات الأجنبية * السهو والخطأ
20 -		
35 -		
10 -		
		رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل والذهب والعملات الأجنبية (- أو +).
65 -		

المصدر : د. محمود يونس، د. إسماعيل احمد الشناوي، د. احمد أبو الفتوح الناقه، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص496.

وتأخذ بعض الدول بهذا التقسيم نظرا لأنه يسمح بتوجيه السياسة النقدية في الفترة القصيرة ولكن من مشكلاته الأساسية صعوبة الفصل بين حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل. صحيح انه يوجد اختلاف بينهما إلا أن ذلك لا يظهر بوضوح في الحياة العملية. فالاستثمار في محفظة الأوراق المالية (شراء أسهم أو سندات أجنبية) وهو استثمار طويل الأجل، قد يكون مدفوعا بالسياسات النقدية التي تتبعها الدولة وفي هذه الحالة لا يجب أن يدون فوق الخط، أيضا إذا كان الدافع وراء تحركات رؤوس

الأموال قصيرة الأجل هو ذات الدافع وراء تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فلا يجب أن تدون الأولى تحت الخط. يضاف إلى كل ذلك، أن احد عيوب هذا الميزان الجوهرية انه يخفي العجز الجاري عند استقبال الاستثمارات الأجنبية كما انه يظهر عجزا مزيفا عند القيام باستثمار في الخارج. ولذا فان بعض الدول تفضل استخدام ما يسمى بميزان التسويات الرسمية الذي أوصى صندوق النقد الدولي باستخدامه.¹

رابعا : ميزان التسويات الرسمية.

إن وجود معاملات التسوية الرسمية يمكن أن يكون مؤشرا للاختلال في ميزان المدفوعات، فصافي معاملات التسوية الدائنة يكون مؤشرا على زيادة البنود المدينة عن البنود الدائنة التلقائية أي وجود عجز في ميزان المدفوعات، بينما يعني صافي معاملات التسوية المدينة وجود فائض في ميزان المدفوعات.² ووفق مفهوم هذا الميزان، فان ما يدون تحت الخط يكون قاصرا فقط على حركات الاحتياطات والالتزامات الرسمية (سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل) بينما تدون فوق الخط المعاملات الأخرى للميزان،³ وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

¹- محمود يونس، د. إسماعيل احمد الشناوي، د. احمد أبو الفتوح الناقه، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص495.

²- احمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص174.

³- محمود يونس، إسماعيل احمد الشناوي، احمد أبو الفتوح الناقه، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص497.

جدول رقم (5) : ميزان المدفوعات وفقا لمفهوم التسويات الرسمية.

الرصيد		البنود
مدین	دائن	
		1- معاملات ميزان التسويات الرسمية :
	140 +	* السلع والخدمات
20 -		* التحويلات من جانب واحد
30 -		* رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل
20 -		* رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل
25 -		* رؤوس الأموال العامة طويلة الأجل
35 -		* رؤوس الأموال العامة قصيرة الأجل
	10 +	* السهو والخطأ
		رصيد ميزان التسويات الرسمية (+ أو -)
		2- الاحتياطات والالتزامات الرسمية :
10 -		* الاحتياطات الرسمية
		* ديون قصيرة وطويلة الأجل للبنوك المركزية الأجنبية.
10 -		رصيد الاحتياطات والالتزامات الرسمية (- أو +).

المصدر : د. محمود يونس، د. إسماعيل احمد الشناوي، د. احمد أبو الفتوح الناقه، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 497.

المبحث الثالث : علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

رأينا مما سبق أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو الصفة السائدة في وضعية الميزان، سواء كان هذا الاختلال عجز أو فائض، فالعجز يتطلب زيادة في إجمالي الإيرادات أو تخفيض إجمالي المدفوعات، أما الفائض فيتطلب نقص في إجمالي الإيرادات أو زيادة في إجمالي المدفوعات وقد ظهرت العديد من النظريات من أجل وضع حلول لعلاج هذا الاختلال.

المطلب الأول : الإطار النظري لدور سعر الصرف في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

تعددت المداخل النظرية التي تطرقت إلى تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة للتغيرات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وسنستعرض هذه المداخل من خلال النقاط التالية :

أولاً : مدخل المرونات.

ثانياً : مدخل الإستيعاب.

ثالثاً : المدخل النقدي.

أولاً : مدخل المرونات.

إن ترك العمل بقاعدة الذهب أدى إلى التخلي عن آلية التعديل الذاتي لميزان المدفوعات من خلال حركة دخول وخروج الذهب، فظهرت تحاليل حديثة تعتمد على آلية تصحيح جديدة مثل ما يتناول في هذا المدخل وذلك في ظل عدة افتراضات مبسطة للواقع.

1/ افتراضات مدخل المرونة.

أهم هذه الافتراضات نلخصها كما يلي :

- يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات، وأن عرضهما تام المرونة.¹

- الاعتماد على المرونة السعرية كمتغير حاسم في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري ، والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره.²

- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات.³

- إستقرار سوق الصرف الأجنبي نظرًا لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الإختلالات الممكنة.

- افتراض عدم لجوء الدول الأجنبية إلى ممارسة إجراءات تعمل على الحد من فعالية تخفيض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي الحيلولة دون الوصول إلى الأهداف المرجوة.⁴

إن مدخل المرونة تحت هذه الافتراضات يعتبر نموذجًا للميزان التجاري، وعليه فإن العجز في ميزان المدفوعات إنما يمثل فقط زيادة مدفوعات الواردات، والتي تمثل المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية، أما حصيلة الصادرات تمثل المصدر الوحيد أيضًا لعرض العملة الأجنبية، وأن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يحفز على زيادة حصيلة الصادرات

¹ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 1990، ص324.

² - كامل بكري كامل بكري، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، بيروت، 2002
299.

³ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، 324.

⁴ - Raymond r & Charssard a, les relations économiques et monétaires international, la revue banque édition, éditeur 3^{eme}, paris, 198, p 248.

وتقليل مدفوعات الواردات بالقدر الكافي لاستعادة التساوي بينهما، وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2/ المرونات التي يتوقف عليها نجاح سياسة التخفيض.

لقد بين ج. روبنسون أن نجاح سياسة التخفيض يتوقف على المرونات الأربعة التالية¹:

- .
- .
- .
- .

وبصفة عامة يمكن توضيحها على النحو التالي :

* بالنسبة للصادرات :

يؤدي رفع سعر الصرف (أي تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية) عار السلع (مقدرة بالعملة المحلية) في الدولة التي قامت بالتخفيض، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية. ويتوقف ذلك في الواقع على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ومرونة العرض الداخلي منها. وعموماً فإن التخفيض يكون فعالاً تماماً بمعنى أن أثره على زيادة الصادرات سيكون أكبر ما يمكن عندما تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات مساوية مالا نهائية ومرونة العرض المحلي منها مساوية مالا نهائية.

* بالنسبة للواردات :

تتوقف درجة الزيادة أو النقص في الواردات مقومة بالعملة المحلية على مرونة لي عليها، وعلى مرونة العرض الأجنبي منها. فالتخفيض يكون فعالاً تماماً، بمعنى أن أثره على تخفيض الواردات سيكون أكبر ما يمكن عندما تكون مرونة الطلب

المحلي على الواردات مساويا مالا نهائية ومرونة العرض الأجنبي منها مساوية مالا نهائية.

3/ شرط مارشال لينز لنجاح سياسة تخفيض العملة الوطنية.

لقد استخلص مارشال لينز من هذا الوضع المبسط شرط نجاح تخفيض قيمة العملة في تصحيح العجز في ميزان المدفوع ، وهو أن يكون المجموع الجبري لمرونة

1 .

ويمكن الوصول إلى هذه المعادلة من خلال التحليل الجبري التالي بافتراض ما يلي² :

X : قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية.

M : قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P :

B : الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية .

ex : ، وتعطى كما يلي :

$$ex = \frac{\frac{\delta x}{x}}{\frac{\delta p}{p}} \dots \dots \dots (1)$$

حيث :

δx : التغير في الصادرات .

δp : التغير في سعر الصرف .

¹ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص235.

² - Roger dehem, précis d'économie internationale, édition dunod, paris, 1998 , p 200.

القيمة ex قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف
 احدة ، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة
 مالية عالية

وإذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما
 يلي:

$$(2) \dots\dots\dots ex = \frac{dx}{dp} x \frac{p}{x}$$

em : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، و تعطي كما يلي:

$$(3) \dots\dots\dots em = \frac{\frac{\delta m}{m}}{\frac{\delta p}{p}} = \frac{\delta m}{\delta p} x \frac{p}{m}$$

حيث δm التغير في الصادرات، δp : التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة em : قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف
 بوحدة واحدة ، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة
 عالية من المرونة ، وإذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر
 الصرف تكتب كما يلي :

$$(4) \dots\dots\dots em = \frac{du}{dp} x \frac{p}{m}$$

m مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب

ضربها في سعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي : mp

فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي :

$$(5) \dots\dots\dots B = x - mp$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف p على الميزان التجاري B نجري التغير رياضيًا

(B بالنسبة لسعر الصرف)، نتحصل على المعادلة التالية :

$$(6) \dots\dots\dots \frac{dB}{dp} = m \left[\frac{dx}{dp} \frac{1}{m} \frac{p}{p} - \left(1 + \frac{dm}{dp} \frac{p}{m} \right) \right]$$

حيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي $B = x - mp = 0$ $x = mp$

لذلك يمكن كتابة المعادلة السابقة كما يلي :

$$(7) \dots\dots\dots \frac{dB}{dp} = m \left[\frac{dx}{dp} \frac{1}{m} \frac{p}{x} - \left(1 + \frac{dm}{dp} \frac{p}{m} \right) \right]$$

بتعويض 2 4 7 :

$$(8) \dots\dots\dots \frac{dB}{dp} = m[ex - (1 - em)] = m[e + em^{-1}]$$

وتعني المعادلة الثامنة أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار.

$$(9) \dots\dots\dots m = [ex + em^{-1}]$$

ويعني أنه لكي يصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون $1 > ex + em$ وهو شرط مارشال لينرز.

$1 > ex + em$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان، وفي

التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون $ex + em = 1$

وعليه فإن الصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسين الميزان هي الصيغة الأولى أي في أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح، وهو الشرط الأساسي لمارشال لينرز، وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر إنتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض.¹

فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فلا بد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

ثانياً: مدخل الاستيعاب

يهتم هذا المدخل بتحليل أثر رفع سعر الصرف الأجنبي أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، على العجز في ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق الوطنيين.

1/ مفهوم الاستيعاب.

وفق مفهوم مدخل الاستيعاب، يعرف ميزان المدفوعات بأنه الفرق بين المتحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وبين المدفوعات الكلية (أو الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين (فيما عدا السلطات النقدية) وبمعنى آخر فإن الميزان هو عبارة عن الفرق بين الدخل

حيث أن الدخل القومي = الإنفاق على الإستهلاك + الإنفاق على الإستثمار + الإنفاق

$$+ \quad - \quad 2$$

$$.Y = C + I + G + X - M$$

¹ - Roger dehem, op cit, p 201.

الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986 231.

² - محمود يونس، محمود يونس، نظرية

$$A = C + I + G \text{ حيث}$$

ويمثل A ذلك الامتصاص الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني الداخلي من أجل نفقاته الداخلية، أما الفرق بين الصادرات (X) (M) فيجسد حالة الميزان التجاري، فتحقيق الفائض : يعني زيادة الدخل (Y) بينما العجز يعمل على تخفيض قيمة هذا الأخير، ومنه نستخلص أن الامتصاص (الاستيعاب) هو ذلك الفرق بين الدخل الوطني والميزان التجاري.¹

$$Y - X - M = A \text{ ومنه } Y - A = X - M$$

ومن الصورة الأخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن لعجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج القومي أو الدخل القومي، ولذلك فإنه لعلاج العجز المذكور يجب أن يعمل التخفيض في قيمة العملة على تخفيض الاستيعاب وفي نفس الوقت زيادة الدخل القومي بالقدر الكافي لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات الجارية.

2/ تأثير تخفيض قيمة العملة على الدخل القومي

نميز بين أثرين للتخفيض يعمل من خلالهما على التأثير على الدخل القومي هما:

أ. أثر الموارد العاطلة :

يهدف التخفيض إلى الرفع من الصادرات التي ينجر عنها ارتفاع في الدخل من جية وذلك في ظل ثبات الأسعار المحلية، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود عوامل إنتاج غير مستخدمة، فيزيد التوظيف والدخل، ومنه يرتفع الاستهلاك وهو ما ينجم عنه زيادة أخرى في الدخل الشيء الذي يؤدي إلى تحسين وضعية الحساب الجاري، فإذا رمزنا لتغير الدخل الناتج عن تأثير المو

(1-α)

Dye فإنه يتوقف على مقدار α حيث أنه من أجل $Dye (1-\alpha) > 0$ ضروري أن يكون $\alpha < 1$ ويمكن أن نميز الحالات التالية :

- $1 > \alpha$ حيث α هو المعدل الحدي للاستيعاب.

فالتخفيض يعمل على الرفع من التوظيف وزيادة الدخل القومي ومنه تحسين ميزان المدفوعات الجارية.

- $1 < \alpha$: في هذه الحالة التخفيض يؤدي إلى زيادة التوظيف والدخل القومي مع احتمال تدهور ميزان المدفوعات الجارية إلا إذا عاكس

- حالة التشغيل الكامل ($Dye = 0$) : فإن التخفيض لن يؤدي إلى تحسين الميزان الجاري إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يسيران في هذه الواجهة.¹

ب. أثر شروط التجارة :

يؤدي التخفيض إلى تدهور معدلات التبادل للدولة التي قامت به، حيث أن صادرات أي دولة عادة ما تكون قليلة التنوع عن وارداتها، ومعنى ذلك أن قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية ستخضع بنسبة أكبر من انخفاض قيمة الواردات مقومة بذات العملات، ومن شأن تدهور شروط التجارة الدولية انخفاض الدخل القومي الحقيقي، وبالتالي تدهور رصيد الميزان التجاري.²

فإذا ما أخذنا في الاعتبار كل من أثر الموارد العاطلة وأثر شروط التجارة لتحديد تأثير التخفيض على الدخل القومي، وبالتالي على الاستيعاب بصورة غير مباشرة، فإننا نفرق بين حالتين : الأولى حيث يكون الميل الحدي للاستيعاب، أقل من الواحد، في هذه الحالة فإن تأثير التخفيض سوف يعمل على تحسين مركز الميزان الجاري بشرط أن

¹ - محمود يونس، نظرية الدولية، مرجع سابق، ص 235.

² - محمود يونس، نظرية ولية، مرجع سابق، ص 236.

يفوق أثر الموارد العاطلة أثر شروط التجارة، والحالة الثانية حيث يكون الميل الحدي للاستيعاب أكبر من الواحد فإنه يشترط أن يفوق أثر شروط التجارة أثر الموارد العاطلة حتى يتحسن الميزان الجاري كنتيجة للتخفيض.¹

3/ تأثير تخفيض قيمة العملة على الاستيعاب

وضع البروفيسور ألكسندر عدة افتراضات لكي يعزل الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب عن آثاره على الدخل، فيفترض سيادة ظروف التوظيف الكامل، وبالتالي فإنه يلغي أثر الموارد العاطلة، وكذلك يفترض أن العرض الأجنبي للواردات و الطلب الأجنبي على الصادرات لا نهائي المرونة، حتى تظل أسعار الواردات والصادرات بالعملة الأجنبية ثابتة فيلغي بذلك أثر شروط التجارة، واعتمادًا على ما يحدثه التخفيض فاع في أسعار كل من الواردات والصادرات بالعملة الوطنية الأمر الذي يحفز المشروعات على تنمية صادراتها من ناحية، ويحفز المستهلكين على إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات الأجنبية من ناحية أخرى، فيميل المستوى العام للأسعار للارتفاع مما يعمل على تخفيض الاستيعاب بصورة مباشرة من خلال عدة آثار هي :

أ. أثر الاحتياطي : عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، تنخفض القدرة الشرائية للنقود وهذا ما يدفع الحائزين على النقود إلى زيادة احتياطاتهم، لأن القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطيات انخفضت، وذلك يتطلب منهم تخفيض إنفاقهم الحقيقي بالنسبة إلى دخولهم الحقيقية، أو بيع بعض أو كل ما لديهم من أصول مالية لزيادة سيولتهم النقدية، مما يؤدي

الدولية ممكنة فمن الممكن أن يختفي أثر الاحتياطيات أو يقل.²

ب. أثر الخداع النقدي : يمكن للخداع النقدي أن يساهم في الأثر الإيجابي للتخفيض إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغييرات في الأسعار أكثر من التغييرات في الدخل الاسمية حيث أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك حتى ارتفعت الدخل

¹ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 341.

² - 232.

الاسمية بنفس الارتفاع في الأسعار، ولذلك أثره الإيجابي على الميزان التجاري لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب.¹

ج. أثر إعادة توزيع الدخل : يعمل ارتفاع المستوى العام للأسعار على إعادة توزيع الدخل من ذوي الدخل المتغيرة، ومن ذوي الميل الحدي للإنفاق الكبير إلى ذوي الميل الحدي للإنفاق الصغير، وهنا يتتظر أن ينخفض الاستهلاك انخفاضاً جوهرياً، ولكن لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة للاستثمار، حيث أن من يكون ميله للاستهلاك منخفض يكون ميله للاستثمار مرتفع.²

ثالثاً: المدخل النقدي

يبدأ هذا المدخل بتعريف ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية يتكون في الأساس فل الخط فيما يسمى بالحساب النقدي أو حساب التسويات الدولية، والذي يتضمن التغيرات في الأرصدة الدولية، أما باقي أجزاء الميزان فإنها تعتبر بمثابة الحسابات التي يتم من خلالها تصحيح العلاقة بين المستوى المرغوب والمستوى الفعلي من الأرصدة النقدية، وهكذا فإن المعاملات المحلية في ميزان المدفوعات تعكس القرارات التجميعية لترتيب المحفظة المالية بين كل من الوحدات الاقتصادية الوطنية والأجنبية.

1/ الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها المدخل النقدي.

يقوم المدخل النقدي على عدة افتراضات أساسية هي³ :

أ. افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية، ويمر بظروف التوظيف الكامل الكينزية أو يعاني من بطالة هيكلية وانخفاض مرونة العرض الكلي والغرض من هذا الافتراض هو أن الوحدات الاقتصادية لا

¹ - محمود يونس، نظرية الدولية، مرجع سابق، ص 239.

² - 232.

³ - محمد سيدي التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 348.

تستطيع التخلص من الأرصدة النقدية الفائضة لديها إلا من خلال
والأصول المالية الأجنبية.

ب. الرقابة الكاملة للسلطة النقدية على العرض النقدي الذي يعتبر متغيراً خارجياً والذي
يتكون من مكونين هما المكون المحلي والمكون الأجنبي.

ج. الطلب النقدي دالة مستقرة في عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن محددات دال
العرض النقدي وأن الأفراد يطلبون حجماً معيناً من الأرصدة النقدية ذات القيمة
الحقيقية المحددة ويميلون في الآجال الطويلة إلى الحفاظ على هذا الحجم.

د. يفترض كفاءة الأسواق الدولية للسلع والخدمات والأصول المالية، وأن عملية
المراجعة سوف تعمل في الأجل الطويل على إلغاء الاختلافات بين أسعار السلع
والخدمات، وكذلك ستعمل على تساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية،
وهو ما يعرف بقانون السعر الواحد، بينما يفترض أن اختلاف الأسعار النسبية وأسعار
الفائدة إنما يظهر فقط في الأجل القصير.

2/ هيكل النموذج النقدي.

يتكون النموذج النقدي من عدة معادلات هي :

$$أ. دالة الطلب النقدي: Md = K PY - (1)$$

حيث : Md : الطلب على الأرصدة النقدية المحلية.

K : نسبة التفضيل النقدي .

P : مستوى الأسعار المحلية .

Y :

وبافتراض ثبات نسبة التفضيل النقدي فإن دالة الطلب النقدي تعبر عن علاقة طردية بين الطلب على الأرصدة النقدية المحلية وكل من الأسعار المحلية والدخل النقدي.¹

$$\text{ب. دالة العرض النقدي}^2 : Mo = M \cdot K$$

$$\text{حيث : } K = A + R F$$

تصبح دالة العرض النقدي على الصورة التالية :

$$(2) - Mo = M (A + R F)$$

$$: Mo$$

M : مقدار ثابت يمثل مضاعف العرض النقدي.

K : القاعدة النقدية.

A : المكون المحلي للقاعدة النقدية ويساوي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليه الودائع الجارية لدى البنوك التجارية.

R : المكون الأجنبي للقاعدة النقدية و يساوي كمية الأرصدة الدولية التي تحتفظ بها

$$: F$$

(2) فإن العرض النقدي يرتبط

بعلاقة طردية مع كل من التغيرات في الأرصدة الدولية (التي تتحدد بمركز ميزان المدفوعات) كذلك بالتغيرات في سعر الصرف، حيث أن ظهور الـ

¹ - الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2002 246.

² - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص341.

ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة أو نقص العرض النقدي نتيجة زيادة أو نقص الأرصدة النقدية الدولية بافتراض ثبات سعر الصرف.

ج. معادلة تعادل القوة الشرائية : $P^* S = P$

$$(3) \dots\dots\dots S = \frac{P}{P^*}$$

S : هو سعر الصرف.

حلية والأجنبية للسلع الداخلة في التجارة على التوالي. : P^*, P

3 أن سعر الصرف الحقيقي يعبر عن النسبة بين مستوى الأسعار

المحلية والأسعار الأجنبية للسلع الداخلة في التجارة الخارجية.

وكما افترضنا من قبل ثبات الأسعار الأجنبية، فإن التغير في مستوى الأسعار المحلية سوف يرتبط طردياً بالتغيرات في سعر الصرف.

د. معادلة ميزان المدفوعات : $Z = DR \dots\dots(4)$

Z : رصيد ميزان المدفوعات (كافة المعاملات الجارية والرأسمالية).

DR : التغير في الأرصدة النقدية.

هـ. معادلة التوازن في السوق النقدي¹ :

$$(5) \dots\dots Md = Mo$$

عويض المعادلة (1) (2) (3) بح المعادلة تأخذ الصورة التالية:

$$(6) \dots\dots R = \frac{Md - Ma}{M \cdot F}$$

ويتضح لنا من المعادلة رقم (6) العلاقة بين السوق النقدي ورصيد ميزان

$$M = F$$

الأجنبي) فإن الفرق بين الطلب النقدي المحلي والعرض النقدي المحلي إنما ينعكس مباشرة في شكل تغير في الأرصدة النقدية الدولية.

يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات أو تدهور في الأرصدة النقدية الدولية نتيجة لوجود فائض عرض من الأرصدة النقدية في السوق .

كيف تحصل هذه العملية؟ المصدرون المحليون يحصلون على عملات أجنبية، والتي يراد استبدالها بعملة محلية، فيلجأ المصدرون إلى البنوك التجارية التي يتعاملون معها والتي تلجأ بدورها إلى البنك المركزي، يصدر البنك المركزي كمية من النقود القانونية تعادل قيمة الفائض، وهذا سوف يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة في القاعدة النقدية وزيادة في عرض النقود.¹

وسوف يستمر العجز في ميزان المدفوعات حتى ينخفض العرض النقدي إلى المستوى الذي يحقق التوازن في السوق النقدي، هذا ما لم تتدخل السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية غير رشيدة من خلال زيادة المكون المحلي للعرض النقدي (A) وذلك في محاولة منها الحفاظ على فائض العرض في السوق النقدي المحلي، حيث يتوقع في هذه الحالة استمرار العجز في ميزان المدفوعات طالما أستمروا فائض العرض .

أما إذا كان هناك فائض طلب على الأرصدة النقدية فإن ذلك سوف ينعكس في صورة تزايد الأرصدة النقدية الدولية من خلال تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، حيث يحاول الأفراد والوحدات الاقتصادية في هذه الحالة زيادة ما لديهم من الأرصدة النقدية من خلال جذب الأرصدة النقدية (بشرط أن لا تقدم السلطات النقدية بإشباع فائض طلب النقدي من خلال زيادة المكون المحلي للعرض النقدي) وسوف يستمر الفائض

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص79.

في ميزان المدفوعات حتى يرتفع العرض النقدي بالقدر الذي يحقق التوازن في السوق النقدي، وذلك ما لم تتدخل السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال تخفيض المكون المحلي للعرض النقدي (A) بنفس القدر الذي تزيد به الأرصدة الدولية (R) حيث يتوقع في هذه الظروف أن يستمر الفائض في ميزان المدفوعات طالما أستمر

1.

يتضح من التحليل السابق لهيكل النموذج النقدي أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعد انعكاساً لاختلال السوق للنقي، وأنه يعد أمراً مؤقتاً¹ ويصح ذاته بصورة تلقائية بشرط ألا تتدخل السلطات النقدية بصورة تعوق عملية استعادة التوازن.

3/ تخفيض القيمة الخارجية للعملة في النموذج النقدي.

يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة للتأثير على السوق النقدي المحلي الذي يؤثر ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التخفيض بنسبة معينة إلى رفع الأسعار المحلية لكافة السلع الداخلة في التجارة بنفس النسبة حيث افترضنا في البداية ثبات الأسعار الأجنبية للسلع والخدمات الداخلة في التجارة، وكذلك سوف ترتفع أسعار السلع والخدمات المحلية التي لا تدخل في التجارة ولكن بنسبة أقل من نسبة التخفيض حيث يدخل في إنتاجها بعض المستلزمات الإنتاجية المستوردة، وعليه فإن التخفيض سوف يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار المحلية، مما يخفض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والوحدات الاقتصادية فيما يعرف بأثر الأرصدة النقدية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة طلبهم على الأرصدة النقدية الاسمية، من أجل استعادة القيمة الحقيقية المرغوبة للأرصدة النقدية التي يحتفظون بها، فإذا لم تتدخل السلطات النقدية لإشباع فائض الطلب النقدي من خلال زيادة المكون المحلي للعرض النقدي (A) الأفراد والوحدات الاقتصادية سوف يلجؤون إلى محاولة جذب الأرصدة النقدية الأجنبية من أجل استعادة التوازن النقدي، مما يخلق فائض في ميزان المدفوعات، إلى

¹ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص352.

جانب ذلك فالتخفيض آثاراً تحويلية للموارد الاقتصادية والإنفاق المحلي حيث يؤدي التخفيض إلى رفع أسعار السلع والخدمات المحلية مما يحفز الوحدات الاقتصادية الإنتاجية إلى تحويل الموارد إلى السلع الداخلة في التجارة (القابلة للتصدير) بعيداً عن السلع والخدمات المحلية، ومن ناحية أخرى يؤدي التخفيض إلى تحويل الإنفاق الكلي إلى السلع المحلية، وبعيداً عن السلع والخدمات الداخلة في التجارة وهذه الآثار ستساعد على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات مما يخلف فائض في ميزان المدفوعات، وسوف يستمر الفائض أو الزيادة في الأرصدة الدولية حتى يتم استعادة التوازن في

1.

إذن المدخل النقدي يركز على طرح يشترط أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية، فالسياسة النقدية هي في علاقة دقيقة مع مشاكل المدفوعات، في سنة 1720 جيرفيز بين العلاقة بين السياسة النقدية والعجز في ميزان المعاملات الجارية، حيث أثبت أن الزيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى ارتفاع في النفقات، ومنه يحدث العجز ضمن المدخل النقدي، التخفيض يشكل أداة فعّالة لتسيير الطلب، إذن يوجه وفي آن واحد مستوى الدخل الحقيقية والنفقات.²

المطلب الثاني: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق.

ينطوي تحت هذه الآلية ثلاث أنظمة مختلفة هي النظرية التقليدية، النظرية الكينزية ونظرية التدفقات المالية.

أولاً: النظرية التقليدية (التوازن عن طريق الأثمان).

1/ إعادة التوازن عن طريق تغيير الأسعار الداخلية : يرجع الاهتمام بتغيرات الأسعار لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إلى الكلاسيكيين (التقليديين). وقد كان نظام

¹ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص353.

² - يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، 2000 57.

الصرف السائد حينذاك هو القائم على قاعدة الذهب، ولذا فقد كان حديثهم عن تحقيق التوازن عن طريق التغييرات في الأسعار يتم وفقا لقواعد نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب. كما أنهم من جهة ثانية قد استخدموا أسلوب التحليل الجزئي لسهولة العرض بمعنى أنهم افترضوا بقاء الأشياء الأخرى على حالها وبوجه خاص تغييرات د بحث اثر تغير الأسعار على توازن ميزان المدفوعات. ولا شك أن هذا الافتراض يقيد من صحة النتائج الممكن التوصل إليها، إلا انه يساعد على فهم دور

1.

فإذا كان ميزان المدفوعات لدولة ما قد حقق فائضًا، فإن ذلك يؤدي إلى دخول الذهب إلى هذه الدولة، وبالتالي زيادة كمية الذهب أي زيادة كمية النقود المتداولة في الداخل مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية على المستوى العالمي، وبالتالي تزداد الواردات وتقل الصادرات، وهكذا يمتص الفائض، ويعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، والعكس في حالة العجز، يخرج الذهب، ووفقًا للنظرية الكمية للنقود تنخفض الأسعار، وذلك يعتبر أمرًا منشطًا للصادرات وكابحدًا للواردات، وبالتالي يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات وتتم آلية علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق التغييرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات التي تحدثها حركات الذهب، ورغم أن هذه التغييرات في الأسعار النسبية مؤقتة، إلا أنها تعيد توزيع الذهب بين دول العالم المختلفة بشكل يجعل مستوى الأسعار في كل دولة متماشيًا مع المستوى الموجود في الدول

وكما هو واضح فان آلية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وفق هذا الأسلوب تتم عن طريق التغييرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات التي تحدثها حركة الذهب، ومع أن هذه التغييرات في الأسعار تكون وقتية، إلا أنها تساهم في إعادة توزيع الذهب بين دول العالم المختلفة بحيث يتاح لكل منها قدرًا من المخزون يكفي لان يكون مستوى الأسعار فيه متماشيا مع ال

وفي هذا الإطار يمكن كذلك إدماج سياسة سعر إعادة الخصم التي يمارسها البنك المركزي في هذه الآلية، حيث إذا تحقق فائض في ميزان المدفوعات الجارية، فإنه يؤدي إلى ارتفاع سيولة البنك، ومن ثم تعمل البنوك على تشجيع الاستثمارات بتخفيض ر الفائدة، مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثًا عن عائد مرتفع، وهذا ما يعمل على امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات الجارية. ويحدث العكس في حالة العجز حيث يعمل البنك المركزي على رفع سعر إعادة الخصم.¹

ولقد تعرضت هذه النظرية للكثير من الانتقادات التي من أهمها²:

- استنادها إلى نظرية كمية النقود. وهذه النظرية لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة.

- إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات وبصفة خاصة تلك التي ترجع لعوامل نفسية.

- إمكانية تغير الدخل. فالتغيرات في الأسعار لا تستطيع أن تؤدي دورها منفردة إلا في ظل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد.

- تفترض ايجابية البنك المركزي تجاه الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية. والواقع أن دور البنك المركزي اقل ايجابية مما هو مأمول أو معتقد فيه.

وخلاصة القول هنا، إن النظرية الكلاسيكية للتوازن في ظل تغير الأسعار تفرض شرطًا ضروريًا لصلاحيتها هو مرونة الأسعار الداخلية، وهذا من أجل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. كما أن سعر الصرف لا يمكن المحافظة عليه إلا بتحقيق توازن داخلية. وعلاوة على هذا فمرونة الأسعار تعد أيضًا وسيلة تسمح بتوزيع

¹- كمال العقريب، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم
اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2006 55.

²- 186.

الموارد الإنتاجية، ومعنى ذلك أن مرونة الأسعار يجب أن تكون مصحوبة بتحريك العناصر الإنتاجية.

2/ إعادة التوازن عن طريق تغير سعر الصرف : يقصد بتغير سعر الصرف، التخفيض الرفع من قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. وعادة ما يتم التغيير في اتجاه التخفيض وليس في اتجاه الرفع في عملات الدول.

ويرجع الاهتمام بالتغير في سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات كونه على صلة مباشرة بمستوى الأسعار، فتغير سعر الصرف يؤدي إلى تغير الأسعار، وهذا الأخير يؤدي بدوره إلى إحداث توازن بين الصادرات والواردات وبالتالي عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وهذا ما سنستعرضه من خلال العناصر التالية:¹

1/2 آثار تغير سعر الصرف على الأسعار :

في ميزان مدفوعاتها، ثم قامت هذه الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، هذا التخفيض يعتبر احد العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية وذلك للعديد من الأسباب ومنها :

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي .
- ارتفاع أسعار الواردات الأخرى بصفة عامة يؤدي إلى ارتفاع نفقة المعيشة، مما يجعل العمال يطالبون بزيادة أجورهم، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف .
- بسبب ارتفاع أسعار الواردات يتحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع نية، فإذا كان إنتاج هذه السلع الوطنية البديلة غير مرن لسبب أو لآخر،

¹- محمود يونس، إسماعيل احمد الشناوي، احمد أبو الفتوح الناقه، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، 423.

فسيترتب على زيادة الطلب مع عدم إمكانية زيادة العرض ارتفاع في أسعار هذه

• قد يؤدي سلوك الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قراراتها في ضوء سعر الصرف إلى التعجيل برفع الأسعار المحلية، فمثلا إذ الأسعار في المستقبل عقب التخفيض فسيسرعون إلى شراء السلع قبل أن يحدث الارتفاع المتوقع. ومعنى ذلك زيادة الطلب على السلع مما يؤدي بالفعل إلى ارتفاع

ومن هنا إذا، فلن يتحقق الغرض من التخفيض، بمعنى زيادة الصادرات عن الو وبالتالي يتجه ميزان المدفوعات الجارية إلى التوازن، يشترط أن يتحقق ما يلي :

1. عدم ارتفاع الأسعار الداخلية لصادرات الدولة التي خفضت قيمة عملتها وذلك لان ارتفاع هذه الأسعار مقومة بالعملة الوطنية يجعل الأجانب يحجمون عن شرائها، مما يقضي على مزايا التخفيض.

2. عدم انخفاض أسعار السلع المستوردة من الخارج، لأنه إذا حدث وانخفضت هذه الأسعار فلن يقل الاستيراد نتيجة للتخفيض.

3. تمتع كلا من الصادرات والواردات بدرجة معينة من المرونة، لأنه طالما أن مرونة الطلب الخارجي على الصادرات لا تساوي الصفر، فالمفروض أن التخفيض يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات.

2/2 الآثار الايجابية والآثار السلبية لتغيرات سعر الصرف :

في الواقع كان يفترض دائما أن للتقلبات في سعر الصرف اثر ايجابي على ميزان المدفوعات الجارية ولم يكن هناك تصور لوجود آثار سلبية. وكان "مارشال" أشار إلى أن تخفيض العملة يمكن أن يكون له آثار سلبية على ميزان تجاري في حالة توازن كما رأينا في المطلب السابق. ولقد ركز الاهتمام حول شروط فاعلية تغيير سعر

الصرف وتحديد الحالات التي لا يؤدي فيها هذا التغيير إلى تحسين حالة ميزان المعاملات الجارية وعلى وجه الخصوص الميزان التجاري (حيث تكون قيمة الواردات محسوبة بالعملة المحلية اكبر من قيمة الصادرات). وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدأ أن هناك قيودا تحد من فاعلية تغيير سعر الصرف، وهذه القيود ترجع إلى طبيعة الاختلال في ميزان المدفوعات.

ثانيا: النظرية الكينزية (التوازن عن طريق الدخل).

مضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي تغيرات في حجم الدخل الوطني والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال. وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما: الميل الحدي للاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية. أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغيير في الواردات، زيادة أو نقصانا، ومقدار التغيير في الدخل، بالزيادة أو بالنقصان. فهو النسبة بين التغيير في الواردات والتغيير في الدخل الوطني. وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغيير في الدخل القومي إلى ذلك التغيير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض، أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدول الأخرى. وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل الوطني وبين ميزان المدفوعات، فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية تؤثر الصادرات على وجود علاقة ايجابية بين الدخل وبين الطلب على الواردات، فان

مستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات.¹

وإذا كان التحليل الكينزي يتميز باستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية التي تتبناها النظرية الكلاسيكية. إلا أن هذا التحليل لم يقدم تفسيراً كاملاً لعملية التوازن، حيث لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصورة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغييرات الدخل القومي. بالإضافة إلى إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن ميزان

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي،

المدفوعات، وهو التناقض الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأسعار التقليدية. وعليه فالدول التي تصاب باختلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لاختيار احد أمرين؛ أما استقرار التشغيل والدخل الوطني وأما التوازن الدولي. أضف إلى ذلك أن نظرية الدخل وان كانت تعطي تفسيراً معقولاً في ظل الانكماش فإنها لا تفسر الوضع الاقتصادي في ظروف الانتعاش، وحيث يقترب الاقتصاد من حالة العمالة

1 .

ثالثاً : التوازن عن طريق التدفقات المالية.

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل أو السعر، لا تأخذ في الحسبان، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات. وانطلاقاً من حالة التوازن في دولة ما، لا بد من اخذ مسألتين في الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية الدولية.²

والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة ائتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات. وفي هذا الإطار لا بد من التمييز بين التدفقات المتصلة بسوق الأوراق المالية وتلك التي تتمثل في تدفقات الأرصدة النقدية. أما بالنسبة للتغيرات في رصيد المعاملات الجارية فان نفس الفرض السابق في حالة التوازن عن طريق تغييرات

¹- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص122.

²- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص123.

الدخل والأسعار ينطبق هنا، والسؤال الذي يثور يتعلق بما إذا كانت هناك تدفقات مالية تؤدي إلى استعادة التوازن عن طريق سوق النقد، أو سوق الأوراق المالية.¹

وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول بان حركات رؤوس الأموال وتحويلات الموارد الحقيقية عن طريق العمليات الجارية يؤثر احدهما في الآخر في الأجل الطويل. غير أن كون هذه الأساليب بعيدة عن الكمال، بالإضافة إلى انتهاج سياسات حكومية متعارضة، يؤدي إلى تكرار حدوث الاختلال في التوازن الخارجي والى طول مدته في أحيان، فضلا عن اشتداد وطأة ذلك الاختلال.²

المطلب الثالث : تدخل الدولة و علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

حسب النظريات السابقة التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بشكل تلقائي وبدون تدخل الدولة لإعادة تسويته وذلك اعتمادًا على آلية السوق المستندة إلى حرية التجـ تصديرًا واستيرادًا، وعدم وضع قيود تحد أو تقيد هذه الحرية، لكن يحدث كثيرًا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستوى الأسعار والدخل الوطني، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل الوطني عند مستوى العمالة الكاملة وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي، وفي هذه الحالة غالبًا ما تتدخل السلطات العامة سواء بصورة مباشرة بهدف تسوية الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنبًا لاستمراره من ناحية، وللحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه من ناحية أخرى بالجوء إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، ففي حالة وجود عجز في ميزان المعاملات الجارية، فالدولة تستطيع اتخاذ إجراءات لحماية السوق الوطني أو دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الداخل و الخارج كفرض الرسوم الجمركية على الواردات، أو القيود الكمية التي

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص76.

² - ود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص125.

تحد من حرية الاستيراد أو تقلل من حجم الواردات، وهذا يؤدي إلى تسوية العجز في حساب العمليات الجارية مما يؤدي إلى تسوية الخلل أو العجز في ميزان المدفوعات.¹

كما يمكن للدولة من خلال سياسات غير مباشرة دعم المنتجات الوطنية كتقديم إعانات للمصدرين أو تخفيض قيمة العملة الوطنية الذي يجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية نظراً لانخفاض سعرها مقارنة بالمنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات، كذلك استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة، كما يمكن أن تستخدم إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني مثل اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية... الخ.²

جدير بالذكر أن تدخل الدولة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات، ولو انه يقصد به أن يكون مؤقتاً فحسب إلا انه قد يكون تدخلاً دائماً، وذلك لأنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الاختلال فضلاً عن انه قد يخفي مصادره الأصلية ويسمح بإهمال أسبابه الحقيقية. فالواقع أن تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة لا يمكنها أن تكون بديلاً عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان

¹ - كمال العقريب، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص 62.

² - ي 275.

³ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 83.

خلاصة الفصل :

ميزان المدفوعات لدولة ما عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية (عادة سنة)، ومن خلال هذا الميزان يمكن للدولة معرفة مالها من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي، ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات سواء كان عجز أو فائض نتيجة الاختلال بين المعاملات التلقائية الدائنة والمعاملات التلقائية المدينة.

كما أن هناك عدة طرق لتسوية هذا الاختلال، فقد أستقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة الأسعار الداخلية في تحقيق التوازن، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل الوطني لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظريات شاملة، لكن هذه التسوية تتم بفرضية عدم وجود عوائق تعيق آلية السوق في إعادة التوازن، لذا تلجأ الدولة بالتدخل لإعادة التوازن بتطبيق مختلف السياسات المتاحة لها، لأن قوى السوق غير قادرة على إعادة التوازن بسبب عوائق تعرقل عمل آلية السوق.

الفصل الثالث

تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات
الدراسة القياسية

مقدمة الفصل :

نظرا للتطور السريع والامتاهي للنشاطات الاقتصادية المختلفة، أصبح الطابع الكمي للعلاقات الاقتصادية محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين في محاولة تطوير أساليب البحث العلمي، و خلق فرع جديد يهتم بالقياس الميداني للعلاقات الاقتصادية وجعل النتائج كأرضية لاتخاذ القرار الملائم، و يعتبر الاقتصاد القياسي من ابرز هذه الاساليب، وهو يعتمد على التصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات النماذج، متخذين في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، و بهذا يعتبر الاقتصاد القياسي وسيلة تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية المتعلقة و الملموسة و يكون محلا لدراسة مستقلة ينفرد بها علماء الاقتصاد. لذلك سننعمد في هذا الفصل على هذا النموذج العلمي الاقتصادي انطلاقا من فرضيات الدراسة وهذا لمعرفة مدى تأثير سعر الصرف في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المحددة (2000-2008) ومحاولة للوصول إلى إجابات عن هذه الفرضيات بصيغة كمية. وعليه تكون صياغة هذا الفصل بالشكل التالي:

المبحث الأول : تطور نظام الصرف الجزائري.

المبحث الثاني : الاطار النظري للاقتصاد القياسي.

المبحث الثالث : الدراسة القياسية.

المبحث الاول : تطور نظام الصرف الجزائري.

عرف المجتمع الجزائري منذ الاستقلال تحديدا، عدة تطورات وتغيرات هيكلية مست تركيبته الاساسية بصورة مباشرة، ولان الاقتصاد جزء اساسي من مكونات المجتمع الاساسية، فقد تآثر الاقتصاد بما اصاب المجتمع من تحولات وتغيرات. فبعد خروج الاستعمار الفرنسي وجد الاقتصاد الجزائري نفسه في حالة يرثى لها، هذا ما أجبر الأطراف الفاعلة إلى بذل مجهودات كبيرة قصد النهوض به وإعادة هيكلة أسسه من جديد، فتم تأسيس البنك المركزي في نهاية 1962، في حين كان يشهد نظام التجارة الخارجية والمدفوعات حرية تامة في ظل التعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة، إلى أن قررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وفرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963، بسبب السلبيات التي كشفتها هذا الانفتاح، بعد ذلك شهد الإقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولاً إلى سعر الصرف المرن، لذا سنحاول التطرق إلى كل مرحلة من المراحل التي مرّ بها سعر الصرف فيما يلي :

المطلب الأول : نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (69 - 73) :

بتاريخ 10 مارس 1964 أنشأت العملة الوطنية الدينار و حددت نسبة صرفها وفقاً لنظام التسعير المسير بـ 0,18 غ (1 دج = 180 ملغ) من الذهب الخالص حسب المادة 02 من القانون رقم 64 - 111 المتعلق بنظام الصرف - وهذا الالتزام من الجزائر بصفتها عضو في هيئة بريتون وودز التي تلزم كل عضو بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن معين من الذهب، ونصت المادة 03 من القانون السابق على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1 دج = 1 ف ف واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969¹، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك أمام الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968 التي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاضا طفيفا، وتزامنت كذلك

¹- BOUZAR Chabha, l'histoire mouvementée du taux de change du DINAR, BULLETIN d'information, n° 1+3, 1998, université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou, p 15.

هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر صرف الدينار، هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال فترة ما بين أوت 1969 - ديسمبر 1973، حيث أصبح 1 دينار جزائري = 1,25 فرنك فرنسي، أو 1 فرنك فرنسي = 0,8 دينار جزائري.

المطلب الثاني : نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (74 - 87) :

أمام انهيار نظام بريتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطاس الإسبانية)¹، وتم ذلك في 21 جانفي 1974، وهذا قصد الحفاظ على استقرار وكذا استقلالية الدينار عن أية عملة من العملات القوية. واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة، حيث يتم حساب سعر صرف الدينار بإتباع الخطوات التالية² :

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري بإضافة مجموع التغيرات النسبية المرجحة لكل عملة إلى سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس (1974).

1 -Ilmane MC, note de travail sur l'opportunité de dévaluer le dinar algérien les cahiers de la reforme, tome 05, 2 eme édition enay, 1990, p 116.

2- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص 157.

- باستعمال طريقة أسعار الصرف المتقاطعة، يمكن حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل باقي العملات المسعرة من طرف البنك المركزي (بنك الجزائر حاليا) و المتضمنة في سلة العملات.

سمحت هذه الطريقة في تحديد قيمة الدينار من توفير المزايا التالية:

■ إمكانية تسعير العملات الأجنبية يوميا، وبشكل موحد انطلاقا من نظام التثبيت بباريس على الساعة الخامسة مساء.

■ يمثل سعر الصرف المحصل عليه متوسط أسعار الصرف عند الشراء و البيع.

و يتم ذلك قصد المحافظة على استقرار العملة الوطنية و كذا استقلاليتها عن أي عملة من العملات القوية أو أي منطقة من المناطق النقدية فضلا عن سعي السلطات النقدية إلى إيجاد نظام تسعير يتفادى السلبيات و النقائص التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة و المتمثلة أساسا في:

- عدم الخضوع تسعير الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.

- عدم تآثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري. ومن ثم كانت تحدد قيمة الدينار حسب الصيغة التالية¹:

$$DMO = \sum (Fi \cdot DMi)$$

حيث :

DMO : هي التغيرات بالنسبة المئوية لتسعير الدينار بالنسبة لعملة العبور.

Fi : هو وزن العملة *i* في السلة.

DMi : تعبر عن التغيرات بالنسبة المئوية لسعر العملة *i* مقارنة بسعر عملة العبور.

وبالتالي، فقد تم إعداد نظام لتسعير الدينار بطريقة تعكس بأمانة التذبذبات بين مختلف عملات السلة أثناء تحديد قيمته.

ويمكن الحصول على التسعيرة الجديدة في التاريخ (*t*) بواسطة العلاقة :

$$Mo (t) = Mo (O) (1 + DMO)$$

¹ - علالي بدر الدين، مواجهة المؤسسة الاقتصادية لمخاطر الصرف حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 1999 - 2000، ص131.

حيث :

Mo (O) : تعبر عن معدل صرف الدينار مقابل عملة العبور في الزمن (O) .

Mo (t) : عن معدل صرف الدينار مقابل عملة العبول في الزمن (t) .

أما DMo فهي نفسها المشار إليها أعلاه .

لكن هذا النظام جعل قيمة الدينار تقتصر بصفة مستقلة على عوامل خارجية، وبالتالي بقيت للسلطات النقدية وسيلة وحيدة للتدخل بهدف التأثير على قيمته هي المناورة على هيكلية الترجيحات.

المطلب الثالث : بداية تخفيضات الدينار.

نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 أو ما يسمى بالأزمة البترولية وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فان الدينار الجزائري بدا يعرف انخفاضات متتالية، وبدأت تتخذ إجراءات أخرى من اجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، وهكذا وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986¹، فانه أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دورا أكثر أهمية وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف، كما أصبحت تشارك في التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي². وأمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، فان الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار، وأمام ضغوطات المنظمات الدولية قبلت السلطات الجزائرية تخفيض قيمة الدينار وتبنت بذلك ما يسمى بسياسة الانزلاق التدريجي للدينار، حيث قامت هذه السياسة بتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,936 دج/الدولار في نهاية 1987 إلى 8,032 دج/دولار في نهاية 1989³، وانطلاقاً من نوفمبر 1990 وتماشياً مع تسريع

¹ - قانون 86-12 لسنة 1986، المتعلق بنظام البنوك والقروض.

² - محمود حميدات، خليلي كريم زين الدين، سياسة وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، العدد 3، ص 164.

³ - الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 198.

تطبيق الإصلاحات، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12,119 دج/دولار في نهاية 1990، وقد استمر الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 حيث تم تعديل معدل صرف ليصل 13.88 دج/دولار في نهاية جانفي 1991 ثم 16.39 دج/دولار في نهاية فيفري 1991 ليصل إلى 17.76 دج/دولار في نهاية مارس 1991 و بعد استقرار سعر صرف الدينار لمدة 6 أشهر الموالية، تم إتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 % في 30 سبتمبر 1991 وفقاً لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22,5 دج/الدولار¹، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994، لكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع هيئة بريتون وودز، أُجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 % تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/4/1994 بتخفيض معدل صرف الدينار بنسبة 40,17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/الدولار².

المطلب الرابع : مرحلة مجالس العملة.

في أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من 1994/10/01. تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية³، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها

¹ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص161.

² - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص218.

³ - A. Hiouani, " le marché interbancaire des changes en algerie ", média-bank, n°24, juin-juillet 1996, p:5.

عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض¹، و كان الهدف من جلسات التثبيت ما يلي:

- تحديد سعر صرف الدينار من خلال المناقصات.
 - تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.
 - خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.
- وفي الواقع العملي كان بنك الجزائر يقوم بتقديم سعر صرف أدنى يمثل السعر الافتتاحي في بداية كل جلسة، وكذلك مبلغ من العملة الصعبة يعبر عنها بالدولار الأمريكي، وعلى أساس هذه المعطيات تقوم البنوك التجارية بتقديم طلباتها من العملة الصعبة، وكذا السعر الذي تشتري به. وتبدأ عملية التثبيت كما يلي² :
- بعد التأكد من حضور جميع الأعضاء يقدم كل عضو باسم البنك الذي يمثله طلب يحدد فيه المبلغ المطلوب وسعر الشراء لهذا المبلغ.
 - التذكير بالسعر المثبت في آخر جلسة والذي تنطلق به الجلسة الحالية.
 - يتم ترتيب طلبات البنوك التجارية حسب الأسعار المفتوحة تصاعدياً.
 - يقارن مجموع المبالغ المطلوبة من البنوك التجارية مع المبلغ المعروض من طرف بنك الجزائر، وهنا يمكن التمييز بين حالتين عند تثبيت الأسعار كما يلي :
- الحالة الأولى :** عرض بنك الجزائر أقل من طلب البنوك التجارية، في هذه الحالة يقوم بنك الجزائر بمحاولة التوفيق بين العرض والطلب من خلال تغيير سعر البيع، وبالتالي تقوم البنوك التجارية هي الأخرى بإعطاء أسعار جديدة، وهكذا تتم عدة دورات حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب.
- الحالة الثانية :** عرض بنك الجزائر أكبر من طلب البنوك التجارية يمكن إتمام هذه العملية من أول حصة بحيث يتم تحديد سعر صرف الدينار مقابل الدولار بأصغر سعر معروض من طرف البنوك التجارية.

1- بريري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، ص36.

2- علالي بدر الدين، مواجهة المؤسسة الاقتصادية لمخاطر الصرف، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص139.

رغم إيجابيات هذه الآلية التي تعتمد على العرض والطلب وأدت إلى إنهاء نظام التحديد الإداري لقيمة الدينار وبروز سعر صرف شبه حقيقي ، إلا أن احتكار بنك الجزائر لعرض العملات يؤثر في تحديد قيمة الدينار.

ولقد دام العمل بنظام جلسات التثبيت إلى غاية ديسمبر 1995، و سمح هذا النظام لمختلف المتدخلين من تحقيق ايجابيات أهمها:

- استطاع بنك الجزائر تسعير صرف الدينار بدون اضطرابات مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف السياسية و النقدية و الاحتياطات من العملة الصعبة، حيث تم حصر هذه الأهداف في إطار مخطط تعديلي.
- تمهيد الانتقال نحو سوق الصرف من خلال فهم عملاء الصرف للكيفية التي تؤثر بها المعلومات السياسية و الاقتصادية و المالية في سير سوق الصرف، كذلك معرفة كيفية تحضير و تنفيذ أوامر الشراء.

المطلب الخامس : سوق الصرف البنينية :

إيمانًا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسميًا في 1996/01/02 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار والذي ما زال مطبقا الى يومنا هذا، أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يوميًا جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته¹، كما أعد بنك الجزائر الإطار التنظيمي لسوق الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي يخص الفترة الممتدة من أفريل 1995 إلى مارس 1998، وذلك من خلال النصوص التالية: 2:

- التنظيم رقم 07-95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المعدل والمعوض للتنظيم رقم 04-92 المؤرخ في 22 مارس المتعلق بمراقبة الصرف.
- التنظيم رقم 08-95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المتعلق بسوق الصرف.

¹ - بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مرجع سابق، ص37.
² - كمال العقريب، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات (حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص123.

- التعليم رقم 79-95 المؤرخة في 27 ديسمبر 1995 المتضمنة تنظيم وسير سوق الصرف ما بين البنوك.

و من خلال هذه السوق أصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية :

■ بيع العملات الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.

■ بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.

■ بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.

بيع و شراء بين المتدخلون في سوق الصرف البنينة للعملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية بحرية، حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض و الطلب.

غير ان الملاحظ هنا هو ان البنك الجزائري يبقى العارض الوحيد وبالتالي يسيطر على سوق الصرف في تلبية إحتياجات المتعاملين الإقتصاديين فيما يخص العملات الصعبة.

المبحث الثاني : الإطار النظري للاقتصاد القياسي :

يعدّ علم الاقتصاد القياسي علماً حديثاً نسبياً إذا ما قورن بالعلوم الاقتصادية الأخرى، فعلى الرغم من المحاولات التي ظهرت في القرن التاسع عشر والتي كانت ذات طابع اقتصادي قياسي، كعمل الإحصائي الألماني أرنست إنغل Engel (1821-1896) الذي وضع قوانينه الخاصة بالدخل والاستهلاك في ضوء بيانات ميزانية الأسرة، إلا إن مصطلح الاقتصاد القياسي استعمل أول مرة عام 1926 من قبل الاقتصادي النرويجي فريش Frisch.

المطلب الأول : تعريف الاقتصاد القياسي

إن مصطلح "اقتصاد قياسي" (économétrie) يحتوي على كلمة "اقتصاد" (économie) وهي جذر هذا المصطلح وذلك لان ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية. والجزء الآخر لهذا المصطلح هو كلمة "القياسي" وتعني الحساب، أو القياس، أي التقدير الكمي للأشياء.

ويعرف بأنه تطبيق الطرق الرياضية و الإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات.¹ وبصورة أكثر تفسيراً يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرف الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.²

إذن موضوع الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية (معادلات، دوال، ... الخ)، تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية. بمعنى آخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية. فموضوع الاقتصاد القياسي إذن هو النمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية.³

فالتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية هو محاولة للتحقق من العلاقات الاقتصادية والتأكد من منطقيتها في تمثيل الواقع المعقد الذي تعبر عنه النظرية الاقتصادية في صيغة فروض. ويعتمد الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية وتحليلها على دمج النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في نموذج متكامل، وذلك

¹ - نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، ص4.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2000، ص3.

³ - مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص9.

بهدف تقويم معالم ذلك النموذج ثم اختبار الفروض حول ظاهرة اقتصادية معينة، وأخيراً التنبؤ بقيم تلك الظاهرة.

المطلب الثاني : أهداف الاقتصاد القياسي.

يمكن التعرف على ثلاث أهداف أساسية للاقتصاد القياسي هي:¹

1/ تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة : إن تحليل واختبار النظريات الاقتصادية يعد هدفا رئيسيا من أهداف الاقتصاد القياسي، ولا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختبارا كميًا عدديًا يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

2/ رسم السياسات واتخاذ القرار : يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير المرونة والمعاملات الفنية والتكلفة الحدية والإيرادات الحدية، والميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار وغير ذلك. وتأسيسا على ذلك فإن معرفة القيم العددية لمعاملات النموذج المقدر تساعد على إجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب سواء علة مستوى المنشأة أو الدولة.

3/ التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل : يساعد الاقتصاد القياسي المختصين في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا. إن هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار من تنظيم الحياة الاقتصادية واتخاذ إجراءات معينة للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة، مثال ذلك، لو أرادت الحكومة معرفة الآثار المحتملة للسياسة النقدية على التضخم والبطالة، وما هو الأثر المتوقع لزيادة أسعار السلع البديلة أو المكملة على الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية، حيث أن الاقتصاد

¹ - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص19.

القياسي سوف يحدد مستوى الكمية فيما إذا كان مرتفعاً أو منخفضاً وهكذا لبقية الظواهر الاقتصادية وما يتعلق بها مستقبلاً.

المطلب الثالث : منهاج الاقتصاد القياسي:

يحدد منهاج الاقتصاد القياسي وفق المراحل التالية:¹

1/ تكوين النموذج القياسي : يقصد بتشكيل النموذج القياسي تكوين الصيغة الرياضية (الكمية) للمشكلة المدروسة التي تربط بين الظاهرة المدروسة والعناصر التي تتحكم فيها، وتحديد طبيعة هذه الصيغة. ينطلق تكوين النموذج من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع). نعبر عن هذه العلاقات النظرية في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات: $y = f(x_1, x_2, \dots, x_n)$. بحيث نرسم لكل عنصر أو عامل بمتغير.

2/ تقدير النموذج القياسي : إن تقدير النموذج القياسي، المشكل في المرحلة السابقة، يعني محاولة الوصول إلى تقديرات كمية لمعاملاته (أي معاملات المعادلة أو الدالة المقترحة). كما أن اختيار نوع المعادلة بدون تحديد الثوابت التي تتضمنها لا يفيدنا قطعاً في دراسة هذه العلاقة. لذلك كان لا بد من القيام بإجراء حسابات لتحديد ثوابت المعادلة المختارة. إن أي ثابت في المعادلة (الدالة) المختارة يمكن أن يأخذ قيمة متعددة وغير منتهية وبالتالي فإننا سنكون أمام لانهاية من المعادلات التي لها نفس النوع المختار سابقاً. لذلك فمن الطبيعي جداً عند تحديد قيم تلك الثوابت أن نبحث عن قيمة لكل منها بحيث نحصل على معادلة معينة (ذات ثوابت محددة) وتمثل العلاقة المدروسة أفضل تمثيل. إن عملية التقدير هذه تعني البحث عن تلك القيم بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

¹ - مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق، ص 11.

3/ تقييم النموذج القياسي : قبل استخدام النموذج القياسي المقدر يجب التأكد من جودة تقدير هذا النموذج. يتم هذا التقييم من خلال بعض الاختبارات الرئيسية مثل اختبار المعنوية الاقتصادية، المعنوية الإحصائية، جودة الأداء العام وغيرها.

4/ استخدام النموذج القياسي : يعني هذا الجزء استعمال النماذج القياسية المحصل عليها في إجراء مختلف أنواع التقديرات والتوقعات لتطور الظواهر المدروسة في المستقبل. أي حساب قيم المتغير التابع في المستقبل بإعطاء قيم للمتغيرات المستقلة.

المطلب الرابع : علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.

للاقتصاد القياسي علاقة وثيقة بالنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، الإحصاء الاقتصادي، والإحصاء الرياضي، إن هذه الفروع تتكامل من أجل توفير قيم عددية لمعلومات المتغيرات الاقتصادية المختلفة، إلا أن أيًا من هذه الفروع لا يعد بديلاً عن الاقتصاد القياسي¹، إذن من الواضح أن علم الاقتصاد القياسي يعتمد على ثلاثة علوم هي:

1- علم الاقتصاد، وهذا أمر طبيعي، إذ إن الاقتصاد القياسي هو أحد فروع هذا العلم. فالنظرية الاقتصادية تشير عموماً إلى وجود علاقات معينة بين متغيرات اقتصادية كالعلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعرها وأسعار السلع البديلة مثلاً، وتحتاج عملية قياس تلك العلاقات إلى اختيار نماذج قياسية لتمثيلها.

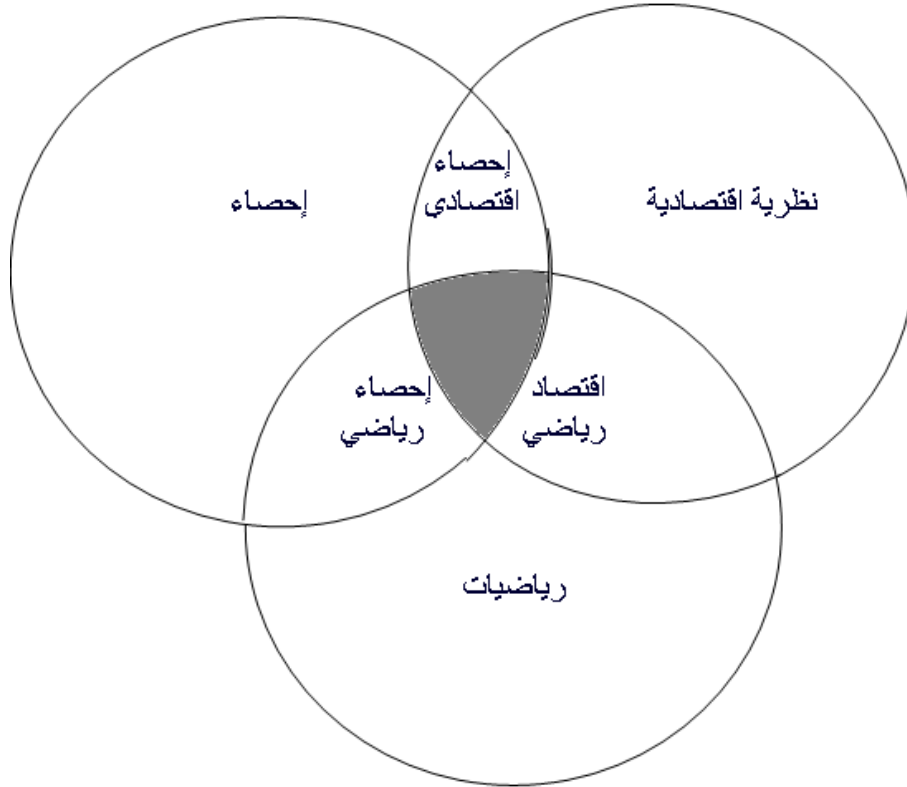
2- الرياضيات بما توفره من نماذج رياضية يختار الاقتصاد القياسي ما يناسب منها وفق أسس معينة للوصول إلى نموذج لتمثيل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة. ومن الطبيعي أن يكون بعض تلك النماذج أقل جودة في التعبير عن الواقع المعقد من بعضها الآخر.

3- الإحصاء بما يوفره من أدوات أساسية في القياس كالتالي تتعلق بطرائق الاستدلال الإحصائي مثلاً.

ويمكننا توضيح ما سبق ذكره من خلال الشكل التالي :

¹ - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص20.

شكل رقم 06 : الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى.



المصدر: د. حسين علي بخيت، د. سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص21.

الاقتصاد القياسي والنماذج الرياضية¹:

النموذج الاقتصادي هو تبسيط رياضي لحالة واقعية معقدة في المجتمع يفترض أن يعكس حقيقة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية الداخلة فيه. ويتوقف عدد هذه العلاقات على الأهداف المتوخاة من النموذج وعلى درجة التفصيل المرغوب في الحصول عليها. وتتشترك النماذج الاقتصادية عامة بخصائص معينة منها:

أ - الافتراض أن سلوك المتغيرات الاقتصادية يتحدد بواسطة مجموعة معادلات تعرف بالمعادلات المتزامنة simultaneous equations.

ب - الافتراض أن النموذج المقترح تطبيقه يؤلف أكثر من مجرد تبسيط رياضي لحالة معقدة في الواقع.

¹ - www.arab-ency.com/04/02/2011

ج - افتراض أن يساعد فهم النموذج المطبق على فهم سلوك متغيرات النموذج في المستقبل. بمعنى أنه يساعد على إجراء التنبؤات المستقبلية حول مستويات تلك المتغيرات.

وتقسم النماذج الاقتصادية الرياضية إلى:

1- النموذج الخطي البسيط :

يعدّ النموذج الخطي البسيط أبسط أشكال النماذج الرياضية، فهو يتضمن متغيرين فقط أحدهما متغير تفسيري ويرمز له عادة بالرمز X ، والثاني متغير تابع ويرمز له بالرمز Y . كما في النموذج ذي الرقم (1):

$$Y_i = A + BX_i + U_i \quad (1)$$

حيث (i) هي متغير يعبر عن رقم المشاهدة في المجتمع $(i=1,2,3,\dots,N)$ أو في العينة $(i=1,2,3,\dots,n)$ ، وإن N و n تمثلان عدد وحدات المجتمع أو العينة على التوالي في الظاهرة المدروسة.

في هذا النموذج الخطي البسيط يمكن الافتراض، مثلاً، أن X_i تمثل الدخل التصرفي للأسرة (i) في حين تمثل Y_i الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي لهذه الأسرة. أما A و B فهما معلمان أو ثابتان يمثل الأول متوسط مستوى الإنفاق الاستهلاكي عندما يكون الدخل التصرفي صفراً، ويمثل الثاني متوسط مقدار التأثير في Y عندما تتغير X بمقدار وحدة واحدة.

وأخيراً يعرف U_i بحد الخطأ أو المتغير العشوائي الذي يأخذ قيمة موجبة لدى أسرة تنفق أكثر من متوسط إنفاق الأسر المماثلة لها في الدخل وقيمة سالبة عند إنفاقها أقل من ذلك المتوسط وقيمة الصفر إذا ساوى إنفاقها متوسط إنفاق الأسر المماثلة لها في مستوى الدخل. وتبقى القيمة المتوقعة لهذا المتغير العشوائي ويرمز لها بالرمز $E(U_i)$ مساوية للصفر دائماً.

إن إدخال المتغير العشوائي U_i في النموذج الاقتصادي له عدة مسوغات أهمها:

أ - هناك الكثير من المتغيرات التي تؤثر في إنفاق الأسرة الاستهلاكي إلى جانب الدخل التصرفي في مثالنا هذا. وقد يتعذر قياس هذه المتغيرات أو ربما يحتاج ذلك إلى الكثير

من الجهد والوقت والمال. فعلى سبيل المثال، إن حجم الأسرة ومكان إقامتها (مدينة أو قرية) وتركيبها النوعي وحساب أعمار أفرادها ومستواهم الثقافي، وغير ذلك كلها عوامل تؤثر في مستوى إنفاقها الاستهلاكي إلى جانب الدخل التصرفي. وقد يكون تأثير هذه المتغيرات المحذوفة في المتغير التابع موجباً أو سالباً إلا أنها في المحصلة تأثيرات يفترض أنها ثانوية يعكسها حد الخطأ.

ب - من المتعذر التنبؤ بدقة باستجابة الأفراد للتغيرات التي تطرأ على دخولهم. فإذا تضاعف دخل الأسرة مثلاً فإن التنبؤ بتغير مستوى إنفاقها الاستهلاكي وتركيبه بدقة أمر في غاية الصعوبة. ثم إن حد الخطأ يفترض فيه أن يعكس أخطاء التنبؤ هذه.

ج - أخطاء قياس متغيرات العلاقة الحقيقية في المجتمع. إذ لا بد من ارتكاب أخطاء معينة في قياس قيم المتغيرات الاقتصادية في المسوح الإحصائية الميدانية. وتظهر تأثيرات أخطاء القياس هذه في المتغير العشوائي أيضاً.

ومع ذلك فإن إدخال المتغير العشوائي U_i في النموذج الاقتصادي يقتضي وضع بعض الافتراضات التي تتعلق بوسطه الحسابي (أو قيمته المتوقعة) وتباينه وتغاير قيمه المختلفة فيما بينها وتغاير قيمه المختلفة مع قيم المتغير (أو المتغيرات) التفسيري في النموذج.

2- النموذج الخطي المتعدد المتغيرات التفسيرية :

إن الحالة التي هي أكثر شيوعاً في الاقتصاد أن يكون المتغير التابع Y تابعاً لعدد من المتغيرات التفسيرية لا لمتغير واحد. وهذه هي حال العلاقة ذات الرقم (2) التي يطلق عليها علاقة الانحدار الخطي المتعدد.

$$Y_i = A + BX_i + CZ_i + U_i \quad (2)$$

إن Y_i في هذه العلاقة التي يفترض أنها تمثل كما في السابق الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة i ، تابعة ليس فقط للدخل التصرفي X_i لهذه الأسرة وإنما لمتغير آخر Z_i وهو عدد أفراد هذه الأسرة مثلاً. وقد يزيد عدد المتغيرات التفسيرية في النموذج على اثنين بحسب الظاهرة المدروسة وعلاقتها بالظواهر الأخرى.

إن الميزة الأساسية لعلاقات الانحدار الخطي المتعددة هي أنها تسمح بأن يعزل على حدة تأثير كل متغير تفسيري في النموذج. فعلى سبيل الاستئناس، تمثل B في النموذج ذي الرقم (2) متوسط مقدار التأثير في Y عندما تتغير X بمقدار وحدة واحدة مع بقاء المتغير Z على مستواه. كذلك تمثل C متوسط مقدار التأثير في Y عندما تتغير Z بمقدار وحدة واحدة مع بقاء X على مستواه. وقد يكون التأثير موجباً أو سالباً بحسب طبيعة العلاقة بين المتغير التابع وكل من المتغيرات التفسيرية. وتدل الإشارة الموجبة (+) على العلاقة الطردية بين المتغير التابع والمتغير التفسيري (المستقل) في حين تدل الإشارة السالبة (-) على العلاقة العكسية بينهما، أي إن الإشارة تبين اتجاه التأثير.

3- النماذج الرياضية غير الخطية :

تتعدد الصيغ غير الخطية في الاقتصاد القياسي، ويمكن دوماً ابتداء صيغ جديدة. وفيما يلي أمثلة قليلة على بعض الصيغ غير الخطية.

$$= A + BX_i^2 + U_i \quad (3)$$

$$= C + D \left(\frac{1}{X}\right) U_i \quad (4)$$

$$Y_i = FX_i^M U_i \quad (5)$$

إذ إن: A، B، C، D و F هي ثوابت تقدر قيمتها في النموذج المعني. وتشير هذه الصيغ إلى وجود علاقة غير خطية بين Y والمتغير التفسيري X في الصيغ الثلاث. ومع ذلك يلاحظ أن إعادة تعريف المتغير X^2 في النموذج ذي الرقم (3)، كأن نضع $X^2 = W$ ، يحول العلاقة الأصلية غير الخطية إلى علاقة خطية:

$$Y = A + BW_i + U_i$$

وإن استعمال التحويلة الرياضية اللوغاريتمية يحول العلاقة ذات الرقم (5) إلى علاقة خطية أيضاً:

$$\text{Log } Y_i = \text{Log } F + m \text{Log } X + \text{Log } U_i$$

أما الأسس التي يتم فيها اختيار صيغة غير خطية من دون أخرى فأهمها:

أ/ انسجام الصيغة الرياضية مع النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وغالباً ما تساعد هذه النظرية في اختيار المتغيرات التي تدخل في العلاقة، كما تساعد في تحديد تأثير كل متغير تفسيري في التابع على حدة.

ب/ مراعاة العلاقة التي تعكسها المشاهدات الإحصائية حول الظاهرة أو الظواهر المدروسة، إذ قد ترجح هذه العلاقة صيغة من دون غيرها بين الصيغ المقبولة نظرياً.

ج/ البساطة التي تتجلى في اختيار أبسط الصيغ الرياضية بين الصيغ المقبولة. لعدم اختيار معادلة من الدرجة الثانية إذا كانت معادلة من الدرجة الأولى تفي بالغرض، وعدم اختيار معادلة من الدرجة الثالثة إذا كانت المعادلة من الدرجة الثانية مناسبة.

4 - نموذج المعادلات المتزامنة.

بغية توضيح مفهوم هذا النوع من النماذج الاقتصادية الرياضية في التحليل الاقتصادي الكلي، نتبع ما يلي:

1/ إن الكمية المعروضة من سلعة ما ويرمز لها عادة بالرمز Q_s هي الكمية التي يقبل المنتجون بإنتاجها وبيعها من أجل مستوى معين من الأسعار P مثلاً. أي إن Q_s تابع للسعر P ، ويعبر عن ذلك رياضياً بالعلاقة:

$$Q_s = F(P) \quad (6)$$

2/ إن الكمية المطلوبة من هذه السلعة ويرمز لها بالرمز Q_d هي الكمية التي يقبل المستهلكون شراءها من أجل السعر P . أي إن Q_d تابع للسعر P ، ويعبر عن ذلك رياضياً بالعلاقة:

$$Q_d = G(P) \quad (7)$$

ويلاحظ في العلاقتين (6) و(7) أن المتغير التفسيري هو P ، ومع ذلك فإن كون كل من المقدارين Q_s و Q_d تابعاً لـ P لا يعني بالضرورة تشابه شكل علاقة التبعية رياضياً.

3/ يستدعي استقرار السعر في السوق تساوي الكميتين المعروضة والمطلوبة من هذه السلعة، أي يجب تحقق العلاقة:

$$Q_d = Q_s = Q_0 \quad (8)$$

إذ تمثل Q_0 مستوى التوازن بين العرض والطلب من أجل السعر P . تؤلف هذه المعادلات الثلاث (6) و(7) و(8) ما يسمى بنموذج المعادلات المتزامنة، فهو نموذج أكثر واقعية في التعبير عن العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع قياسياً بنماذج المعادلة الواحدة. ومع ذلك فإن صعوبة تقدير ثوابت هذا النوع من النماذج الرياضية يجعلها أقل جاذبية واستعمالاً من غيرها.

15 طرق التقدير الإحصائية لمعلمت النموذج:

إن من أشهر الطرق المستخدمة في تقدير النماذج القياسية هي طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares (OLS)، لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من الطرق الأخرى. وكان أول استخدام لها سنة 1805 من طرف Legendre في قياسات علم الفلك.¹

وبخصوص الانحدار المتعدد، فإن هذه الطريقة تعد الأنسب للتقدير في ضوء الفرضيات الأنفة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الطريقة التقديرية تستند إلى فروض أخرى تجعلها أكثر نجاعة وفاعلية أهمها:

- البيانات المجمعة حول الظاهرة تظهر تأثيرها على المتغير التابع.
- أن تكون العلاقة بين X و Y مشخصة ومحددة
- أن تكون العلاقة صحيحة علمياً وخالية من الأخطاء القياسية والاقتصادية وأطلق عليها المربعات الصغرى لأنها تسعى إلى تصغير مربعات الأخطاء أو البواقي و تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية على إيجاد قيم المقدرات (\hat{a}, \hat{b}) الخاصة بالمعدلة $(\hat{Y} = \hat{a}X_i + \hat{b})$ ، التي يكون فيها مجموع مربعات الأخطاء $\sum_{i=1}^n \bar{U}_i^2$ عند قيمته الدنيا :

$$\begin{aligned} \bar{U} &= Y_i - \hat{Y}_i \\ &= Y_i - \hat{a}X_i - \hat{b} \end{aligned}$$

¹ - طروبيا ندير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971-2006)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وع التسيير وع التجارية، جامعة وهران، 2009-2010، ص144.

نقوم باستخدام مجموع مربعات الأخطاء عوض مجموع الأخطاء حتى لا تلغي القيم السالبة القيم الموجبة أو العكس، وتتم الخطوات الرياضية لإيجاد مربعات الأخطاء كالتالي :

$$Y_i = aX_i + b + U_i$$

$$U_i = Y_i - \hat{a}X_i - \hat{b}$$

$$s(\hat{a}, \hat{b}) = \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{a}X_i - \hat{b})^2$$

ويمكن إيجاد المقدرات (\hat{a}, \hat{b}) بتدنية المقدار $s(\hat{a}, \hat{b})$ وذلك عبر الاشتقاق الجزئي ومعادلته بالصفر.

أولا : نقوم بتبسيط المقدار $(Y_i - \hat{a}X_i - \hat{b})^2$ ليكون :

$$\begin{aligned} (Y_i - \hat{a}X_i - \hat{b})^2 &= \{-\hat{b} + (y_i - \hat{a}x)\}^2 \\ &= (-\hat{b})^2 + 2(-\hat{b})(y_i - \hat{a}x_i) + (y_i - \hat{a}x_i)^2 \\ &= \hat{b}^2 - 2\hat{b}y_i + 2\hat{b}\hat{a}x_i + \{y_i^2 - 2y_i\hat{a}x_i + (\hat{a}x_i)^2\} \end{aligned}$$

ثانيا : نبحث عن مشتقة $s(\hat{a}, \hat{b})$ بالنسبة ل \hat{b} أي المقدار $(\frac{\partial s(\hat{a}, \hat{b})}{\partial \hat{b}})$:

$$\begin{aligned} (\frac{\partial s(\hat{a}, \hat{b})}{\partial \hat{b}}) &= (2\hat{b} - 2y_i + 2\hat{a}x_i + 0) \\ &= 2(\hat{b} - y_i + \hat{a}x_i) \end{aligned}$$

نضع هذا المقدار يساوي الصفر (0) ونضرب الطرفين في (-1/2) نجد أن :

$$(y_i - \hat{b} - \hat{a}x_i) = 0$$

$$y_i - \hat{b} - \hat{a}x_i = 0$$

$$y_i = \hat{b} + \hat{a}x_i \dots\dots\dots(1)$$

ثالثا : نبحث عن مشتقة $s(\hat{a}, \hat{b})$ بالنسبة ل \hat{a} أي المقدار $\frac{\partial s(\hat{a}, \hat{b})}{\partial \hat{a}}$ بنفس الطريقة السابقة

فنحصل على :

$$(y_i \cdot x_i) = b \ x_i + a \ x_i^2 \dots \dots \dots (2)$$

تسمى المعادلتين (1) و (2) بالمعادلتين الطبيعييتين للمربعات الصغرى. بحل جملة هذين المعادلتين نجد قيمة كل من \hat{a}, \hat{b} المطلوبتين لتحقيق شرط المربعات الصغرى على النحو التالي :

$$a = \frac{n \sum (y_i \cdot x_i) - (\sum y_i) \cdot (\sum x_i)}{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2}$$

$$b = \bar{y} - a\bar{x}$$

وبحساب قيم \hat{a}, \hat{b} نستطيع صياغة المعادلة الخاصة بالحالة المدروسة.

المبحث الثالث : الدراسة القياسية.

إن دراسة تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، و من خلال المعطيات الخاصة بنا في هذه الدراسة، يدخل في إطار ما يسمى بالسلاسل الزمنية، وانطلاقا من هذا فان المتغير المستقل (x) في هذه الحالة سيكون سعر الصرف، أما المتغير التابع (y) سيكون رصيد ميزان المدفوعات.

كما أن دراسة علاقة التبعية (سبب، نتيجة) بين متغيرات معروضة في شكل سلاسل زمنية، هي واحدة من اعقد المسائل في النمذجة القياسية، وذلك باعتبار أن كل حد من حدود السلسلة الزمنية يحتوي على ثلاث مكونات : الاتجاه العام، التقلبات الدورية والموسمية، والمكون العشوائي، و لذلك سنعتمد على نموذج الانحدار الخطي في دراسة هذه العلاقة¹.

معطيات الدراسة عبارة عن سلسلتين زمنيتين، إحداهما تمثل تطور قيم سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، والأخرى تمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك خلال فترة الدراسة 2000-2008، ويمكن عرض هذه المعطيات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6) : تطور سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من 2000-2008.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
قيمة سعر صرف الدينار لكل 01 دولار	75.32	77.27	79.69	77.38	72.07	73.36	72.65	69.37	64.57

مصدر البيانات :

Bank of ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N°11 Septembre 2010, p 15, 20.

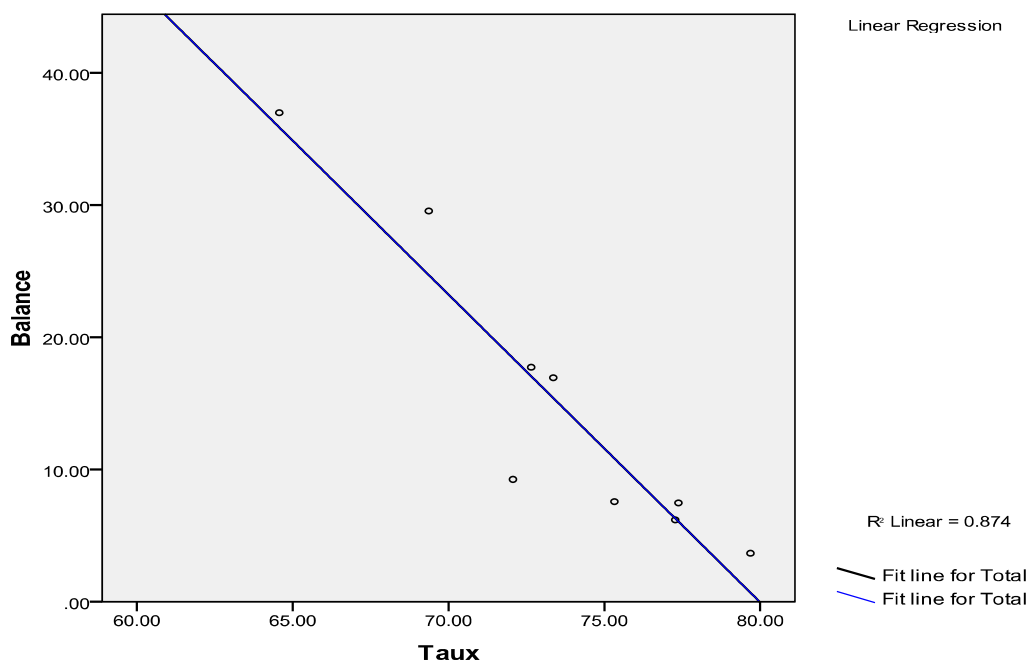
Bank of ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N°01 Septembre 2007, p 10 15.

¹ - مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق، ص288.

المطلب الأول : تكوين النموذج القياسي.

من اجل إمكانية تكوين المعادلة التي تعبر عن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، يجب أولاً تمثيل المعطيات الخاصة بتطور المؤشرين بيانياً، أي نقوم قبل كل شيء برسم شكل الانتشار للنقاط الهندسية التي إحداثياتها الأزواج المرتبة لقيم (y, x) أي النقاط (y_i, x_i) . بتوصيل النقاط الهندسية نحصل على المنحنى الطبيعي لتطور رصيد ميزان المدفوعات (y) نتيجة لتغير سعر الصرف (x) . المنحنى الطبيعي يسمح لنا بالتعرف على طبيعة الاتجاه العام لتطور الظاهرة المدروسة. إذا كان شكل الانتشار يشبه أو يقارب خط مستقيم، عندها نقترح تمثيل تلك العلاقة بمعادلة مستقيم. أما إذا كان شكل الانتشار يختلف عن الخط المستقيم فإننا نقترح في هذه الحالة معادلة أخرى غير مستقيمة لتمثيل هذه العلاقة¹.

والشكل الموالي يوضح لنا المنحنى الطبيعي لتطور رصيد ميزان المدفوعات نتيجة لتغير سعر الصرف، وفقاً للجدول السابق.

شكل رقم 07 : الانتشار الهندسي للنقاط التي إحداثياتها (x, y) 

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS

¹ - مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل مطولة، مرجع سابق، ص 18.

إن التمثيل البياني لبيانات الجدول يشبه إلى حد ما خط مستقيم، إذن فالعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات هي علاقة خطية تمثل بالمعادلة التالية :

$$Y_i = ax_i + b + U_i$$

حيث أن :

Y_i : تمثل رصيد ميزان المدفوعات (المتغير التابع).

x_i : تمثل سعر الصرف (المتغير المستقل).

a : تمثل معامل سعر الصرف، ويقاس الأثر الحدي لسعر الصرف على ميزان المدفوعات.

b : تمثل الحد الثابت، وتعبر عن نسبة رصيد ميزان المدفوعات عندما تكون نسبة سعر الصرف معدومة.

U_i : تمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ، وينتج عن الأخطاء المرتكبة أو إهمال بعض العوامل المستقلة الأخرى المؤثرة في الدراسة.

المطلب الثاني : تقدير النموذج القياسي.

في هذه المرحلة سنبحث عن إيجاد قيم المعاملات الخاصة بالنموذج (a, b) ، ويمكن الحصول عليها بعدة طرق مختلفة، سنختار نحن طريقة المربعات الصغرى باعتبارها تعطي أفضل تقديرات خطية غير متحيزة.

وكما سبق وذكرنا في المبحث الأول، فإنه بكل جملة المعادلتين الطبيعيين للمربعات الصغرى، نجد قيمة كل من \hat{a} ، \hat{b} المطلوبتين لتحقيق شرط المربعات الصغرى على النحو التالي :

$$a = \frac{n \sum (y_i \cdot x_i) - (\sum y_i) \cdot (\sum x_i)}{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2}$$

$$b = \bar{y} - a\bar{x}$$

قبل حساب a و b، نلاحظ هنا أن سلسلتي النموذج لهما وحدتي قياس مختلفتين، الدولار (الخاص بتقدير سعر الصرف) و المليار دولار (الخاص بتقدير رصيد ميزان المدفوعات). لهذا نقوم بإعداد الجدول التالي الخاص بتوحيد مقاييس القياس :

جدول رقم (7) : التجانس بين المتغيرات (توحيد وحدة القياس).

				y	x
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	سعر الصرف (الدولار)	$\frac{y_i - \bar{y}}{\sigma_y}$	$\frac{x_i - \bar{x}}{\sigma_x}$	$\left(\frac{y_i - \bar{y}}{\sigma_y}\right) * 100$	$\left(\frac{x_i - \bar{x}}{\sigma_x}\right) * 100$
7.57	75.32	-0.05649441	0.08446739	-5.64944102	8.44673862
6.19	77.27	-0.06693267	0.17597372	-6.69326657	17.5973721
3.66	79.69	-0.08606947	0.28953543	-8.60694673	28.9535429
7.47	77.38	-0.05725081	0.18113562	-5.72508056	18.1135617
9.25	72.07	-0.04378697	-0.06804317	-4.37869688	-6.80431722
16.94	73.36	0.01437983	-0.00750821	1.43798315	-0.75082121
17.73	72.65	0.02035535	-0.0408259	2.03553545	-4.08259033
29.55	69.37	0.10976128	-0.19474425	10.9761282	-19.4744252
36.99	64.57	0.16603709	-0.41999061	16.6037094	-41.9990615

المصدر : من إعداد الطالب.

مع العلم أن قيمة المتوسط والتباين لكل سلسلة حسبت ببرنامج spss وكانت النتائج كالتالي :

أ/ السلسلة (y) :

Statistics

Balance

N	Valid	9
	Missing	0
	Mean	15.0389
	Variance	132.206

وهذه النتيجة تشير إلى أن :

$$\bar{y} = 15.0389$$

$$\sigma_y = 132.206$$

ب/ السلسلة (x) :

Statistics		
Taux		
N	Valid	9
	Missing	0
	Mean	73.5200
	Variance	21.310

وهذه النتيجة تشير إلى أن :

$$\bar{x} = 73.52$$

$$\sigma_x = 21.31$$

إذن من خلال الجدول السابق يتضح أن السلسلتين الجديتين لتقدير a و b هما : (x) و (y)، و قمنا بضرب حدود هاتين السلسلتين في (100) من اجل تقليل عدد الأرقام بعد الفاصلة، و تحسين صورة السلسلتين فقط.

بعد إدخال بيانات هاته السلسلتين في برنامج spss، نتحصل على النتائج التالية :

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-8.405E-6	1.100		.000	1.000
	x	-.375	.054	-.935	-6.970	.000

a. Dependent Variable: y

من خلال هذه النتائج يمكننا استخراج القيم التالية :

$$b = -8.40 \cdot 10^{-6}$$

$$a = -0.375$$

قيمة المعاملات (a = -0.375) و (b = -8.40*10⁻⁶)، تعني بان معادلة الانحدار الخاصة بتقدير رصيد ميزان المدفوعات تكون على الشكل التالي :

$$y = -0.375x - (8.405 \cdot 10^{-6})$$

المطلب الثالث : تقييم النموذج القياسي.

يقصد بتقييم النموذج القياسي، التأكد من جودة الأداء العام لهذا النموذج وتقييم مدى الدقة التي تمثل فيها هذه المعادلة الانحدارية العلاقة المفروضة بين المؤشرين x و y ، وهذا من خلال ما يسمى باختبار المعنوية الإحصائية، لكن قبل هذا يجب أولاً دراسة وقياس درجة العلاقة الارتباطية بين x و y .

أولاً. حساب معامل الارتباط (r_{xy}) :

معامل الارتباط يعطى من خلال العلاقة التالية :

$$r_{xy} = \frac{\sum(x_i - \bar{x}).(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\{\sum(x_i - \bar{x})^2\}.\{\sum(y_i - \bar{y})^2\}}}$$

هذا المعامل يعطينا فكرة عن العلاقة الارتباطية بين x و y ، فيما إذا كانت قوية أو ضعيفة، طردية أو عكسية، وبصفة عامة نستطيع التعبير عن ذلك كالتالي :

- عندما يكون $r_{xy}=1+$ تكون العلاقة الارتباطية بين x و y طردية وقوية جداً.

- عندما يكون $r_{xy}=1-$ تكون العلاقة الارتباطية بين x و y عكسية وقوية جداً.

- عندما يكون $r_{xy}=0$ تكون العلاقة الارتباطية بين x و y معدومة.

وبالرجوع إلى برنامج spss نحصل على النتيجة التالية :

Correlations

		y	x
y	Pearson Correlation	1	-.935**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	9	9
x	Pearson Correlation	-.935**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	9	9

$$r = -0.935$$

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

هذه النتيجة بالنسبة لمعامل الارتباط ($r = -0.935$)، تعني أن هناك ارتباط قوي بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، ولكنه عكسي في نفس الوقت.

لكن هذه القيمة المرتفعة لمعامل الارتباط لا تسمح لنا بحد ذاتها بالقول أن سعر الصرف يؤثر بشكل كبير في ميزان المدفوعات، وهذا لان القيمة الكبيرة لمعامل الارتباط قد تكون ناتجة عن ارتباط قيم السلسلتين الزمنيتين بالزمن، أو لان لهما اتجاهين عامين. للتحقق من وجود اتجاه عام للسلسلتين أو عدمه، نقوم بحساب الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين حدود كل سلسلة.

ثانيا. حساب الارتباط الذاتي من المرتبة الأولى : لحساب حساب الارتباط الذاتي من المرتبة الأولى نعتد على العلاقات التالية :

أ/ بالنسبة للسلسلة (y) :

$$r_1^y = \frac{\sum (y_t - \bar{y}_1)(y_{t-1} - \bar{y}_2)}{\sqrt{\sum (y_t - \bar{y}_1)^2 \cdot \sum (y_{t-1} - \bar{y}_2)^2}}$$

حيث :

$$\bar{y}_1 = \frac{\sum_{t=2}^n y_t}{n-1}$$

$$\bar{y}_2 = \frac{\sum_{t=2}^n y_{t-1}}{n-1}$$

ب/ بالنسبة للسلسلة (x) :

$$r_1^x = \frac{\sum (x_t - \bar{x}_1)(x_{t-1} - \bar{x}_2)}{\sqrt{\sum (x_t - \bar{x}_1)^2 \cdot \sum (x_{t-1} - \bar{x}_2)^2}}$$

حيث :

$$\bar{x}_1 = \frac{\sum_{t=2}^n x_t}{n-1}$$

$$\bar{x}_2 = \frac{\sum_{t=2}^n x_{t-1}}{n-1}$$

والبيانات الخاصة بتقدير الارتباط الذاتي لكل سلسلة موضحة في الجدول الموالي :

جدول رقم (8): البيانات الإحصائية الخاصة بحساب الارتباط الذاتي لكل سلسلة.

Y (رصيد ميزان م)	X (سعر الصرف)	y_t	y_{t-1}	x_t	x_{t-1}
-5.64944102	8.44673862	-	-	-	-
-6.69326657	17.5973721	-6.69326657	-5.6494102	17.5973721	8.44673862
-8.60694673	28.9535429	-8.60694673	-6.69326657	28.9535429	17.5973721
-5.72508056	18.1135617	-5.72508056	-8.60694673	18.1135617	28.9535429
-4.37869688	-6.80431722	-4.37869688	-5.72508056	-6.80431722	18.1135617
1.43798315	-0.75082121	1.43798315	-4.37869688	-0.75082121	-6.80431722
2.03553545	-4.08259033	2.03553545	1.43798315	-4.08259033	-0.75082121
10.9761282	-19.4744252	10.9761282	2.03553545	-19.4744252	-4.08259033
16.6037094	-41.9990615	16.6037094	10.9761282	-41.9990615	-19.4744252

المصدر : من إعداد الطالب.

و كانت النتائج (حسب برنامج spss) كالتالي :

		Correlations	
		VAR00006	VAR00007
VAR00006	Pearson Correlation	1	.934**
	Sig. (2-tailed)		.001
	N	8	8
VAR00007	Pearson Correlation	.934**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	
	N	8	8

أ/ بالنسبة للسلسلة (y) :

$$r_1^y = 0.934$$

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

هذه القيمة (0.934) للارتباط الذاتي من المرتبة الأولى بالنسبة للسلسلة (y) تدل على وجود ارتباط قوي بين حدود السلسلة، والسنة السابقة لها مباشرة (1999)، وتؤكد أن لهذه السلسلة اتجاه عام.

ب/ بالنسبة للسلسلة (x) :

Correlations

		VAR00008	VAR00009
VAR00008	Pearson Correlation	1	.788
	Sig. (2-tailed)		.020
	N	8	8
VAR00009	Pearson Correlation	.788	1
	Sig. (2-tailed)	.020	
	N	8	8

$$r_1^* = 0.788$$

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

هذه القيمة (0.788) بالنسبة للارتباط الذاتي من المرتبة الأولى لحدود السلسلة (x) تدل على وجود ارتباط قوي بين حدود هذه السلسلة، والسنة السابقة لها مباشرة (1999)، وتؤكد أن لهذه السلسلة اتجاه عام أيضا.

إذن النتيجة المحصل عليها سابقا للعلاقة الارتباطية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات لا يمكن الاعتماد عليها في تكوين نموذج الانحدار الخطي، ويمكن القول أن تلك النتيجة كانت مغلوطة.

الخطوة الموالية تقتضي منا القضاء على الاتجاه العام لهذين السلسلتين (x,y).

ثالثا. التخلص من الاتجاه العام للسلسلتين x و y .

تتعدد الطرق التي تمكنا من التخلص من الاتجاه العام للسلاسل الزمنية، وسنختار طريقة الفروقات المتتالية، وهذا لسهولة تفسير النتائج المحصل عليها من خلالها، رغم انه يعاب عليها أيضا اختصارها لعدد الحدود المشكلة للسلسلة الزمنية.

تعتمد طريقة الفروقات المتتالية على تعويض الحدود الأصلية للسلسلة الزمنية بحدود سلسلة الفروقات المطلقة المتتالية بين حدود السلسلة.
وقيم هذه الفروقات موضحة في الجدول الموالي :

جدول رقم (9) : البيانات الإحصائية الخاصة بطريقة الفروقات المتتالية.

y	X	y	x	y _t	y _{t-1}	x _t	x _{t-1}
-5.64944102	8.44673862	-	-	-	-	-	-
-6.69326657	17.5973721	-1.04382555	9.15063348	-	-	-	-
-8.60694673	28.9535429	-1.91368016	11.3561708	-1.91368016	-1.04382555	11.3561708	9.15063348
-5.72508056	18.1135617	2.88186617	-10.8399812	2.88186617	-1.91368016	-10.8399812	11.3561708
-4.37869688	-6.80431722	1.34638368	-24.9178789	1.34638368	2.88186617	-24.9178789	-10.8399812
1.43798315	-0.75082121	5.81668003	6.05349601	5.81668003	1.34638368	6.05349601	-24.9178789
2.03553545	-4.08259033	0.5975523	-3.33176912	0.5975523	5.81668003	-3.33176912	6.05349601
10.9761282	-19.4744252	8.94059275	-15.3918349	8.94059275	0.5975523	-15.3918349	-3.33176912
16.6037094	-41.9990615	5.6275812	-22.5246363	5.6275812	8.94059275	-22.5246363	-15.3918349

المصدر : من إعداد الطالب.

من خلال الجدول يتضح لنا أن السلسلتين اللتين سوف تعوضان السلسلتين الأصليتين هما (tx) و (ty).

نقوم بحساب الارتباط الذاتي لحدود هذين السلسلتين، وهذا للتأكد من عدم احتوائهما على اتجاه عام.

رابعاً. حساب الارتباط لذاتي من المرتبة الأولى للسلسلتين (x) و (y).
أ/ بالنسبة للسلسلة (y) :

$$r_1^{\Delta ty} = \frac{\sum(\Delta ty - y_1)(\Delta t_{-1}y - y_2)}{\sqrt{\sum(\Delta ty - \bar{y}_1)^2 \cdot \sum(\Delta t_{-1}y - \bar{y}_2)^2}}$$

حيث :

$$y_1 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta ty}{n'-1}$$

$$\bar{y}_2 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta t_{-1}y}{n'-1}$$

النتيجة المحصل عليها هي :

Correlations

		dy	dy1
Dy	Pearson Correlation	1	.140
	Sig. (2-tailed)		.765
	N	7	7
dy1	Pearson Correlation	.140	1
	Sig. (2-tailed)	.765	
	N	7	7

$$r_1^{\Delta y} = 0.140$$

قيمة معامل الارتباط الذاتي بالنسبة للسلسلة (y) تعد ضعيفة جدا (0.140)، وهي بذلك تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود السلسلة (ty)، وليس لها أي اتجاه عام.

ب/ بالنسبة للسلسلة (tx) :

$$r_1^{\Delta tx} = \frac{\sum(\Delta tx - \bar{x}_1)(\Delta t_{-1}x - \bar{x}_2)}{\sqrt{\sum(\Delta tx - \bar{x}_1)^2 \cdot \sum(\Delta t_{-1}x - \bar{x}_2)^2}}$$

حيث :

$$\bar{x}_1 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta tx}{n'-1}$$

$$\bar{x}_2 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta t_{-1}x}{n'-1} ;$$

النتيجة المحصل عليها هي :

Correlations

		dx	dx1
Dx	Pearson Correlation	1	.211
	Sig. (2-tailed)		.650
	N	7	7
dx1	Pearson Correlation	.211	1
	Sig. (2-tailed)	.650	
	N	7	7

$$r_1^{\Delta x} = 0.211$$

هذه القيمة (0.2110) بالنسبة للارتباط الذاتي من المرتبة الأولى لحدود السلسلة (x) تعد ضعيفة نوعا ما، وتدل على عدم وجود أي ارتباط بين حدود هذه السلسلة، إذن فهي تؤكد أن السلسلة ليس لها اتجاه عام.

إذن يمكننا الآن الاعتماد على السلسلتين (x) و (y) في دراسة العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وهذا بتقدير نموذج الانحدار الخاص بالسلسلتين (x) و (y). ولتكن معادلته هي :

$$\hat{y} = a' \Delta x + b'$$

خامسا. تقدير النموذج الخاص بالسلسلتين (x) و (y).

1/ تقدير المعاملات :

نقوم بتقدير معاملات هذا النموذج بالاعتماد على بيانات السلسلتين (x) و (y).
وباستعمال برنامج spss نحصل على النتائج التالية :

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.955	1.376		1.421	.205
VAR00015	-.131	.093	-.498	-1.407	.209

a. Dependent Variable: VAR00014

Correlations

		VAR00014	VAR00015
VAR00014	Pearson Correlation	1	-.498
	Sig. (2-tailed)		.209
	N	8	8
VAR00015	Pearson Correlation	-.498	1
	Sig. (2-tailed)	.209	
	N	8	8

من خلال هذه النتائج يمكن استخراج القيم التالية :

$$a' = -0.131$$

$$b' = 1.955$$

$$t_b = 1.421$$

$$t_a = -1.407$$

$$r_{x y} = -0.498$$

$$r^2 = (r_{x y})^2 = (-0.498)^2 = 0.248$$

إذن معادلة الانحدار الخاصة بالسلسلتين x و y هي :

$$y = -0.131x + 1.955$$

2/ تحليل النتائج.

من النموذج المقدر يتضح لنا أن المعلمة (b) والتي تمثل الحد الثابت، تشير إلى أنه عندما تكون نسبة سعر الصرف معدوم، فإن نسبة رصيد ميزان المدفوعات تكون في حدود (1.955%). أما معلمة سعر الصرف (a) والمقدرة بـ (-0.131) تشير إلى أنه عندما يتغير سعر الصرف بنسبة (1%) يتغير رصيد ميزان المدفوعات بنسبة (0.8136%) و هذا في الاتجاه المعاكس. بالنسبة لمعامل الارتباط هذه النتيجة (- 0.498) تقودنا إلى القول أن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات هي علاقة ضعيفة نوعاً ما، إضافة إلى أنها عكسية في نفس الوقت، وهذا بخلاف ما رأيناه سابقاً عند حساب معامل الارتباط للسلاسل الأصلية، التي كانت تعاني من مشكل الاتجاه العام.

أما بالنسبة لمعامل التحديد فإن نتيجة (0.248)، تعني بان 24% فقط من التغير الحاصل في ميزان المدفوعات، يرجع سببه إلى التغير في سعر الصرف، أما باقي التغيرات (76%) فهي ترجع إلى عوامل أخرى مستقلة لم نتطرق لها في هذا النموذج.

3/ تقييم النموذج.

1/3. تقييم معنوية النموذج :

لتقييم معنوية النموذج نتطرق إلى اختبار فيشر (f)، هذا الاختبار يسمح لنا باختبار الفرضية H_0 حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية للنموذج، أين نحسب F_c ونقارنها مع قيمة F_t الجدولية عند مستوى المعنوية المطلوبة (5%) ودرجة الحرية (n-m-1) حيث m هي عدد المتغيرات المستقلة. فإذا كانت $f_t > f_c$ نقبل H_0 ، مع العلم أن H_0 تعني الطبيعة العشوائية للنموذج.

$$f_c = \frac{r^2/m}{1 - r^2/(n - m - 1)} = \frac{0.248/1}{(1 - 0.248)/(8 - 1 - 1)}$$

$$= 1.978$$

$$f_{t(0.05)}(1,6) = 5.99$$

نلاحظ أن $f_c < f_t$ ، أذن نقبل الفرضية H_0 ، وتعني عدم وجود علاقة خطية جوهرية بين المتغيرات وان صيغة النموذج لم تكن موفقة.

2/3. تقييم معنوية معاملات النموذج :

إن إجراء هذا التقييم يتم بواسطة حساب مقياس ستيودنت (t) لكل معامل، ثم إجراء الاختبار H_0 حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية لمعاملات النموذج المقترح. فإذا كانت t_c (المحسوبة) أكبر من t_t (الجدولية)، نرفض H_0 وإذا حدث العكس نقبل H_0 ، مع العلم أن H_0 تعني الطبيعة العشوائية لمعاملات النموذج.

$$t_b = 1.421$$

$$t_a = -1.407$$

نقارن القيم المحسوبة مع القيم الجدولية عند درجة حرية (8-1-1) ومستوى معنوية =0.05

$$t_{(6, 0.05)} = 2.446$$

نلاحظ أن $t_t > t_c$ ، بالنسبة لكلا المعاملين a' و b' ، هذه المقارنة تسمح لنا بقبول الفرضية H_0 التي تعني بان معاملات النموذج ذات طبيعة عشوائية ولا تتمتع بمعنوية إحصائية.

نتيجة 1 :

نستنتج في النهاية أنه لا يمكننا الاعتماد على هذا النموذج للتنبؤ بقيم ميزان المدفوعات انطلاقاً من قيم سعر الصرف، لكن يمكننا تفسير هذه النتيجة من جانبين اثنين. أما الجانب الأول، فيشير إلى عدم وجود علاقة خطية مباشرة ووحيدة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات. وأما الجانب الثاني، فإن سعر الصرف يمارس تأثيراً شديداً على عوامل اقتصادية أخرى، كحجم التجارة الخارجية أو أسعار البترول مثلاً، أين نجد أن هذه الأخيرة تحدد وتفسر بشكل أوضح رصيد ميزان المدفوعات.

لذا سنقوم بإدخال متغيرة سعر البترول على هذا النموذج، ونلاحظ ماذا سيحصل.

المطلب الرابع : دراسة تأثير سعر الصرف وسعر البترول على ميزان المدفوعات.

قبل البدء في تقدير النموذج الخاص بهذه الدراسة، نستعرض أولاً المعطيات الخاصة بسعر البترول، خلال نفس فترة الدراسة (2000-2008).

جدول رقم (10) : تطور سعر البترول من 2000-2008 (الوحدة: دولار/البرميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البترول دولار/البرميل	28.77	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	66.06	74.66	98.96

مصدر البيانات:

Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin 2009,
Ueberreuter Print und Digimedia, Austria, 2010, p82.

أولاً. تكوين النموذج القياسي.

بيننا سابقاً أن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات هي علاقة خطية تمثل بالمعادلة التالية :

$$Y_i = ax_i + b + U_i$$

ولهذا سنحافظ على نفس الشكل الخطي للعلاقة، مع إدخال المتغير الجديد (سعر البترول)، والذي سنرمز له بالرمز (g)، لتصبح معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة بين سعر الصرف، وسعر البترول، كمتغيرتين مستقلتين، ورصيد ميزان المدفوعات كمتغيرة تابعة من الشكل التالي :

$$Y_i = ax_i + cg_i + b + U_i$$

حيث أن :

Y_i : تمثل رصيد ميزان المدفوعات (المتغير التابع).

x_i : تمثل سعر الصرف (المتغير المستقل الأول).

g_i : تمثل سعر البترول (المتغير المستقل الثاني).

a : تمثل معامل سعر الصرف، ويقاس الأثر الحدي لسعر الصرف على ميزان المدفوعات.

c : تمثل معامل سعر البترول، ويقاس الأثر الحدي لسعر البترول على ميزان المدفوعات.

b : تمثل الحد الثابت، وتعبّر عن نسبة رصيد ميزان المدفوعات عندما تكون نسبة كلا من سعر الصرف وسعر البترول معدومة.

U_i : تمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ، وينتج عن الأخطاء المرتكبة أو إهمال بعض العوامل المستقلة الأخرى المؤثرة في الدراسة.

ثانياً. تقدير النموذج.

من أجل إيجاد قيم المعاملات الخاصة بمعادلة الانحدار الخاصة بهذا النموذج، يجب أولاً إزالة وحدة القياس عن متغيرة سعر البترول، لتكون المتغيرات كلها متجانسة، بعد ذلك نقوم باختبار الارتباط الذاتي لحدود هذه المتغيرة، وفي حالة وجوده نقوم بإزالته، ثم بعد ذلك نقوم بإدخال هذه السلسلة في النموذج.

بالاعتماد على برنامج spss نجد أن :

Statistics

Ppétroul

N	Valid	9
	Missing	0
	Mean	48.8689
	Variance	697.445

$$\bar{g} = 48.8689$$

$$\sigma_g = 697.445$$

البيانات الخاصة بإزالة وحدة القياس عن متغيرة سعر البترول، واختبار الارتباط الذاتي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (11): البيانات الخاصة باختبار الارتباط الذاتي لحدود السلسلة (g).

G	$\left(\frac{g - \bar{g}}{\sigma_g}\right)$	$\left(\frac{g - \bar{g}}{\sigma_g}\right) * 100$	g _t	g _{t-1}
28.77	-0.0288179	-2.88178996		
24.74	-0.03459613	-3.4596133	-3.4596133	-2.88178996
24.91	-0.03435239	-3.43523862	-3.43523862	-3.4596133
28.73	-0.02887525	-2.88752518	-2.88752518	-3.43523862
38.35	-0.01508205	-1.50820495	-1.50820495	-2.88752518
54.64	0.00827463	0.8274631	0.8274631	-1.50820495
66.06	0.02464868	2.4648682	2.4648682	0.8274631
74.66	0.0369794	3.69794034	3.69794034	2.4648682
98.96	0.07182086	7.18208604	7.18208604	3.69794034

المصدر: من إعداد الطالب.

بعد إدخال بيانات العمودين (g_t) و (g_{t-1}) في برنامج spss، نتحصل على النتائج التالية:

تأثير سعر الصرف على ميزا

Correlations

		ppt	ppt1
ppt	Pearson Correlation	1	.973**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	8	8
ppt1	Pearson Correlation	.973**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	8	8

$$r_1^g = 0.973$$

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

قيمة معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (0.973)، الخاص بالسلسلة (g) مرتفعة جداً، وهذا يعني أن هناك ارتباط ذاتي بين حدود هذه السلسلة. لإزالة هذا الارتباط نعتمد على طريقة الفروقات، من خلال الجدول التالي:

جدول (12): إزالة الارتباط الذاتي لحدود السلسلة بالاعتماد على طريقة الفروقات.

g	$\left(\frac{g - \bar{g}}{\sigma_g}\right)$	$\left(\frac{g - \bar{g}}{\sigma_g}\right) * 100$	g
28.77	-0.0288179	-2.88178996	-
24.74	-0.03459613	-3.4596133	-0.57782334
24.91	-0.03435239	-3.43523862	0.02437468
28.73	-0.02887525	-2.88752518	0.54771344
38.35	-0.01508205	-1.50820495	1.37932023
54.64	0.00827463	0.8274631	2.33566805
66.06	0.02464868	2.4648682	1.6374051
74.66	0.0369794	3.69794034	1.23307214
98.96	0.07182086	7.18208604	3.4841457

المصدر: من إعداد الطالب.

إذن يمكن القول أن متغيرة سعر البترول ستمثل بقيم العمود (g) في هذا النموذج، ليصبح الشكل العام لمعطيات الدراسة كالآتي :

جدول (13) : بيانات السلاسل : (y) و (x) و (g) .

y	x	g
-1.04382555	9.15063348	-0.57782334
-1.91368016	11.3561708	0.02437468
2.88186617	-10.8399812	0.54771344
1.34638368	-24.9178789	1.37932023
5.81668003	6.05349601	2.33566805
0.5975523	-3.33176912	1.6374051
8.94059275	-15.3918349	1.23307214
5.6275812	-22.5246363	3.4841457

المصدر: من إعداد الطالب.

بعد إدخال بيانات الجدول السابق في برنامج spss نتحصل على النتائج التالية :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.652 ^a	.425	.194	3.3714868

a. Predictors: (Constant), DG, DX

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	41.929	2	20.965	1.844	.251 ^a
Residual	56.835	5	11.367		
Total	98.764	7			

a. Predictors: (Constant), DG, DX

b. Dependent Variable: DY

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.574	1.727		.333	.753
DX	-.059	.107	-.223	-.551	.605
DG	1.460	1.179	.502	1.238	.271

a. Dependent Variable: DY

من خلال هذه النتائج يمكن استخراج القيم التالية :

$$a = -0.059$$

$$c = 1.460$$

$$b = 0.574$$

$$f_c = 1.844$$

$$t_b = 0.333$$

$$t_a = -0.551$$

$$t_c = 1.238$$

$$r^2 = 0.425$$

1/ صياغة معادلة الانحدار :

من خلال القيم السابقة يمكن كتابة معادلة الانحدار الخاصة بهذا النموذج، على الشكل التالي :

$$y = -0.059x + 1.46g + 0.574$$

2/ تحليل النتائج.

من النموذج المقدر يتضح لنا أن المعلمة (b) والتي تمثل الحد الثابت، تشير إلى أنه عندما تكون نسبة كلا من سعر الصرف وسعر البترول معدومة، فإن نسبة رصيد ميزان المدفوعات تكون في حدود (0.574%). أما معلمة سعر الصرف (a) والمقدرة بـ (-0.059)، فتشير إلى أنه عندما يتغير سعر الصرف بنسبة (1%) يتغير رصيد ميزان المدفوعات بنسبة (0.259%) و هذا في الاتجاه المعاكس. وبالنسبة لمعلمة سعر البترول (c) والمقدرة بـ (1.46)، فإنها تشير إلى أنه عندما يتغير سعر البترول بنسبة (1%) فإن رصيد ميزان المدفوعات سوف يتغير أيضاً، وهذا بنسبة (1.46%) في نفس الاتجاه.

أما بالنسبة لمعامل التحديد فإن نتيجة (0.425)، تعني بان 42.5% من التغير الحاصل في ميزان المدفوعات، يرجع سببه إلى التغير في سعر الصرف، وسعر البترول.

ثالثاً. تقييم النموذج المقدر:

1/ تقييم معنوية النموذج :

نعتمد دائماً في تقييم معنوية النموذج، على اختبار فيشر، انطلاقاً من الفرضية H_0 حول الطبيعة العشوائية للنموذج، وهذا من خلال مقارنة (f_c) مع (f_t) .
وجدنا أنفاً أن :

$$f_c = 1.844$$

نقوم الآن بحساب f_t ، عند مستوى معنوية (5%) ودرجة الحرية $(m, n-m-1)$ حيث m هي عدد المتغيرات المستقلة.

$$F_{t(0.05)}(2, 5) = 5.79$$

نلاحظ أن $f_c < f_t$ ، إذن نقبل الفرضية H_0 ، وتعني عدم وجود علاقة خطية جوهرية بين المتغيرات، وان معادلة النموذج لم تصل بعد إلى الصيغة المثالية لها.

2./ تقييم معنوية معاملات النموذج :

كما ذكرنا سابقاً، نعتمد في هذا التقييم على اختبار ستيودنت لكل معامل، ثم إجراء الاختبار H_0 حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية لمعاملات النموذج المقترح. وهذا بمقارنة القيم المحسوبة مع القيم الجدولية لكل للمعاملات.
إن إجراء هذا التقييم يتم بواسطة حساب مقياس ستيودنت (t) لكل معامل، ثم إجراء الاختبار H_0 حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية لمعاملات النموذج المقترح. فإذا كانت t_c (المحسوبة) أكبر من t_t (الجدولية)، نرفض H_0 وإذا حدث العكس نقبل H_0 ، مع العلم أن H_0 تعني الطبيعة العشوائية لمعاملات النموذج.

$$t_b = 0.333$$

$$t_a = -0.551$$

$$t_c = 1.238$$

نقارن القيم المحسوبة مع القيم الجدولية عند درجة حرية (8-2-1) ومستوى معنوية
=0.05

$$t_{(5, 0.05)} = 2.57$$

نلاحظ أن $t_t > t_c$ ، بالنسبة لكل المعاملات، هذه المقارنة تسمح لنا بقبول الفرضية H_0 التي تعني بان معاملات النموذج لا تزال ذات طبيعة عشوائية ولم تتمتع بالمعنوية الإحصائية بعد.

نتيجة 2 :

رغم أن النموذج لم يتمتع بمعنوية إحصائية بعد، إلا انه بعد إدخال متغيرة سعر البترول، لاحظنا أن قيمة معامل التحديد ارتفعت بشكل ملحوظ من 0.248 إلى 0.425، وبذلك ارتفعت نسبة تفسير المتغيرتين المستقلتين للمتغيرة التابعة، أي أن تقدير النموذج الثاني لرصيد ميزان المدفوعات افصل من تقدير النموذج الأول. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على مدى الدور الذي يلعبه سعر البترول في تحديد رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

ملاحظة : كل القيم المحصل عليها ببرنامج spss تم التأكد منها عن بالطريقة التقليدية (اليدوية)، والجداول الخاصة بهذه الطريقة مدرجة في الملحقات، مع العلم أن كل النتائج كانت متشابهة إلى حد كبير، وان اختلفت فهي تختلف في الرقم الثالث أو الرابع بعد الفاصلة فقط.

خلاصة الفصل :

شهد ميزان المدفوعات الجزائري، عدة اختلالات متتالية جراء الأزمة البترولية في منتصف الثمانينات، وقد لجأت السلطات آنذاك إلى تخفيض قيمة الدينار للحد من هذه الاختلالات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات. إلا أن هذا الإجراء لم يحقق الهدف المنشود. وقد تكررت هذه الاختلالات في السنوات الأخيرة، وهذا نتيجة للازمة المالية، التي أثرت بشكل كبير في القيمة الحقيقية للدولار، ما جعل السلطات تسعى إلى زيادة حجم الصادرات النفطية، ومحاولة ترقية الصادرات خارج المحروقات، من أجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

و قد سعينا في هذه الدراسة القياسية، واعتمادا على نموذج الانحدار الخطي البسيط إلى تحديد العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، لكننا لم نتوصل إلى صياغة موضوعية لنموذج يترجم العلاقة بين المتغيرين، وهذا لأننا لم نأخذ عدد كافي من المتغيرات المستقلة التي لها علاقة بميزان المدفوعات، لكننا أخذنا فكرة عامة عن طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مفادها أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر عكسيا بتغيرات سعر الصرف، وان كان التأثير ليس كبيرا.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول انه كلما كان عدد المتغيرات المستقلة (التي لها صلة حقيقية بالمتغير التابع)، اكبر كلما كان النموذج المقدر اقرب منه إلى الواقع ويمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير التابع، وهذا ما لاحظناه بعد إضافة متغيرة سعر البترول إلى النموذج.

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات في الحياة الاقتصادية الحديثة، وهو عرضة للعديد من التغيرات اليومية تقريبا، إن لم نقل الظرفية، وقد تختلف هذه التغيرات من حيث طبيعة مصدرها، فهناك تغيرات يفرضها سوق الصرف، وهناك تغيرات تقوم بها السلطة النقدية في إطار ما يسمى بالرقابة على الصرف. لكن هذا الاختلاف في مصدر تغير سعر الصرف لم يمنع من تأثر ميزان المدفوعات في كلا الحالتين.

فبالنسبة للحالة الأولى، حيث كان التغير مقصودا، أي عن طريق سياسات تقوم بها السلطات النقدية، يسيطر عليها سياسة التخفيض، و تستخدم هذه السياسة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، و تتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، و استخدمت في الجزائر خلال فترة تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف هيئة بريتون وودز خلال التسعينات. أو من خلال سياسة الرقابة على الصرف، التي بمقتضاها تقوم السلطات النقدية بالتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف، أي ظروف الطلب و العرض.

أما بالنسبة للحالة الثانية، فالتغيرات ناجمة عن تغير أسعار الصرف بصورة تلقائية، نتيجة لظروف أسواق الصرف، من خلال التقلبات العالمية في أسعار الصرف، خاصة تقلبات صرف اليورو مقابل الدولار، و تأثيرها على التوازن الخارجي للبلدان التي عملتها على صلة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الأسواق.

و لهذا تسعى كل دولة للمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، لان اختلاله خاصة حالة العجز فيه يعني أن المتحصلات من العالم الخارجي اقل من المدفوعات، فهي تستورد سلعا و خدمات اكبر مما تسمح بها قدراتها، و تزداد بذلك مديونيتها تجاه العالم

الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية و مخاطر، كما أن وجود عجز يعني أن السياسات الاقتصادية المطبقة لم تنجح في تحقيق أهدافها.

نتائج البحث:

إن أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

- تكمن أهمية سعر الصرف، في كونه أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الإقتصادات، فضلا عن كونه أداة هامة في تخفيض الموارد بين مختلف القطاعات.
- يعبر الاختلال في ميزان المدفوعات، عن وجود خلل في الاقتصاد، و بالتالي وجوب اتخاذ إجراءات أو سياسات لتسوية هذا الخلل.
- يكمن تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، في اعتباره وسيلة لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وهذا من خلال خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية حسب الحاجة.
- سعر الصرف عامل ضروري و أساسي لتعديل ميزان المدفوعات، لكن غير كافي إذ يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية اقتصادية كلية شاملة، لتحقيق الأثر الايجابي المرجو.
- لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية للدينار خاصة في ما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات.
- النتائج الايجابية المحقق خلال السنوات الأخيرة خاصة استعادة التوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)، لم يكن نتيجة لسياسة تخفيض العملة أو إلى أي سياسات أخرى بقدر ما هي ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

- تؤدي تقلبات سعر صرف اليورو مقابل الدولار إلى خسائر هامة تؤثر سلباً على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.
- من خلال الدراسة القياسية تبين أن سعر الصرف له تأثير ملحوظ على ميزان المدفوعات، لكن هذا التأثير كان عكسي فكلما زاد سعر صرف الدينار مقابل الدولار، انخفض رصيد ميزان المدفوعات والعكس صحيح.
- إن التأثير في ميزان المدفوعات ليس محصوراً على سعر الصرف فقط، بل هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في ميزان المدفوعات مثل سعر البترول.

التوصيات و الاقتراحات:

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراسة تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات يمكن أن نقدم التوصيات و الاقتراحات التالية:
- تفادي اللجوء إلى الاستدانة بشكل مكثف كما تم في السابق و العمل على تخفيض المديونية الخارجية إلى مستوى مقبول، لان خدماتها تثقل كاهل الجزائر كما أنها احد أهم الأسباب التي أدت إلى عجز ميزان المدفوعات.
- تنويع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات، فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعات الإستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكن جداً بتضافر جهود الجميع، ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.
- العمل من اجل منح الدينار قابلية التحويل على المستوى الدولي.
- اتخاذ إجراءات للحد من خسائر الصرف الناجمة عن تقلب صرف اليورو مقابل الدولار، خاصة من خلال تنشيط أسواق الصرف الآجلة.

- تنويع الواردات من خارج منطقة اليورو للحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار لليورو.
- تنويع العملات الصعبة المكونة لاحتياطيات الصرف، والعمل على أن يكون مستوى الاحتياطي من وسائل الدفع الخارجية أعلى من حجم الديون بشكل دائم.
- العمل مع الدول المنتجة للنفط للمحافظة على أسعار المحروقات الحالية، لأنها ليست مرتفعة كما يعتقد البعض. بل القيمة الحقيقية للدولار هي التي انخفضت بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه في السابق.

أفاق البحث:

المتتبع لخطوات هذا البحث المتواضع، يلاحظ أن دراستنا لتأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات هي دراسة على مستوى الاقتصاد الكلي، و يمكن لهذا الموضوع أن يمتد ليشمل المستوى الجزئي، أي معالجة موضوع تأثير سعر الصرف على المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها عون اقتصادي يتأثر بالتغيرات التي تمس سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بفروقات الصرف بين مختلف العملات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أ. باللغة العربية :

1/ الكتب:

1. الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
2. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
3. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 2003.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
5. بول أ. سامويلسون، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ترجمة د. مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1993.
6. حسين عمر، المدخل الى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1998.
7. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
8. دومينيك سالفاتور، نظريات ومساائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة الأستاذ الدكتور محمد رضا، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط4، 1998.
9. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
10. ريمون برتران، ترجمة: محمود بهير انسي، الاقتصاد المالي الدولي، دار المعرفة، القاهرة، 1975.
11. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

12. سامي عفيفي حاتم، دراسة في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.
13. شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
14. شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994.
15. عادل احمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998.
16. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة-الإسكندرية، 2000، ص124.
17. عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
18. عبد الرحمان يسري احمد، د. إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، محمد جابر محسن، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
19. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006.
20. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003.
21. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2000.
22. عرفان تقي الحسن، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
23. فرانسيس جيرونيلام، الاقتصاد الدولي، ترجمة د.محمد عزيز و د.محمود سعيد الفاخري، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1991.

24. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، ط1، عمان، 2001.
25. كامل بكري كامل بكري، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، بيروت، 2002.
26. كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001.
27. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
28. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2006.
29. محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
30. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 1990.
31. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
32. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1991.
33. محمود يونس، إسماعيل احمد الشناوي، احمد أبو الفتوح الناقه، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1995.
34. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
35. محمود يونس، نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986.
36. مدحت محمد العقاد، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

37. مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
38. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
39. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ج: 1، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1993.
40. ناصف إيمان عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
41. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الاردن، ط1، 2007.
42. نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية.
43. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

2/ الأطروحات:

44. الجوزي جميلة، ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
45. السعيد عناني، "أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006/2005.
46. بن قدور علي، "دراسة اثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة، 2005/2004.

47. بوغزالة محمد بشير، أثار برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي على تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1989-1998، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
48. طروبيا ندير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971-2006)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وع التجارية، جامعة وهران، 2009-2010.
49. كمال العقريب، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدية، 2006.
50. علالي بدر الدين، مواجهة المؤسسة الاقتصادية لمخاطر الصرف حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 1999 - 2000.
51. عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البلدية، 2005.
52. يوسف عبد القادر، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، 2000.

3/ المجالات والقوانين:

53. الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة مستغانم.
54. بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف.

55. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة الشلف.
56. محمود حميدات، خليلي كريم زين الدين، سياسة وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، العدد 3.
57. قانون 86-12 لسنة 1986، المتعلق بنظام البنوك والقروض.
58. التنظيم رقم 95-07 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المعدل والمعوض للتنظيم رقم 92-04 المؤرخ في 22 مارس المتعلق بمراقبة الصرف.
59. التنظيم رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المتعلق بسوق الصرف.
60. التعلية رقم 79-95 المؤرخة في 27 ديسمبر 1995 المتضمنة لتنظيم وسير سوق الصرف ما بين البنوك.

ب. باللغة الأجنبية :

A. ouvrages:

61. Raymond .r & Charssard a, les relations économiques et monétaires international, la revue banque édition, éditeur 3^{eme}, paris, 1998.
62. Roger dehem, précis d'économie international, édition dunod, paris, 1998.

b. Périodique et revue et article instruction:

63. Bank of ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N°11 Septembre 2010.
64. Bank of ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, N°01 Septembre 2007.
65. Banque des règlements internationaux et FMI.

(1) Afrique du sud, Brésil, Chilie, Philippines, Pologne, R-Tchèque, Russe, Thaïlande.

(2) Hongrie, Inde, Malaisie et Mexique.

66. BOUZAR Chabha, l'histoire mouvementée du taux de change du DINAR, BULLETIN d'information, n° 1+3, université Mouloud MAMMARI de Tizi-Ouzou, 1998.

67. CEM KARACADAG, Rupaduhagupta, Gilda Fernandez et shogoishi, « Des taux fixes aux taux flottants une aventure a tenter ».

68. Ilmane MC, note de travail sur l'opportunité de dévaluer le dinar algérien les cahiers de la reforme, tome 05, 2 eme édition enay, 1990.

69. International, vol 41, N° 04, décembre 2004.

70. Revue, finances et développement, publication trimestrielle, di fonds monétaire.

71. Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin 2009, Ueberreuter Print und Digimedia, Austria, 2010.

72. A. Hiouani, " le marché interbancaire des changes en algerie ", média-bank, n°24, juin-juillet 1996.

ج. المواقع الالكترونية :

73. www.arab-ency.com

74. www.bank-of-algeria.dz

75. www.ons.dz

الأملاح

1/ حساب قيمة a ، b ، (r_{xy}) ، الخاصة بالسلسلتين (x_i) و (y_i) :

$$a = \frac{n \sum (y_i \cdot x_i) - (\sum y_i) \cdot (\sum x_i)}{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2}$$

$$b = \bar{y} - a\bar{x}$$

$$r_{xy} = \frac{\sum (x_i - \bar{x}) \cdot (y_i - \bar{y})}{\sqrt{\{\sum (x_i - \bar{x})^2\} \cdot \{\sum (y_i - \bar{y})^2\}}}$$

لإيجاد القيم المطلوبة في العلاقات السابقة نقوم بإعداد الجدول التالي :

	x_i	y_i	$(x_i)(y_i)$	x_i^2	$(x_i - \bar{x})$	$(x_i - \bar{x})^2$	$(y_i - \bar{y})$	$(y_i - \bar{y})^2$	$(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})$
2000	8,44673862	-5,64944102	-47,7193516	71,3473933	8,44673864	71,3473937	-5,64943262	31,9160889	-47,7192808
2001	17,5973721	-6,69326657	-117,783902	309,667505	17,5973721	309,667506	-6,69325817	44,7997049	-117,783755
2002	28,9535429	-8,60694673	-249,201601	838,307646	28,9535429	838,307648	-8,60693833	74,0793874	-249,201358
2003	18,1135617	-5,72508056	-103,7016	328,101117	18,1135617	328,101118	-5,72507216	32,7764512	-103,701448
2004	-6,80431722	-4,37869688	29,7940426	46,2987328	-6,8043172	46,2987325	-4,37868848	19,1729128	29,7939853
2005	-0,75082121	1,43798315	-1,07966825	0,56373249	-0,75082119	0,56373246	1,43799155	2,0678197	-1,07967452
2006	-4,08259033	2,03553545	-8,31025734	16,6675438	-4,08259031	16,6675436	2,03554385	4,14343877	-8,31029159
2007	-19,4744252	10,9761282	-213,753788	379,253237	-19,4744252	379,253236	10,9761366	120,475575	-213,753951
2008	-41,9990615	16,6037094	-697,340212	1763,92117	-41,9990615	1763,92117	16,6037178	275,683445	-697,340565
	-0,0000002	-0,0000756	-1409,09634	3754,12807		3754,12807		605,114823	-1409,09634

*التطبيق العددي :

$$\bar{x} = \frac{\sum x_i}{n} = \frac{-0.0000002}{9} = -0.000000022$$

$$\bar{y} = \frac{\sum y_i}{n} = \frac{-0.0000756}{9} = -0.0000084$$

$$a = \frac{n \sum (y_i \cdot x_i) - (\sum y_i) \cdot (\sum x_i)}{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2} = a = \frac{9(-1409.09634) - (-0.0000756)(-0.0000002)}{9(3754.12807) - (0.0000002)^2}$$

$$a = \frac{-12681.867}{33787.1527} \Rightarrow a = -0.3753$$

$$b = \bar{y} - a\bar{x} = (-0.0000084) - (-0.3753)(-0.00000022) \Rightarrow b = -0.0000084$$

$$r_{xy} = \frac{\sum (x_i - \bar{x}) \cdot (y_i - \bar{y})}{\sqrt{\{\sum (x_i - \bar{x})^2\} \cdot \{\sum (y_i - \bar{y})^2\}}} = \frac{-1409,09634}{\sqrt{(3754,12807)(605,114823)}} = 0.9349$$

2/ حساب الارتباط الذاتي لكل سلسلة:

أ/ بالنسبة للسلسلة (y) :

$$r_1^y = \frac{\sum (y_t - \bar{y}_1)(y_{t-1} - \bar{y}_2)}{\sqrt{\sum (y_t - \bar{y}_1)^2 \cdot \sum (y_{t-1} - \bar{y}_2)^2}}$$

$$\bar{y}_1 = \frac{\sum_{t=2}^n y_t}{n-1}$$

$$\bar{y}_2 = \frac{\sum_{t=2}^n y_{t-1}}{n-1}$$

ب/ بالنسبة للسلسلة (x) :

$$r_1^x = \frac{\sum (x_t - \bar{x}_1)(x_{t-1} - \bar{x}_2)}{\sqrt{\sum (x_t - \bar{x}_1)^2 \cdot \sum (x_{t-1} - \bar{x}_2)^2}}$$

$$\bar{x}_1 = \frac{\sum_{t=2}^n x_t}{n-1}$$

$$\bar{x}_2 = \frac{\sum_{t=2}^n x_{t-1}}{n-1}$$

والبيانات الخاصة بتقدير الارتباط الذاتي لكل سلسلة موضحة في الجدول الموالي :

السنوات	y_t	x_t	y_{t-1}	y_{t-1}	x_t	x_{t-1}	$(y_t - y_1)$	$(y_t - y_1)^2$
2000	-5,64944102	8,44673862	-	-	-	-	-	-
2001	-6,69326657	17,5973721	-6,69326657	-5,6494102	17,5973721	8,44673862	-7,39943725	54,7516716
2002	-8,60694673	28,9535429	-8,60694673	-6,69326657	28,9535429	17,5973721	-9,31311741	86,7341559
2003	-5,72508056	18,1135617	-5,72508056	-8,60694673	18,1135617	28,9535429	-6,43125124	41,3609925
2004	-4,37869688	-6,80431722	-4,37869688	-5,72508056	-6,80431722	18,1135617	-5,08486756	25,8558781
2005	1,43798315	-0,75082121	1,43798315	-4,37869688	-0,75082121	-6,80431722	0,73181247	0,53554949
2006	2,03553545	-4,08259033	2,03553545	1,43798315	-4,08259033	-0,75082121	1,32936477	1,76721069
2007	10,9761282	-19,4744252	10,9761282	2,03553545	-19,4744252	-4,08259033	10,2699575	105,472027
2008	16,6037094	-41,9990615	16,6037094	10,9761282	-41,9990615	-19,4744252	15,8975387	252,731737
			5,64936546	-16,6037541	-8,44673876	41,9990614		569,209223

$(y_{t-1} - y_2)$	$(y_{t-1} - y_2)^2$	$(y_t - y_1)(y_{t-1} - y_2)$	$(x_t - x_1)$	$(x_t - x_1)^2$	$(x_{t-1} - x_2)$	$(x_{t-1} - x_2)^2$	$(x_t - x_1)((x_{t-1} - x_2))$
-	-	-	-	-	-	-	-
-3,57394093	12,7730538	26,4451516	18,6532145	347,942409	3,19685595	10,219888	59,6316396
-4,6177973	21,3240519	43,0060884	30,0093853	900,563203	12,3474894	152,460495	370,540567
-6,53147746	42,6601978	42,0055725	19,1694041	367,466052	23,7036602	561,863508	454,38504
-3,64961129	13,3196626	18,5577901	-5,74847487	33,0449633	12,863679	165,474238	-73,9465356
-2,30322761	5,30485742	-1,68553069	0,30502114	0,0930379	-12,0541999	145,303735	-3,67678579
3,51345242	12,3443479	4,67065987	-3,02674798	9,16120333	-6,00070388	36,0084471	18,1626183
4,11100472	16,9003598	42,2198438	-18,4185829	339,244194	-9,332473	87,0950523	171,890927
13,05159747	170,344197	207,488276	-40,9432192	1676,34719	-24,7243079	611,2914	1012,29276
	294,970728	382,707852		3673,86226		1769,71676	2009,28023

*التطبيق العددي :

- بالنسبة للسلسلة (y) :

$$\bar{y}_1 = \frac{\sum_{t=2}^n y_t}{n-1} = \frac{5.64936546}{8} = 0.70617068$$

$$\bar{y}_2 = \frac{\sum_{t=2}^n y_{t-1}}{n-1} = \frac{-16.6037541}{8} = -2.07546927$$

$$r_1^y = \frac{\sum (y_t - \bar{y}_1)(y_{t-1} - \bar{y}_2)}{\sqrt{\sum (y_t - \bar{y}_1)^2 \cdot \sum (y_{t-1} - \bar{y}_2)^2}} = \frac{382.707852}{\sqrt{(569.209223)(294.970728)}} = 0.9339$$

- بالنسبة للسلسلة (x) :

$$\bar{x}_1 = \frac{\sum_{t=2}^n x_t}{n-1} = \frac{-8.44673876}{8} = -1.05584235$$

$$\bar{x}_2 = \frac{\sum_{t=2}^n x_{t-1}}{n-1} = \frac{41.990614}{8} = 5.24988267$$

$$r_1^x = \frac{\sum (x_t - \bar{x}_1)(x_{t-1} - \bar{x}_2)}{\sqrt{\sum (x_t - \bar{x}_1)^2 \cdot \sum (x_{t-1} - \bar{x}_2)^2}} = \frac{2009.28023}{\sqrt{(3673.86226)(1769.71676)}} = 0.7880$$

3/ التلخص من الاتجاه العام للسلسلتين x، y و بالاعتماد على طريقة الفروقات.

أ/ بالنسبة للسلسلة (y) :

$$r_1^{\Delta ty} = \frac{\sum (\Delta ty - \bar{y}_1)(\Delta t_{-1}y - \bar{y}_2)}{\sqrt{\sum (\Delta ty - \bar{y}_1)^2 \cdot \sum (\Delta t_{-1}y - \bar{y}_2)^2}}$$

$$\bar{y}_1 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta ty}{n'-1}$$

$$\bar{y}_2 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta t_{-1}y}{n'-1}$$

ب/ بالنسبة للسلسلة (tx) :

$$r_{\Delta tx} = \frac{\sum(\Delta tx - \bar{x}_1)(\Delta t_{-1}x - \bar{x}_2)}{\sqrt{\sum(\Delta tx - \bar{x}_1)^2 \sum(\Delta t_{-1}x - \bar{x}_2)^2}}$$

$$\bar{x}_1 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta tx}{n' - 1} =$$

$$\bar{x}_2 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta t_{-1}x}{n' - 1}$$

والبيانات الخاصة بتقدير الارتباط الذاتي لكل سلسلة بالاعتماد على طريقة الفروقات

موضحة في الجدول الموالي :

	y_t	x_t	Δy	Δx	Δy_t	Δy_{t-1}	Δx_t	Δx_{t-1}	$(\Delta y_t - \bar{y}_1)$
2000	-5,64944102	8,44673862	-	-	-	-	-	-	-
2001	-6,69326657	17,5973721	-1,04382555	9,15063348	-	-	-	-	-
2002	-8,60694673	28,9535429	-1,91368016	11,3561708	-1,91368016	-1,04382555	11,3561708	9,15063348	-5,24181958
2003	-5,72508056	18,1135617	2,88186617	-10,8399812	2,88186617	-1,91368016	-10,8399812	11,3561708	-0,44627325
2004	-4,37869688	-6,80431722	1,34638368	-24,9178789	1,34638368	2,88186617	-24,9178789	-10,8399812	-1,98175574
2005	1,43798315	-0,75082121	5,81668003	6,05349601	5,81668003	1,34638368	6,05349601	-24,9178789	2,48854061
2006	2,03553545	-4,08259033	0,5975523	-3,33176912	0,5975523	5,81668003	-3,33176912	6,05349601	-2,73058712
2007	10,9761282	-19,4744252	8,94059275	-15,3918349	8,94059275	0,5975523	-15,3918349	-3,33176912	5,61245333
2008	16,6037094	-41,9990615	5,6275812	-22,5246363	5,6275812	8,94059275	-22,5246363	-15,3918349	2,29944178
					23,296976	16,6255692	-59,5964336	-27,9211638	

$(\Delta y_t - \bar{y}_1)^2$	$(\Delta y_{t-1} - \bar{y}_2)$	$(\Delta y_{t-1} - \bar{y}_2)^2$	$(\Delta y_t - \bar{y}_1)(\Delta y_{t-1} - \bar{y}_2)$	$(\Delta x_t - \bar{x}_1)$	$(\Delta x_t - \bar{x}_1)^2$	$(\Delta x_{t-1} - \bar{x}_2)$	$(\Delta x_{t-1} - \bar{x}_2)^2$	$(\Delta x_t - \bar{x}_1)(\Delta x_{t-1} - \bar{x}_2)$
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
27,4766725	-3,41890687	11,6889242	17,92129297	19,869947	394,814795	13,1393712	172,643075	261,078609
0,19915981	-4,28876148	18,393475	1,913959524	-2,32620497	5,41122956	15,3449085	235,466217	-35,6954024
3,92735581	0,50678485	0,25683088	-1,00432379	-16,4041027	269,094584	-6,85124351	46,9395376	112,388502
6,19283437	-1,02869764	1,05821883	-2,55995585	14,5672722	212,205421	-20,9291412	438,028952	-304,880498
7,45610602	3,44159871	11,8446017	-9,39758511	5,18200711	26,8531977	10,0422337	100,846458	52,0389264
31,4996324	-1,77752902	3,15960942	-9,97629867	-6,87805867	47,3076911	0,65696857	0,4316077	-4,51866837
5,2874325	6,56551143	43,1059403	15,09701129	-14,0108601	196,3042	-11,4030972	130,030626	159,767199
82,0391934		89,5076004	11,99410037		1151,99112		1124,38647	240,178668

*التطبيق العددي :

- بالنسبة للسلسلة (y) :

$$\bar{y}_1 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta t y}{n' - 1} = \frac{23.296976}{7} = 3.32813942$$

$$\bar{y}_2 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta t_{-1} y}{n' - 1} = \frac{16.6255692}{7} = 2.37508132$$

$$r_1^{\Delta t y} = \frac{\sum (\Delta t y - \bar{y}_1)(\Delta t_{-1} y - \bar{y}_2)}{\sqrt{\sum (\Delta t y - \bar{y}_1)^2 \cdot \sum (\Delta t_{-1} y - \bar{y}_2)^2}} = \frac{11.99410037}{\sqrt{(82.0391934)(89.5076004)}} = 0.1399$$

- بالنسبة للسلسلة (tx) :

$$\bar{x}_1 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta t x}{n' - 1} = \frac{-59.5964336}{7} = -8.51377623$$

$$\bar{x}_2 = \frac{\sum_{t=3}^{n'} \Delta t_{-1} x}{n' - 1} = \frac{-27.9211638}{7} = -3.98873769$$

$$r_1^{\Delta t x} = \frac{\sum (\Delta t x - \bar{x}_1)(\Delta t_{-1} x - \bar{x}_2)}{\sqrt{\sum (\Delta t x - \bar{x}_1)^2 \cdot \sum (\Delta t_{-1} x - \bar{x}_2)^2}} = \frac{240.178668}{\sqrt{(1151.99112)(1124.38647)}} = 0.2110$$

4/ تقدير معاملات (a, b) النموذج الخاص بالسلسلتين (x) و (y) .

$$a' = \frac{n \sum (\Delta y_i \cdot \Delta x_i) - (\sum \Delta y_i) \cdot (\sum \Delta x_i)}{n \sum \Delta x_i^2 - (\sum \Delta x_i)^2}$$

$$b' = \bar{\Delta y} - a' \bar{\Delta x}$$

والبيانات الخاصة بتقدير هذه المعاملات موضحة في الجدول الموالي :

	Δy_i	Δx_i	$(\Delta y_i)(\Delta x_i)$	$(\Delta x_i)^2$
2000	-	-	-	-
201	-1,04382555	9,15063348	-9,55166503	83,7340931
2002	-1,91368016	11,3561708	-21,7320788	128,962615
2003	2,88186617	-10,8399812	-31,2393751	117,505192
2004	1,34638368	-24,9178789	-33,5490255	620,900689
2005	5,81668003	6,05349601	35,2112494	36,6448139
2006	0,5975523	-3,33176912	-1,9909063	11,1006855
2007	8,94059275	-15,3918349	-137,612128	236,908582
2008	5,6275812	-22,5246363	-126,75922	507,35924
	22,2531504	-50,4458001	-327,223149	1743,11591

*التطبيق العددي :

$$a' = \frac{n \sum (\Delta y_i \cdot \Delta x_i) - (\sum \Delta y_i) \cdot (\sum \Delta x_i)}{n \sum \Delta x_i^2 - (\sum \Delta x_i)^2} = \frac{8(-327.223149)}{8(1743.11591) - (-50.4458001)^2} = -0.1311$$

$$\overline{\Delta x} = \frac{\sum (\Delta x_i)}{n} = \frac{-50.4458001}{8} = -6.30572502$$

$$\overline{\Delta y} = \frac{\sum (\Delta y_i)}{n} = \frac{22.2531504}{8} = 2.7816438$$

$$b' = \overline{\Delta y} - a' \overline{\Delta x} = (2.7816438) - (-0.1311)(-6.30572502) = 1.9549$$

5/ اختبار الارتباط الذاتي لحدود السلسلة (g).

$$r_1^g = \frac{\sum (g_t - \bar{g}_1)(g_{t-1} - \bar{g}_2)}{\sqrt{\sum (g_t - \bar{g}_1)^2 \cdot \sum (g_{t-1} - \bar{g}_2)^2}} = \frac{2009.28023}{\sqrt{(3673.86226)(1769.71676)}} = 0.7880$$

$$\bar{g}_1 = \frac{\sum_{t=2}^n g_t}{n-1} = \frac{-8.44673876}{8} = -1.05584235$$

$$\bar{g}_2 = \frac{\sum_{t=2}^n g_{t-1}}{n-1} = \frac{41.990614}{8} = 5.24988267$$

البيانات الخاصة باختبار الارتباط الذاتي لحدود السلسلة (g) موضحة في الجدول التالي :

	g	g_t	g_{t-1}	$(g_t - \bar{g}_1)$	$(g_t - \bar{g}_1)^2$	$(g_{t-1} - \bar{g}_2)$	$(g_{t-1} - \bar{g}_2)^2$	$(g_t - \bar{g}_1)(g_{t-1} - \bar{g}_2)$
2000	-2,88178996							
2001	-3,4596133	-3,4596133	-2,88178996	-3,81983525	14,5911413	-1,98402741	3,93636476	7,57865784
2002	-3,43523862	-3,43523862	-3,4596133	-3,79546057	14,4055209	-2,56185075	6,56307927	9,72340351
2003	-2,88752518	-2,88752518	-3,43523862	-3,24774713	10,5478614	-2,53747607	6,43878481	8,24108062
2004	-1,50820495	-1,50820495	-2,88752518	-1,8684269	3,49101908	-1,98976263	3,95915532	3,71772602
2005	0,8274631	0,8274631	-1,50820495	0,46724115	0,21831429	-0,6104424	0,37263992	-0,28522381
2006	2,4648682	2,4648682	0,8274631	2,10464625	4,42953584	1,72522565	2,97640354	3,63098969
2007	3,69794034	3,69794034	2,4648682	3,33771839	11,1403641	3,36263075	11,3072856	11,2235145
2008	7,18208604	7,18208604	3,69794034	6,82186409	46,5378297	4,59570289	21,1204851	31,3512605
	-1,433E-05	2,88177563	-7,18210037		105,361587		56,6741982	75,1814089

*التطبيق العددي :

$$\bar{g}_1 = \frac{\sum_{t=2}^n g_t}{n-1} = \frac{2.88177563}{8} = 0.36022195$$

$$\bar{g}_2 = \frac{\sum_{t=2}^n g_{t-1}}{n-1} = \frac{-7.18210037}{8} = -0.89776255$$

$$r_1^g = \frac{\sum (g_t - \bar{g}_1)(g_{t-1} - \bar{g}_2)}{\sqrt{\sum (g_t - \bar{g}_1)^2 \cdot \sum (g_{t-1} - \bar{g}_2)^2}} = \frac{75.1814089}{\sqrt{(105.361587)(56.6741982)}} = 0.9729$$

المخلص :

يكتسي موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات أهمية بالغة، ففي الوقت الذي يعتبر فيه سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، وذلك لما يوفره من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة التي يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر و تحدد على أساسها أسعار صرف العملات، فان ميزان المدفوعات لدولة ما عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية (عادة سنة)، ومن خلال هذا الميزان يمكن للدولة معرفة مالها من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي.

وقد شهد ميزان المدفوعات الجزائري، عدة اختلالات متتالية جراء الأزمة البترولية في منتصف الثمانينات، وقد لجأت السلطات آنذاك إلى تخفيض قيمة الدينار للحد من هذه الاختلالات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات. إلا أن هذا الإجراء لم يحقق الهدف المنشود. وقد تكررت هذه الاختلالات في السنوات الأخيرة، وهذا نتيجة للازمة المالية، التي أثرت بشكل كبير في القيمة الحقيقية للدولار، ما جعل السلطات تسعى إلى زيادة حجم الصادرات النفطية، ومحاولة ترقية الصادرات خارج المحروقات، من اجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

ومن خلال الدراسة القياسية أخذنا فكرة عامة عن طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مفادها أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر عكسيا بتغيرات سعر الصرف، وان كان التأثير ليس كبيرا.

الكلمات المفتاحية :

سعر الصرف؛ سوق الصرف؛ معدل الفائدة؛ التخفيض؛ العملة؛ ميزان المدفوعات؛ التوازن؛ الاختلال؛ التأثير؛ القياس.